

ISBN= 241385



حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: الابعاد والتقييدات

Thesis
DS
126.954
.Q38
2001

اعداد
محمد عودة قصر اوي

إشراف
أ.د. إبراهيم أبو لغد

المشرف المشارك وعضو لجنة الإشراف والمناقشة

د. محسن اليوسف

عضو لجنة الإشراف والمناقشة

د. حماد حسين

عضو لجنة الإشراف والمناقشة

د. عبد العزيز عياد



قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا
جامعة بيرزيت / فلسطين

2001 / 5 / 29



511-11-11
مكتبة بيرزيت

حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: الأبعاد والتعقيدات

اعداد
محمد عودة قسراوي

المشرف
أ.د. إبراهيم ابو لغد

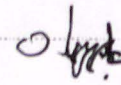
المشرف المشارك وعضو لجنة الإشراف والمناقشة
د. محسن اليوسف

م. ك. هـ

عضو لجنة الإشراف والمناقشة
د. حماد حسين



عضو لجنة الإشراف والمناقشة
د. عبد العزيز عياد



اهداء

لقد أنجز إبراهيم حق العودة بطريقته الخاصة .
منذ عاد إلى الوطن اعلن أنه لا يريد الموت في مكان آخر .
كان له ما أراد .
بيد أن هذا الإعلان كان إعلاناً أدبياً مجازياً .
فلم يعد إبراهيم لموت ، بل عاد ليسهم في تطوير الحياة التعليمية .
عاد لينشر رسالة المثقف الفلسطيني إلى ذاته وإلى مجتمعه وإلى العالم : التمسك بحق العودة .
كان حالماً ، لا واهماً .
وكم نحن في حاجة إلى الحالمين الكبار .
فهو يدرك أن العودة الحقيقية هي العودة الجماعية .
ولكن في عودته الفردية دلالة أخلاقية ،
وتعبيراً عن التزام حر بمصير
شعب اعتز بالانتماء إليه . . .

Abstract

This study tackled the Palestinian refugees problem in 1948, and it dealt with the factors and events which led to this problem in addition to the accompanying plans which aimed at transferring Palestinians to the neighboring countries, in which there were already tailored plans to integrate and assimilate them. In order to solve the Palestinian refugees problem, several international resolutions and legal decrees were issued, most importantly was Resolution No. 194 by the General Assembly of the United Nations in 1948 which addressed the Palestinians' right of return and compensation for the refugees.

It was vital to be on familiar terms with the nature of this Resolution and its legal basis, and the relation between the Refugees' right of return and the right of determination of the Palestinian people to know the extent of its effect on the nature of this right of determination.

We would like to point out Israel's stand regarding the Palestinians' legitimate rights; and most importantly the right of return. Israel had denied Palestinian refugees rights by refusing all U.N resolutions except its acceptance of resolution No. 273, which was issued by the General Assembly of the United Nations in 11th May 1949. This resolutions accepted the State of Israel as a member in the United Nations guaranteeing Israel's acceptance of a Palestinian State based on Partition Resolution No. 181, and the refugees right of return in accordance with Resolution No. 194.

The double standards of the International Organization were no different to its members' position. Despite its support to the Palestinians right of return through supporting Resolution No. 194, the United States of America actually supported alternative plans which aimed at integrating Palestinian refugees in the neighboring Arab Countries. We also came to realize the extent of the pressure exerted and still currently being exercised by the United States on the European Community, Third World Countries, and the Regional groupings to isolate the Palestinian issue. Moreover, we noted that with the increase of the American domination, the international community followed path.

Thus; we are able to conclude that the American position would not improve with regard to the Palestinian cause "as long as the Arab situation remains as is" unless it is in harmony with the American benefits and on condition that it wouldn't affect Israel's security.

Based on that, we note that whenever the Palestinian-Israeli negotiations begin to discuss the refugees rights of return "being the core issue", it would turn out to a very conflicting situation. Israel used the premises that this threatens the Jewish identity of the State of Israel. In other times, Israel claimed that the new Palestinian entity would not be able to sustain the integration of millions of Palestinian returnees.

The political nature of the Palestinian refugees cause- expressed early on through the United Nations exempting it from the care of the Higher Commission of Refugees due to the political nature of this cause. It also continued to deal with the Palestinian refugee's issues since its inception through the suggested political solutions. In Madrid Peace Conference, refugees sector working group was established which in turn diverted the cause into primarily focusing on donor's projects for the purpose of integration and assimilation. In the best case scenario, the sector working group attempted to open up the compensation file and reunification which limit the refugees issue to only the humanitarian side, and put several economic and social obstacles in the face of their plight for their right of return.

Palestinians consider the refugee's problem as a political and national one and not a humanitarian problem with social living angels. Any solution – in their opinion- should be just and comprehensive and based on UN Resolutions unanimously agreed upon relating to the Palestinians right of return. The Palestinians want Israel to acknowledge the political and moral right of the Palestinians refugees to return back to their homeland from which they were expelled, and based on the condition that solving of this problem would include financial compensations.

Moreover, there is still evidence that the Palestinian plight to their right of return became recently a central issue, and maybe one of the most serious issues in the will to achieve a just, comprehensive and lasting peace.

This emphasizes the fact the Palestinians' demand for their right of return constitutes eliminating a crime committed against them and which lasted for more than half a century. It also shows that the continuous Palestinians demand to return is an evidence of to the Palestinians' dynamic nature and their ability for steadfastness and struggle to achieve their national rights.

المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

أولاً: البدايات.

ثانياً: التقديرات لأعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب وجهة اللجوء .

- أ. التقديرات البريطانية.
- ب. التقديرات الأمريكية.
- ج. التقديرات الإسرائيلية.
- د. التقديرات الفلسطينية.
- هـ. تقديرات وكالة الغوث.

ثالثاً: تعريف اللاجئ و الخلاف حوله .

رابعاً: التوزيع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين .

- أ. اللاجئين الفلسطينيون في الأردن.
- ب. اللاجئين الفلسطينيون في سوريا.
- ج. اللاجئين الفلسطينيون في لبنان.
- د. اللاجئين الفلسطينيون في الضفة الغربية.
- هـ. اللاجئين الفلسطينيون في غزة.

الفصل الثاني : طبيعة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين .

- أولاً: حق تقرير المصير وحق العودة.
 أ. الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير .
 ب. تطور الموقف الدولي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ثانياً : الأسس القانونية لحق العودة.

ثالثاً: على من ينطبق حق العودة.

رابعاً: تباين الوضع القانوني والمدني للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة.

الفصل الثالث : الموقف الدولي من حق العودة.

أولاً : الأمم المتحدة وحق العودة.

- ثانياً: الموقف الأميركي من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في العودة.
 أ.الحقوق الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية.
 ب.إسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية.

- ثالثاً : الموقف الأوروبي من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في العودة .
 أ.الموقف الأوروبي قبل قيام إسرائيل.
 ب. الموقف الأوروبي بعد قيام إسرائيل.
 ج.موقف المجموعة الأوروبية.

رابعاً: دور العالم الثالث والتجمعات الإقليمية.

- أ.موقف حركة عدم الانحياز .
 ب.موقف منظمة الوحدة الأفريقية.

خامسا: الدور العربي في تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة .

سادسا: الموقف الإسرائيلي من مبدأ حق العودة للشعب الفلسطيني .

الفصل الرابع : حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات.

أولاً: مشاريع التوطين.

أ. المشاريع العربية .

ب. مشاريع الهيئة الدولية .

ج. المشاريع الإسرائيلية .

د. اتجاهات اللاجئين .

ثانيا : المفاوضات المتعددة الأطراف حول اللاجئين .

ثالثا: أعمال اللجنة الرباعية بشأن اللاجئين في العام ١٩٦٧ .

رابعا : مفاوضات الوضع النهائي .

الخاتمة

قائمة الخرائط

- خريطة رقم ١، تبين الأماكن التي طرد منها الفلسطينيون والأماكن التي لجئوا إليها.
 خريطة رقم ٢، تبين أماكن تواجد المخيمات للاجئين الفلسطينيين.
 خريطة رقم ٣، تبين مواقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.
 خريطة رقم ٤، تبين مواقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.
 خريطة رقم ٥، تبين مواقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
 خريطة رقم ٦، تبين مواقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.
 خريطة رقم ٧، تبين مواقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في غزة.

قائمة الجداول الإحصائية

- الجدول رقم ١، يبين التقديرات لأعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب وجهة اللجوء ١٩٤٨-١٩٤٩.
 الجدول رقم ٢، يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب إحصاءات وكالة الغوث.
 الجدول رقم ٣، يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب الإحصاءات الفلسطينية.
 الجدول رقم ٤، يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حسب إحصائيات وكالة الغوث.
 الجدول رقم ٥، يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا حسب إحصائيات وكالة الغوث.
 الجدول رقم ٦، يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حسب إحصائيات وكالة الغوث.
 الجدول رقم ٧، يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب إحصاءات وكالة الغوث.
 الجدول رقم ٨، يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين في غزة حسب إحصاءات وكالة الغوث.

قائمة الملاحق

- ملحق رقم ١، وعد بلفور
ملحق رقم ٢، صك الانتداب
ملحق رقم ٣، نص القرار ١٨١
ملحق رقم ٤، نص قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤
ملحق رقم ٥، نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢
ملحق رقم ٦، نص القرار ٣٣٨
ملحق رقم ٧، نص قرار ٢٢٢٦
ملحق رقم ٨، جدول إحصائي حول القرارات المؤيدة لقرار ١٩٤

قائمة المصادر و المراجع

المقدمة

تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين أحد أهم جوانب القضية الفلسطينية وتعتبر لب الصراع العربي- الإسرائيلي. فقد كان لعملية اقتلاع مئات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم وتعرضهم لحملات من التهجير القسري على أيدي القوات اليهودية النظامية والمليشيات الصهيونية، وتشنتهم في الدول العربية المجاورة، أثر كبير في إبراز القضية الفلسطينية على المستوى السياسي والإنساني.

كما حظيت قضية اللاجئين الفلسطينيين باهتمام دولي وإقليمي، حيث كانت محورا لكثير من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، التي طالبت إسرائيل بالسماح للاجئين بالعودة، كما أنشئت الأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وطرحت العديد من المشاريع الدولية الهادفة إلى توطين اللاجئين في البلاد العربية.

شكلت قضية اللاجئين عقبة أمام التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بسبب التباين الأساسي في مواقف الأطراف المعنية، حول أسباب ولادة مشكلة اللاجئين وطرق حلها.

ومن أجل توضيح طبيعة هذه القضية، لابد من إلقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بتعريف اللاجئين وأعدادهم وأوضاعهم في الدول المضيفة لهم، والتعرف على حالتهم المدنية في هذه الدول وتباين أوضاعهم القانونية فيها، وتلمس أثر ذلك على توجهات اللاجئين حول ممارستهم لحق العودة.

وهنا لابد من معرفة طبيعة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والأسس القانونية التي يركز عليها، إلى جانب علاقة حق العودة للاجئين بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يجب معرفة مدى تأثيره على طبيعة حق العودة.

ولحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين صدرت العديد من القرارات الدولية والمبادئ القانونية التي تحدد بدقة حقوق وواجبات الفلسطينيين والإسرائيليين عند تسوية هذه المشكلة وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٨، الذي ينص على حق العودة والتعويضات للاجئين الفلسطينيين، الذي تم التأكيد عليه أكثر من ١١٠ مرات من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن هنا تأتي أهمية التعرف على المواقف الدولية من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وأبرزها الموقف الأميركي الذي يعتبر مؤشرا واضحا لمحصلة مواقف الغرب تجاه القضية الفلسطينية من خلال الاطلاع على محاولاته لفرض أولوياته السياسية التي تقف على رأسها حماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري على العرب.

ومن المهم أيضا استكشاف جوانب الضغط الأميركي على دول العالم الثالث التي تتشكل منها أغلبية المنظمات والتجمعات الإقليمية، وقراءة التحولات التي طرأت على مواقفها الدولية بسبب هذه الضغوطات. كذلك دور الولايات المتحدة المؤثر على الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، إذ أن أي تقارب عربي-أوروبي باتجاه حل الصراع العربي-الإسرائيلي، لابد أن يأخذ في الاعتبار موقف الولايات المتحدة الأميركية وحليفها إسرائيل.

عادت أوروبا منذ أوائل السبعينات تحاول أن يكون لها دور في مجرى التسوية السياسية لقضية فلسطين، مما دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاطلاع بمسئوليتها في دعم الحوار العربي الأوروبي باعتباره أحد الأبواب التي يمكن أن يلج من خلاله المنطق الفلسطيني إلى المجموعة الأوروبية لكسب مواقع جديدة في الغرب، وصولا إلى ذلك عملت منظمة التحرير الفلسطينية على توسيع نشاطها الدبلوماسي والإعلامي في دول المجموعة الأوروبية. رغم أن موقف التجمعات الإقليمية من القضية الفلسطينية غاب عن أحداث القضية الفلسطينية وتطوراتها في الفترة التي امتدت حتى مطلع الستينات- لكون معظم هذه الدول حديثة الاستقلال، ولم تكن العلاقات مع الدول العربية قد توطدت بعد - إلا أن القضية الفلسطينية حازت على أهمية خاصة في مؤتمرات هذه التجمعات ومنظماتها الإقليمية.

أما الموقف الإسرائيلي الراض للاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في الأراضي التي أحتلت عام ١٩٤٨، والذي يدعي أن العرب وحدهم الذين تسببوا في خلق مشكلة اللاجئين عندما رفضوا الاعتراف بقيام دولة إسرائيل وأعلنوا الحرب عليها. كما تنظر إسرائيل إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها تهديدا للطابع اليهودي لدولة إسرائيل. يعتبر الفلسطينيون أن اللاجئين مشكلة سياسية وقومية وليست مشكلة إنسانية ذات جوانب اجتماعية ومعيشية. وأن أي حل في نظرهم يجب أن يكون عادلا وشاملا ومستندا إلى قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر إجماعا دوليا فيما يتعلق بالاعتراف بحق العودة للفلسطينيين، كما يؤكد الموقف الفلسطيني على ضرورة اعتراف إسرائيل بالمسئولية في خلق مشكلة اللاجئين، والاعتراف "بالحق السياسي والأخلاقي" للاجئين بالعودة إلى ديارهم التي طردوا منها، وأن يتضمن حل المشكلة تعويضات مادية إلى اللاجئين.

بعد دخول العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عامها العاشر، وبعد التطورات على المسارات الثنائية المتعددة ولقاءات كامب ديفيد وشرم الشيخ، واستقرار المواقف الناجمة عن طرح موضوع اللاجئين على طاولة المفاوضات، استنتجت الأطراف المعنية مع اختلافها في المنظور أن لا تسوية نهائية بدون حل موضوع اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك تحاول هذه الأطراف إعادة ترتيب الأوراق، بالوسائل المتاحة لها، قبل الجلوس على طاولة المفاوضات.

الفصل الأول : جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

كانت فكرة الطرد والتهجير القسري جزءاً من الفكر الصهيوني باعتبارها حلاً للمشكلة الديمغرافية الفلسطينية وحلاً لمشكلة الامتلاك الصهيوني للأرض في فلسطين، والقائلة أن على الفلسطينيين أن يجدوا لأنفسهم مكاناً آخرًا. استندت الحملة الواسعة لطردهم وتهجير الفلسطينيين إلى فكرة الترحيل هذه، التي تحولت إلى مقترحات وخطط مبرمجة منذ سنة ١٩٣٧ فصاعداً إلى أن أصبحت خططا عملية وسياسية واقعية سنة ١٩٤٨^١، دفعت الفلسطينيين قسراً لمغادرة مدنهم وقراهم بحثاً عن الأمان في مناطق فلسطين الأخرى، بالإضافة لمن أرغم على اجتياز الحدود نحو الدول المجاورة.

ترافق الطرد والتهجير مع حملات من الترويع بسبب ارتكاب المجازر والمذابح، أشهرها مذبحه دير ياسين في ٩ نيسان سنة ١٩٤٨. وقد أبعدهم خلال الحرب حوالي ثلاثة أرباع مليون فلسطيني من ٥٣٢ مدينة وقرية فلسطينية، خارج ديارهم، ليعانوا من انعدام مأوى وغياب القدرة على مواجهة الظروف القاسية^٢. وعلى إثر تلك الأحداث الخطيرة جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي نص "على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام"^٣، ليضع قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة، في قلب نزاع الشرق الأوسط طوال نصف القرن الماضي.

لقد وضعت إسرائيل شروط وعراقيل كثيرة أمام تنفيذ حق العودة، بهدف تأخير تحقيقه قدر المستطاع، في الوقت الذي تراجعت المطالبة الفلسطينية بحق العودة إلى الدرجة الثانية، بسبب أفضلية المطالبة بالحقوق الوطنية^٤.

تحولت القضية الفلسطينية، ابتداءً من سنة ١٩٤٩، إلى قضية لاجئين تبحث سنوياً في الأمم المتحدة بمناسبة تقرير المدير العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الاجتماعات العامة للأمم المتحدة، وأصبحت جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي ما يزيد عن نصف قرن .

^١ نور الدين مصالحة. طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني ١٨٨٢-١٩٤٨. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢. ص ٢٠٣.

^٢ سلمان أبو ستة. "حدوى حق العودة". ورقة عمل منشورة قدمت لمؤتمر اللاجئين في أوتوا بتاريخ ١٥ تموز ١٩٩٩. ص ٤.

^٣ قرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨، الفقرة رقم ١، أنظر في قائمة الملاحق ص ١١٥.

^٤ رمضان باهادجي وآخرون. حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ص ٣٨.

أولاً: البدايات .

إن فكرة " المشكلة العربية" وفكرة "الترحيل"، كانتا نتاجاً وحصيلتاً سياسية للأيدولوجية الصهيونية الهادفة إلى امتلاك الأرض، وتحويل فلسطين إلى بلد ذو أغلبية يهودية تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية عليها. كما ارتبطت فكرة "الترحيل" بحملة استيلاء على الأرض الفلسطينية بعد اقتلاع وطرد فلاحي فلسطين الذين كانوا يشكلون أغلبية السكان آنذاك. وكان أول من دعا إلى طرد الفلسطينيين وترحيلهم قسراً عن ديارهم يسرائيل زانغويل أحد أهم مساعدي ثيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية السياسية، عندما أعلن الموقف على الوجه التالي: *أن فلسطين مشكلة كما هي قائمة سكانياً، ففي قضاء القدس يوجد كثافة من السكان تفوق كثافة السكان في الولايات المتحدة مرتين، إذ فيه اثنان وخمسون نسمة في الميل المربع الواحد وليس منهم سوى ٢٥ في المائة من اليهود. لذا علينا أن نستعد لطرد القبائل (العربية) صاحبة الملكية بعد السيف كما فعل أجداننا*^٧ أما الوضوح الكامل لاستراتيجية الترحيل والطرده القسري فبدأت منذ سنة ١٩٣٠، عندما فرض وايزمن خطته الخاصة بطرد الفلسطينيين التي ظهرت من خلال الضغوط التي مارسها على اللجنة الملكية لتبني هذا الاقتراح سنة ١٩٣٧، بعد أن اعتمدها الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في ١٩ أيار سنة ١٩٣٦.^٨

ظهرت المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني كرد على الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني، ووصلت ذروتها في الثورة الكبرى في الفترة الواقعة ما بين ١٩٣٦-١٩٣٩، وعملت الثورة الكبرى على حماية المدن والقرى بتشكيل لجان الحراسة وإنشاء المجموعات المسلحة للدفاع عن الأرض الفلسطينية التي كانت تتعرض لحملة من الاستيطان الشرسة المدعومة بالأموال اليهودية من شتى أنحاء العالم. وفي ضوء تصاعد الكفاح الوطني الفلسطيني في الثلاثينات، تصاعدت في الوقت نفسه الدعوات الصهيونية لتأجيج الصراع بين اليهود والعرب المؤدي لدفع الفلسطينيين للهجرة القسرية.

وجاء بناء الهيكلية العسكرية للمجموعات اليهودية المسلحة مرتبطاً باقتناع القيادة العسكرية بأن الحل الصهيوني للمشكلة الديمغرافية العربية لا يؤتى إلا من موقف القوة العسكرية ومن خلق الحقائق الاقتصادية والعسكرية والاستيطانية في فلسطين. وقد عبر بن غوريون عن ذلك عندما

^٥ نور الدين مصالحة. طرد الفلسطينيين. ص ١١.

^٦ روز ماري صايغ . الفلاحون الفلسطينيون: من الاقتلاع إلى الثورة. القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨٣. ص ٢٨.

^٧ بني موريس . طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين. عمان: دار الجليل، ١٩٩٣. ص ٣٨.

^٨ Shabtai Teveth. Ben-gurion and the Palestinian Arabs. Oxford: oxford university press .1985.p.181.

أعلن في اجتماع اللجنة المركزية لحزب "الماباي" عام ١٩٣٦ ميس ثمة فرصة للوصول إلى تفاهم مع العرب، إلا إذا وصلنا نحن أولاً إلى تفاهم مع الإنجليز بحيث تصبح القوة العظمى في فلسطين. ما الذي يرغب العرب على الوصول إلى اتفاق مشترك معنا؟ الحقائق فقط ... فبعد نجاحنا في إقامة حقيقة يهودية كبرى في هذا البلد عندها سيرضخ العرب لشروطنا المسبقة^٩.

وأطلع "اللجنة المركزية" عن خطته للاستيلاء على فلسطين العربية على مراحل، ليصبح واضحاً إن حل المسألة العربية في منظور بن غوريون لم يكن المقصود به الحل من خلال الاتفاق مع الفلسطينيين على صيغة للتعايش، بل عبر خلق حقائق جديدة، وجعل التهجير القسري أمراً واقعاً .

في تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ أنشأت لجنة تسمى "لجنة ترحيل السكان" بتوجيه من قرارات المؤتمر الصهيوني العشرين في آب سنة ١٩٣٧م لتعمل على وضع الخطط اللازمة، كما جاء في محضر الاجتماع: "أن ترحيل السكان العرب عن أراضي الدولة اليهودية لا يخدم هدفاً وحيداً فحسب، بل يخدم غرضاً آخر لا يقل أهمية ألا وهو تفرغ الأرض المملوكة والمزروعة من قبل العرب"^{١٠}.

ظهرت في تلك الآونة أول خطة لترحيل الفلسطينيين وتوطينهم في العراق، فقد بذلت جهود صهيونية مكثفة لتحقيق التأييد والمشاركة الدولية في ترحيل الفلسطينيين. وقد طرح الصهاينة على الأميركيين خطتهم للترحيل إلى العراق، وسعوا للحصول على دعم مادي أميركي لتنفيذها وقد جاءت هذه الخطة في تقرير الجنرال باترك هرلي، ممثل روزفلت الشخصي حين زار فلسطين سنة ١٩٤٣ الذي جاء فيه:- "إن القيادة العسكرية للييشوف عازمة على إنشاء دولة يهودية تضم فلسطين بأسرها وشرق الأردن، على فرض ، ترحيل السكان العرب إلى العراق بالقوة"^{١١}.

وفي أيار ١٩٤٩، وخلال الموجات الأخيرة من التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين نشرت مجلة Harper الأميركية المؤيدة للصهيونية مقالا جاء فيه:

"إن خطة الترحيل كانت آتت تبدو بعيدة المنال ... وتقضي بترحيل عرب فلسطين إلى العراق وإعادة توطينهم هناك ... الآن، وبينما يواجه الآلاف من اللاجئين العرب مستقبلاً تعيساً، فإن فكرة الترحيل تبدو كأن لها حظاً كبيراً من النجاح ..."^{١٢}

وبذلك فإن خطة ترحيل الفلسطينيين في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة الترحيل وخطط التوطين خارج فلسطين.

^٩ نور الدين مصالحة. طرد الفلسطينيين. ص ١٠٦.

^{١٠} المصدر السابق، ص ٢٥.

^{١١} المصدر السابق، ص ١٠٨.

^{١٢} المصدر السابق، ص ١٣٧.

بدأت عملية التهجير بعد الأحداث التي اندلعت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ الذي يدعو لتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما فلسطينية والأخرى يهودية، مع بقاء مدينة القدس دولية. كان قرار التقسيم يعني أن الدولة اليهودية ستضم أقلية عربية كبيرة يصل حجمها إلى ٤٢% من تعداد السكان، الأمر الذي كانت القيادة الصهيونية ترى فيه مشكلة كبيرة، ولا حل لهذه المشكلة إلا بالترحيل القسري، مما جر إلى حرب شاملة قادتها القوات المسلحة اليهودية بقيادة الهاغاناه والتي كانت تتمتع بتفوق عسكري وإداري حاسم على القوات المحلية العربية والفلسطينية.

قامت الهاغاناه بدور رئيسي في اندلاع حرب سنة ١٩٤٨، عندما اعتمدت خطتها العسكرية الرئيسية في أيار ١٩٤٦ على تدمير المواصلات العربية في فلسطين، وتفجير البيوت وطرد سكانها العرب، والتي اعتمدها القيادة العليا في ١٠ آذار ١٩٤٨، وسمتها خطة دالت^{١٣}. في المقابل جاء في تقرير المندوب السامي البريطاني إلى لندن بتاريخ ١٣ كانون الأول: *كانت الحوادث العربية تلقائية وغير منظمة، وكانت أقرب إلى تظاهرات الغضب حيال قرار الأمم المتحدة، منها إلى هجمات متعمدة ضد اليهود. فالأسلحة التي استخدمت في البدء كانت العصي والحجارة، ولولا لجوء اليهود إلى السلاح الناري لكان من الممكن إخماد هذه الجلبة من دون التسبب بخسارة ذات شأن في الأرواح. ٥٠٠ قذمة أدلة موثوقة أن اللجنة العربية العليا عامة، والمفتي خاصة، لم يكونا مع اندلاع حوادث خطيرة، على الرغم من سرورهما من ردود الفعل الشاملة تجاه الدعوة إلى الإضراب^{١٤}. ويؤكد المؤرخون الإسرائيليون أمثال بني موريس ومئير باعيل، أن طرد الفلسطينيين وتدمير قراهم بموجب خطة دالت، كانت لدواعي استراتيجية. وبموجب تقديرات الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، فإنه لدى حلول ١ حزيران ١٩٤٨ وبعد تنفيذ أهداف خطة دالت، كان ٣٧٠,٠٠٠ فلسطيني قد غادروا المناطق التي استولت عليها القوات الصهيونية^{١٥}، قذمة ٥٥% من إجمالي الهجرة بسبب عمليات الهاغاناه و جيش الدفاع وكانت الهجمات التي شنتها منظمات الارغون وليحي، كمجزرة دير ياسين، مسؤولة عن ١٥% من الهجرة. أما الحرب النفسية والإجلاء الذي أمر به الجيش، والخوف والهلع، كانت مسؤولة عن ١٤% من الهجرة. وفي المجموع غادر فلسطين قسريا ٨٤% بسبب الهجمات والأعمال العسكرية المباشرة.^{١٦}*

^{١٣} Walid Khalidi. (Plan Dalet): From Haven to Conquest. Readings in Zionism and the Palestinian Problem until 1948. Beirut: The Institute for Palestine Studies. 1992 <pp.755-761.

^{١٤} نور الدين مصالحة. طرد الفلسطينيين. ص ١٤١.

^{١٥} المصدر السابق، ص ١٧٦.

^{١٦} المصدر السابق، ص ١٧٨.

إن المجزرة التي نفذت ضد سكان دير ياسين كانت نقطة تحول في تاريخ حرب ١٩٤٨، وأحد العوامل الأكثر حسماً في هجرة جزء كبير من سكان فلسطين، هذه المجازر التي لم تكن حوادث فردية منعزلة، بل كانت تهدف إلى التسبب بجلاء شامل. وبذلك يبدو واضحاً أن تهجير الفلسطينيين لم يبدأ مع بداية حرب ١٩٤٨ بل قبل ذلك بزمن طويل، فقد اعتبر الياس صنبر: "إن المزج بين أول حرب فلسطينية وأول حرب إسرائيلية عربية خلط غير برئ، فمزج الأولى بالأخرى يجنب النقاش بشأن الطرد الكثيف للفلسطينيين، الذي أبرز وقتها كنتيجة عارضة لدخول العرب إلى فلسطين ولحرب اليهود الدفاعية ضد اجتياح خارجي"^{١٧}

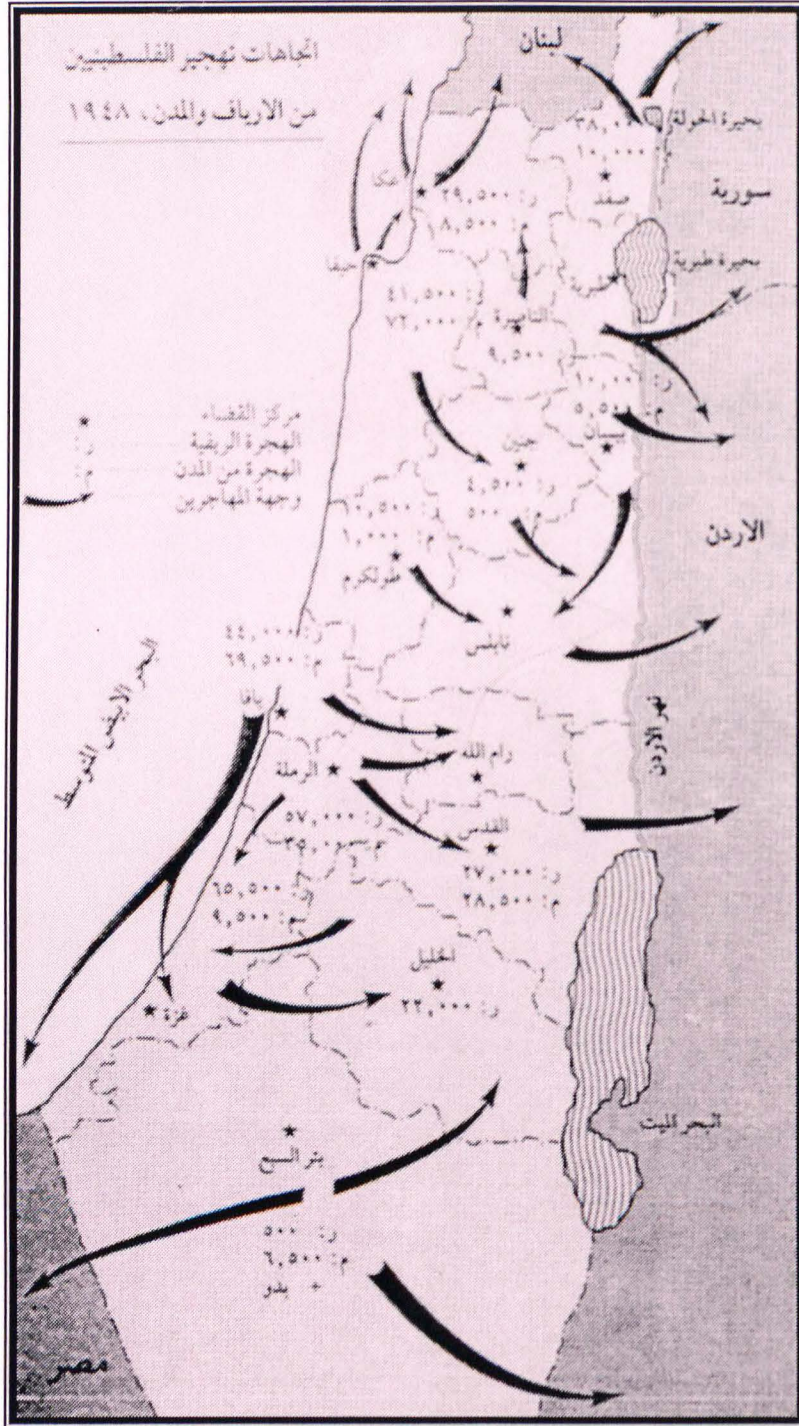
وجاءت الهجرة الكبرى مع إعلان دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨، التي وصفها موشيه شاريت: "إن رحيل العرب كان ظاهرة عظيمة في تاريخ البلاد (فلسطين)، وكانت أكثر روعة من قيام دولة إسرائيل ٠٠٠ أنها تفتح إمكانيات الحل وبطريقة دائمة لأصعب المشاكل التي واجهتها دولة إسرائيل، وهي المشكلة السكانية"^{١٨}.

نتج عن ظاهرة اللجوء الفلسطينية أن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني قد اضطر للعيش خارج حدود وطنه (الخريطة رقم ١) في المناطق القريبة والمحاذية لفلسطين.

^{١٧} الياس صنبر. "عن الهوية الثقافية للفلسطينيين: العودة للزمن". مجلة الكرمل، العدد ٥٥٥-٥٦، ١٩٩٨، ص ٣٥٩.

^{١٨} ناجح حرار. الهجرة القسرية الفلسطينية. نابلس: جامعة النجاح، ١٩٩٥، ص ٣٥.

الخريطة رقم ١



المصدر: وليد الخالدي، خمسون عاما على تقسيم فلسطين (١٩٤٧-١٩٩٧). بيروت: دار النهار، ١٩٩٨، ص ١٥٢.

ثانياً: التقديرات لأعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب وجهة اللجوء .

استقرت النسبة الكبرى من أفواج اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان وأعداد قليلة توجهت إلى باقي الدول العربية، وفي غياب الإحصائيات الدقيقة فإن الجدول الإحصائي رقم (١) يرصد تقديرات الأطراف لأعداد اللاجئين الذين هجروا إبان الحرب.

جدول رقم (١)

تقديرات لأعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب وجهة اللجوء ١٩٤٨ - ١٩٤٩^{١٩}

جهة اللجوء	بريطانيا	الولايات المتحدة	الأمم المتحدة	المصادر الإسرائيلية الخاصة	المصادر الإسرائيلية الرسمية	المصادر الفلسطينية
غزة	٢١٠,٠٠٠	٢٠٨,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	٢٠١,١٧٣
الضفة الغربية	٣٢٠,٠٠٠		١٩٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	٣٦٣,٦٨٩
لبنان، سوريا، الأردن	٢٨٠,٠٠٠	٦٦٧,٠٠٠	٢٥٦,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	-	٢٨٤,٣٢٤
المجموع تاريخ الإحصاء	٨١٠,٠٠٠ شباط ١٩٤٩	٨٧٥,٠٠٠ ١٩٥٣	٧٢٦,٠٠٠ أيلول ١٩٤٩	٦٥٠,٠٠٠ نهاية ١٩٤٩	٥٢٠,٠٠٠ ١٩٤٨	٨٥٠,٢٧٦ تشرين ثاني ١٩٥٢
المجموع تاريخ الإحصاء			٩٥٧,٠٠٠ أيار ١٩٥٠	٦٠٠,٠٠٠ ١٩٥٠-١٩٤٨	٥٩٠,٠٠٠ ١٩٩٢	٧٧٠,١٠٠ نهاية ١٩٤٨
المجموع تاريخ الإحصاء						٧١٤,١٥٠ ٧٤٤,١٤٠ منتصف ١٩٤٨

المصدر: إيليا زريق. اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص ٢٦.

التقديرات البريطانية

قدرت بريطانيا عدد اللاجئين بثمانية مائة ألف لاجئ تقريباً في شباط ١٩٤٩، توزع منهم ٢٨٠,٠٠٠ لاجئ في سوريا والأردن ولبنان و ٥٣٠,٠٠٠ لاجئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتزايدون سنوياً بما يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف نسمة بنسبة زيادة سنوية ٢,٥%.

^{١٩} إيليا زريق. اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص ٢٦.

^{٢٠} فالخ الطويل. اللاجئين الفلسطينيون: قضية تنتظر حلاً. اربد: مطبعة ابن خلدون، ١٩٩٦، ص ١٧.

التقديرات الأمريكية

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قبلت الرقم الذي كان عليه إجماع في سنة ١٩٤٩ الذي قدر ما بين ٧٠٠ ألف لاجئ إلى ٨٠٠ ألف لاجئ. وقد اعتمدت الولايات المتحدة فيما بعد النتائج التي توصل إليها الوفد الاستطلاعي الاقتصادي - الأمم المتحدة - وهو ٧٢٦ ألف لاجئ وتعاملت معه.

التقديرات الإسرائيلية

قدرت المصادر الإسرائيلية الرسمية أعداد اللاجئين الذين رحلوا حتى سنة ١٩٤٩ بـ ٥٢٠ ألف لاجئ ، أما المصادر الأكاديمية فقد اختلفت تقديراتها عن المصادر الرسمية، فالمؤرخ الإسرائيلي بني موريس كانت تقديراته أقرب للتقديرات البريطانية، حيث قدر عددهم آنذاك بـ ٨٠٠,٠٠٠ لاجئ^{٢١}. أما شلومو غازيت فقد قدر عددهم سنة ١٩٤٨ بـ ٧٠٠,٠٠٠ من أصل ١,٣٨٠,٠٠٠ نسمة جميع سكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨ ، أي أن التهجير طال نصف عدد السكان آنذاك^{٢٢}.

التقديرات الفلسطينية

كانت إحصائيات الباحثين الفلسطينيين عن اللاجئين متقاربة ، عدا شذوذ بعض الإحصائيات التي لم يؤخذ بها^{٢٣}، ومن الباحثين الذين اتسموا بالمصداقية العلمية ، الباحثة في علم السكان جانيت أبو لغد التي قدرت عدد اللاجئين بحدود ٧٧٥,٠٠٠ بزيادة أو نقصان خمسين ألف^{٢٤}.

تقديرات وكالة الغوث

وقد اعتمدت وكالة وتشغيل اللاجئين عام ١٩٥٠ الرقم ٩٠٠,٠٠٠، الذي أقامت بناءً عليه مخيمات اللاجئين وقدمت الخدمات الصحية والتعليمية، و خصصت موازنات ووظفت الأموال لمشاريعها وخدماتها بناءً على هذه الإحصائيات.

^{٢١} بني موريس .ولادة مشكلة اللاجئين. ص٣١.

^{٢٢} شلومو غازيت. "قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي". مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٥. ص٨٠.

^{٢٣} كآرقام الدكتور سامي ذيبان الذي يقدر اللاجئين في تلك السنة بـ ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، وكذلك محمد برهوم الذي يقدر بمليون نسمة وهذه الأرقام لا تتناسب مع عدد سكان فلسطين آنذاك.

^{٢٤} فالخ الطويل. اللاجئين الفلسطينيون. ص٢٣.

تعود عدم الدقة في الإحصائيات التي أجريت لحصر اللاجئين الفلسطينيين إلى أن المصالح العربية والإسرائيلية والدولية تقاطعت عند تغيب الحصر الدقيق لأعداد اللاجئين، فالإسرائيليون لم يكونوا معنيين بإحصائيات دقيقة لرفضهم مبدأ فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب أن الفلسطينيين لم يكن لديهم مصلحة بإعطاء أعدادهم الحقيقية لأسباب سياسية وحقوقية ومعيشية في الدول المضيفة للاجئين، سنطلع على أسبابها لاحقاً.

ثالثاً: تعريف اللاجئين والخلاف القائم حوله .

ينتشر في الوقت الحاضر حوالي ٥,١١٨,٥٥٢ لاجئ فلسطيني في أنحاء العالم ، حسب المصادر الفلسطينية التي تضاربت مع إحصائيات وكالة غوث اللاجئين^{٢٥} ، التي تقدر عددهم ب ٣,٦٧٧,٨٨٢، كما هو مبين في الجدول رقم ٢. ويعود ذلك لأسباب لها علاقة بالسياسة الدولية ونظرة المجتمع الدولي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي سنتطرق إليها لاحقاً، وكذلك حجم الخدمات التي تقدمها الأونروا، بالإضافة إلى تباين الإحصائيات الرسمية العربية التي كانت تخفى، أو لا يتم القيام بها

جدول رقم (٢)

اللاجئون المسجلون في أرشيف وكالة الغوث^{٢٦}

المجموع	سوريا	لبنان	الأردن	غزة	الضفة	
٣,٦٧٧,٨٨٢	٣٧٦,٣٨٢	٣٧٣,٤٤٠	١,٥٤١,٤٠٥	٨٠٨,٤٩٥	٥٧٦,١٦٠	اللاجئون المسجلون
%٢٤,٩	%٢٤,٣	%١٠,٦	%٣٤,٦	%٢,٩	%٢٤,٤	الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين عن العام الماضي (%)
%٣١,٧	%٢٤,٦	%١٠,٧	%٣٥,١	%٧٩,٢	%٣٠,٨	اللاجئون المسجلون كنسبة مئوية من مجموع السكان الكلي الذي تم تقديره
%١٠,٠	%١٠,٣	%١٠,٢	%٤١,٩	%٢٢,٠	%١٥,٧	اللاجئون المسجلون كنسبة مئوية من مجموع الأشخاص المسجلين
٥٩	١٠	١٢	١٠	٨	١٩	المخيمات القائمة
١,١٩٤,٥١٢	١١٠,٤٢٧	٢٠٨,٢٢٣	٢٧٧,٥٥٥	٤٤٢,٩٤٢	١٥٥,٣٦٥	اللاجئون المسجلون في المخيمات
%٣٢,٥	%٢٩,٢	%٥٥,٨	%١٨,٠	%٥٤,٨	%٢٧,٠	اللاجئون المسجلون في المخيمات كنسبة مئوية من اللاجئين المسجلين

٢٥ اللاجئين الفلسطينيون :حقائق وإحصائيات، دائرة شؤون اللاجئين، كانون ثاني ٢٠٠١، ص ٩.

٢٦ المصادر السابق، ص ٨.

أصلاً، بذريعة الحفاظ على الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية أو التوازن الطائفي فهي بعضها الآخر.

وحتى نستطيع معرفة المزيد عن الأسباب الكامنة وراء تضارب الإحصائيات منذ خمسين عاما وحتى الآن، لابد من العودة لمعرفة من هو اللاجئ؟ .

وتقدم الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١ تعريفا عاما لمصطلح "لاجئ" ، وفقا للمادة ١.١ فقرة ٢ من هذه الاتفاقية وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص به بحيث ينطبق مصطلح "لاجئ" على أي شخص: "مقيم خارج وطنه بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب العرق، الدين، الجنسية، العضوية في مجموعة معينة، أو رأي سياسي وغير قادر أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يستفيد من حماية هذا البلد له، أو لا يملك الجنسية وكونه خارج بلد إقامته الرسمية لا يستطيع أو بسبب الخوف، لا يرغب في العودة إلى موطنه"^{٢٧}

وقد تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين، المسجلين مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" قانونيا من تعريف ميثاق ١٩٥١ للاجئين فقد جاء في المادة ١ بأنه "لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حاليا بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"^{٢٨}. لذلك هو لا ينطبق سوى على اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين مع الأونروا. بالإضافة إلى غياب تعريف واضح ومحدد لمفهوم "اللاجئ الفلسطيني"، فهناك عدة تعريفات تحاول تحديد اللاجئ الفلسطيني أو تحاول تحديد من هو الفلسطيني لمعرفة اللاجئ من المقيم.

لقد عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر بتاريخ ٨ كانون أول ١٩٥٠^{٢٩}، اللاجئ الفلسطيني بأنه: "كل إنسان كانت فلسطيني مقر إقامته الدائمة ما بين الأول من حزيران ١٩٤٦ وحتى ١٥ أيار ١٩٤٨، ثم فقد منزله وأسباب معيشتته بسبب نزاع ١٩٤٨". وبقي هذا التعريف متفقا عليه من قبل الدول لتحديد اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم أن الأفراد الذين لا يقعون تحت مسؤولية الأونروا لا يشملهم هذا التعريف، ومن الواضح أن أهداف التعريف كان لأغراض عملية فقط. فالهدف لم يكن من اجل تحديد من هو اللاجئ بل لتعريف من هو المؤهل للحصول على مساعدة الوكالة وخدماتها .

^{٢٧} "اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات". دائرة شؤون اللاجئين. كانون ثاني ٢٠٠١، ص٢.

٢٨ المصادر السابق. ص٢.

٢٩ أنظر نص القرار ٣٠٢ في قائمة الملاحق ص١١٥.

أما الميثاق الوطني الفلسطيني، وعلى الرغم أنه لم يذكر كلمة "لاجئ"، فقد عرف الفلسطينيون في مادته الخامسة بأنهم: "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء من اخرج منها أو بقي فيها. وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني".

وقدم الفلسطينيون تعريفهم للاجئين للاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أوتوا في أيار ١٩٩٢ على النحو التالي: "اللاجئون الفلسطينيون هم أولئك الفلسطينيون وذرياتهم الذين طردوا من بيوتهم أو أُجبروا على مغادرتها في الفترة الممتدة ما بين تشرين ثاني ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وكانون ثاني ١٩٤٩ (اتفاقية هدنة رو دس) من الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في كانون الثاني ١٩٤٩".^{٣٠}

هذا التعريف الفلسطيني للاجئين يتشابه مع التعريف الإسرائيلي "للغائبين" وهي فئة من الفلسطينيين تم تجريدهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والمدنية: "يعن كل شخص غائبا متى كان في تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ مواطنا في دولة عربية أو من تابعيتها، لأي فترة زمنية في أي جزء من فلسطين خارج المساحة التي تحتلها إسرائيل، أو في أي مكان غير سكنه الاعتيادي حتى لو كان ذلك المكان، وأيضا مكان إقامته الاعتيادي، واقعين داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل".^{٣١}

إن هذا التعريف لا ينطبق على سكان المخيمات فقط، ولا ينطبق بالتأكيد على أولئك المعترف بهم أنهم لاجئون ومسجلون لدى الأونروا، ومثل هذا التعريف لا يشمل المهاجرين الذين غادروا فلسطين قبل سنة ١٩٤٧، وإنما يشمل أولئك الذين نزحوا، حتى داخل الأراضي التي أصبحت دولة إسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٤٩. ويشمل أيضا أولئك الذين نزحوا سنة ١٩٦٧ أو في أثرها، وأيضا سكان القرى الحدودية، في الضفة الغربية الذين فقدوا أراضيهم الزراعية في حرب ١٩٤٨، وفقدوا بالتالي مصدر رزقهم، لكنهم بقوا في قراهم. ويشمل أيضا سكان مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، الذين نقلوا إلى الجانب المصري من رفح، ووجدوا أنفسهم منفصلين عن عائلاتهم وذويهم نتيجة رسم الحدود عقب توقيع اتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر وأخيرا يشمل الفلسطينيون البدو الذين اقتلعوا قسرا من مناطق رعيهم داخل دولة إسرائيل. إضافة إلى أولئك الذين أرغموا على مغادرة الضفة الغربية والانتقال إلى الأردن.

وتنظر وكالة الغوث لكل من غادر فلسطين حتى عام ١٩٥٢ على أنه لاجئ، وهنا يقتصر مفهوم الوكالة للاجئين الفلسطينيين على من لجأ بعد الحرب حسب تعريف الأمم المتحدة

^{٣٠} اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات. ص ٣.

^{٣١} وليد سالم. حق العودة: البدائل الفلسطينية. القدس: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية، ١٩٩٧. ص ٥٧.

ليحجب عن الفلسطينيين الذين كانوا خارج فلسطين قبل ١ حزيران ١٩٤٦ صفة اللاجئ رغم عدم قدرتهم على العودة، كذلك بالنسبة للأشخاص الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة قبل ٤ حزيران ١٩٦٧.

حاولت إسرائيل الاستفادة من ثغرات تعريف الوكالة فقامت بتحديد مفهوم اللاجئ بمن هاجروا خلال الحرب وكنتيجة مباشرة لها ورفضت اعتبار من كانوا خارج البلاد وقت الحرب لاجئين، كما رفضت إسرائيل مفهوم وكالة الغوث واعتبارها لكل من كان في فلسطين منذ ١ حزيران ١٩٤٦ وغادرها وقت الحرب لاجئاً، وذلك بذريعة أنه كان هناك الكثيرين من العرب غير الفلسطينيين في فلسطين آنذاك وغادروها أثناء الحرب وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم لاجئين فلسطينيين إضافة لذلك ترفض إسرائيل رفضاً قاطعاً الاعتراف بأبناء وأحفاد اللاجئين المولودين في الشتات كلاجئين^{٣٢}.

أما تعريف اللاجئين الذين أجبروا على النزوح خلال حرب ١٩٦٧، كما قدم في اجتماعات اللجنة الرباعية في عمان بتاريخ ٨/٣/١٩٩٥ فهم "الذين خرجوا من ديارهم في فلسطين في حرب حزيران ١٩٦٧ ونسلبهم أو أولئك الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عندما اندلعت الحرب ومنعتهم إسرائيل من العودة إلى وطنهم، ويضاف إليهم الذين هجرتهم إسرائيل قسرياً خارج فلسطين فيما بعد"^{٣٣}. ومن خلال هذين التعريفين نجد أنه لا فرق في المعنى بين "اللاجئ" و"النازح" فكليهما أصحاب حق فالعودة رغم التحديد الذي قامت به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين منذ نشأتها سنة ١٩٤٩ لمساعدة اللاجئين، فهذا التحديد كان يهدف إلى حصر اللاجئين الفلسطينيين لمساعدتهم وتأمين المعونة لهم في الدول التي اعتمدت كمضيفة للاجئين وهي تحديداً المقيمة في مناطق عمل الأتروا: الأردن، سورية، لبنان، الضفة الغربية وغزة، أما اللاجئين الذين تم تهجيرهم داخل الأراضي التي تم احتلالها لإنشاء الدولة الإسرائيلية عليها فقد تم تجاهلهم تماماً، ومن كافة الأطراف آنذاك والذين أصبح عددهم حالياً حوالي ٢٢٠ ألف مهجر^{٣٤}.

لذا نرى أن هذا التحديد غير ملائم سواء من جانب الإحصائيات التي نتجت عن هذا الهدف أو الأسس والمعايير التي اعتمدت لنفس الهدف، وهو حصر نطاق صلاحياتها بتسجيل الفلسطينيين المقيمين في الدول المذكورة آنفاً وتقديم الخدمات للمقيمين فيها، لأنه من المعروف أن

^{٣٢} سليم ثماري. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية. بيروت: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧، ص ٢٤.

^{٣٣} المصدر السابق، ص ٣٤.

^{٣٤} مقابلة إذاعية مع د. أسعد عبد الرحمن بتاريخ ١٨-٨-١٩٩٩.

اللاجئين ليسوا كلهم موجودين في المناطق المذكورة، وأيضا إن اللاجئين الموجودين في هذه الدول ليسوا كلهم مسجلين لدى الأنروا، فبعضهم لا يقيم في داخل المخيمات المسجلة لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

رابعاً: التوزيع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين .

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الدول المعتمدة كدول مضيضة للاجئين ، وهي الأردن، سوريا، لبنان بالإضافة لمخيمات الضفة الغربية وغزة ٥,١١٨,٥٥٢ (كما هو مبين في الجدول رقم ٣).

الجدول رقم ٣

اللاجئون الفلسطينيون : إحصائيات فلسطينية عام ٢٠٠١^{٣٥}

مكان الإقامة	اللاجئون المسجلون مع الأنروا	اللاجئون غير المسجلين مع الأنروا	مجموع اللاجئين الكلي
الضفة الغربية	٥٦٢,٧٣٧	٣٠,٩٨٧	٥٩٣,٧٢٤
قطاع غزة	٧٨٥,٥٥١	١١,٨٩٨	٧٩٧,٤٤٩
كامل فلسطين	١,٣٤٨,٢٨٨	٤٢,٨٨٥	١,٣٩١,١٧٣
لاجئو الداخل في إسرائيل	-	٢١٩,٣٢٥	٢١٩,٣٢٥
الأردن	١,٤٨٧,٤٤٩	٢٧٨,٦٠٨	١,٧٦٦,٠٥٧
لبنان	٣٦٧,٦١٠	١٤,٩٨٤	٣٨٢,٥٩٤
سوريا	٣٧٠,٠٣٥	٦١,٩٥١	٤٣١,٩٨٦
مصر	-	٤٠,٤٦٨	٤٠,٤٦٨
جميع دول الشرق الأوسط	٣,٥٧٣,٣٨٢	٦٥٨,٢٢١	٤,٢٣١,٦٠٣
المملكة العربية السعودية	-	٢٧٤,٧٦٢	٢٧٤,٧٦٢
دول الخليج الأخرى	-	١٣٩,٩٤٨	١٣٩,٩٤٨
العراق وليبيا	-	٧٣,٢٨٤	٧٣,٢٨٤
بلاد عربية أخرى	-	٥,٥٤٤	٥,٥٤٤
جميع دول الشرق الأوسط	٣,٥٧٣,٣٨٢	١,١٥١,٧٥٩	٤,٧٢٥,١٤١
جميع الدول غير العربية	-	٣٩٣,٤١١	٣٩٣,٤١١
المجموع	٣,٥٧٣,٣٨٢	١,٥٤٥,١٧٠	٥,١١٨,٥٥٢

لم يكن اللاجئين الفلسطينيون يمثلون عند اللجوء فئة واحدة متجانسة من الناس، فقد اقتلع الشعب الفلسطيني من أرضه بكل شرائح المجتمع الزراعي والمدني، حيث الوحدة الاجتماعية فيه العائلة المستمدة من العشيرة، لذلك كانت تختار العائلة أو العشيرة مخيماً للإقامة فيه، بحثاً عن التكافل والتضامن بين أفرادها، هذه الميزات في التشكيل الاجتماعي الفلسطيني كان لها أثرها

^{٣٥} حقائق وإحصائيات. دائرة شؤون اللاجئين. كانون ثاني ٢٠٠١. ص ٢.

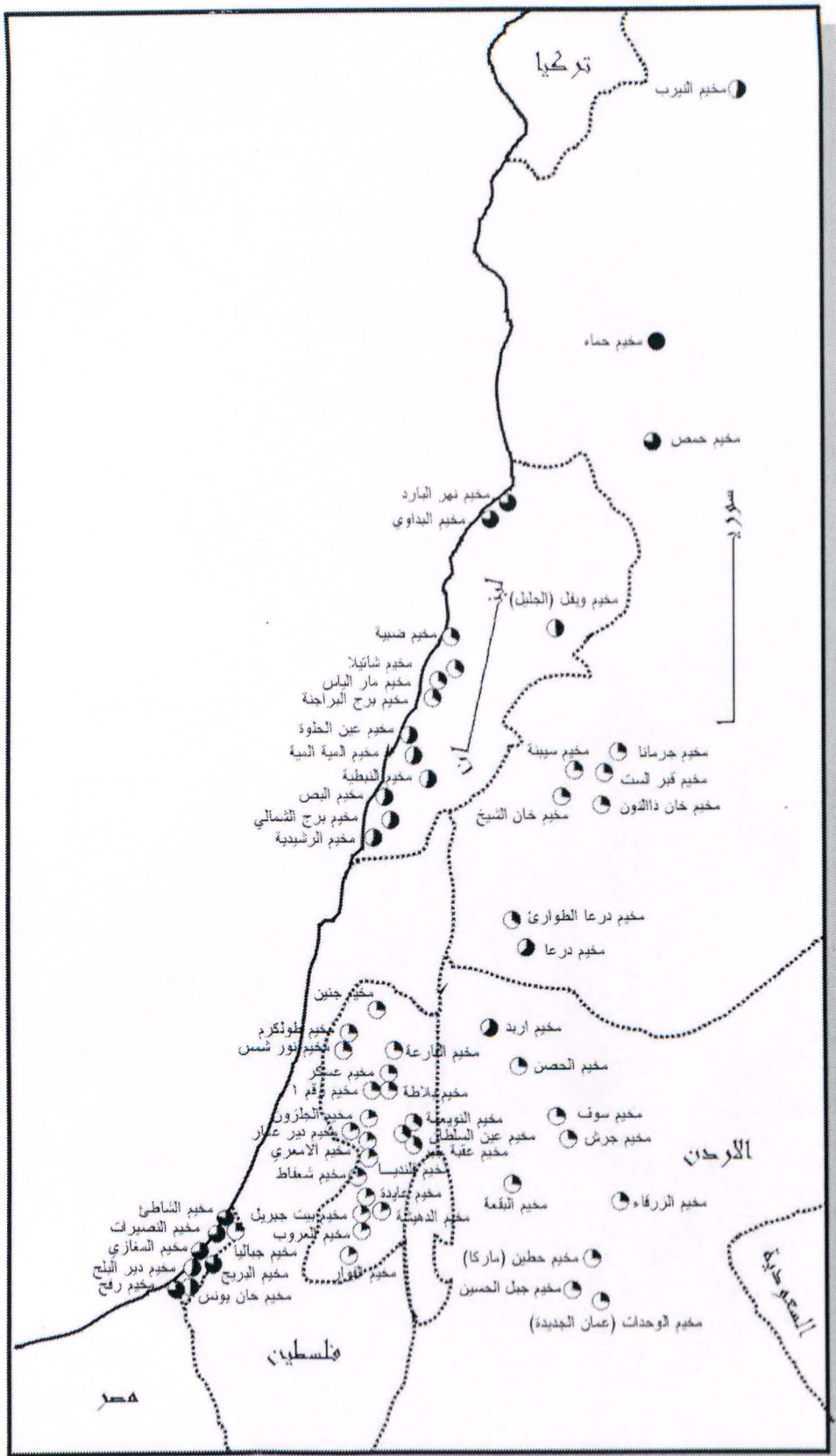
الأول في اختيار أمكنة اللجوء، للاستقرار المؤقت أو الانطلاق باتجاه أماكن أخرى أكثر أماناً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وأدارت وكالة غوث اللاجئين في الدول المضيفة للاجئين تسع وخمسون مخيماً للاجئين الفلسطينيين (كما هو مبين في الخريطة رقم ٢) وقدمت الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل، هذه الخدمات التي كانت بمثابة فرصة لالتقاط الأنفاس، ريثما يتمكن اللاجئون من تدبير أمرهم بأنفسهم. ولكن بسبب طول الزمن على بقائهم في المخيمات أصبحت هذه المخيمات هي الإطار الجغرافي الذي تشكلت فيه أشكال نشاطاتهم الحياتية فيما بعد. فقد عمل الفلسطينيون على مأسسة حالة التكافل هذه ليكونوا قادرين بالجهد الجماعي على معالجة الحالات الإنسانية، وخاصة التي لا ينطبق عليها تعريف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين^{٣٦}،

وبسبب الشروط الدولية المفروضة على وكالة غوث اللاجئين بعدم تطوير المخيمات والتزام الدول المضيفة بهذه الشروط^{٣٧}، أصبح للمخيمات طابعاً مميزاً في المظهر العام صبغ مجتمع المخيمات طوال نصف قرن.

^{٣٦} فالخ الطوبل. اللاجئون الفلسطينيون. مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

^{٣٧} الأمثلة كثيرة ومعروفة فحين الآن لا يسمح رسمياً بسقف من الإسمنت لبيوت اللاجئين في المخيمات ويمنع تغطية قنوات الخاري بين البيوت، ويتم تحديد أنواع المهن التي يسمح للاجئين بامتثالها، فقد كان الحصول على رخص عمل للاجئين من أهم المصاعب التي رافقت اللاجئين في محاولة بئنه عن الخروج من المأزق الاقتصادي.



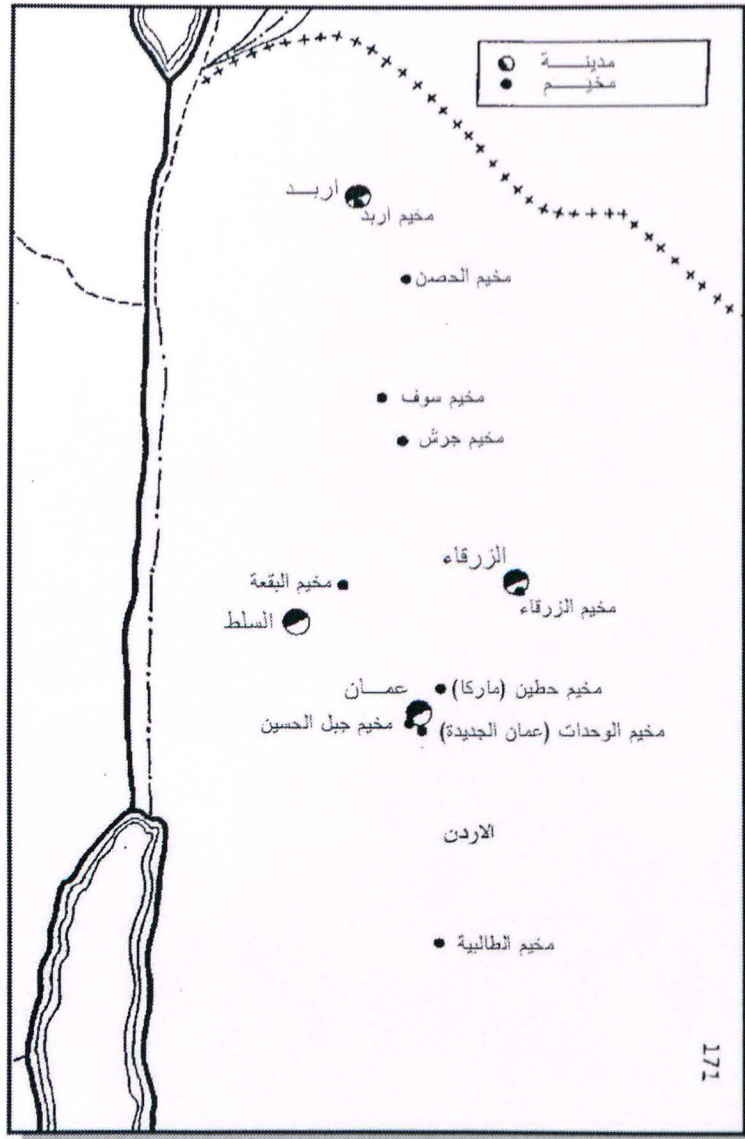
خريطة رقم ٢

المصدر: مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن، ١٩٩٤.

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

إن الإحصائيات حول اللاجئين الفلسطينيين في الأردن غير ثابتة، حيث الأرقام الدولية والأردنية والفلسطينية تختلف عن بعضها البعض، فأحصاءات وكالة غوث اللاجئين الرسمية تفيد أنه يوجد بالأردن ١,٥٤١,٤٠٥ لاجئ فلسطيني، يقيمون في عشرة مخيمات (أنظر الخريطة رقم ٣) ويشكلون ما يعادل ١٩% من المجموع العام للاجئين الفلسطينيين^{٣٨}.

خريطة رقم ٣



المصدر: مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن ١٩٩٤.

Norbort Scholz. The Palestinian Refugees. Washington, D.C.: IPS. Pp171.

^{٣٨} أنظر الجدول رقم (٤).

ويعيش ٨٥,٢% منهم خارج المخيمات التي أنشأتها وكالة الغوث كما هو موضح في الجدول رقم ٤ .

جدول رقم (٤)

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن حسب إحصائيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين^{٣٩}

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
عمان	عمان الجديد " الوحدات "	٤٧,١٨٤		
	جبل الحسين	٢٧,٨٧٠		
	البقعة	٧٥,٢٩٥		
	الطالبية	٣,٤٦٣		
الزرقاء	الزرقاء	١٦,١٣٨		
	ماركا " حطين "	٣٨,٦٣٠		
إربد	إربد	٢٢,٢٤٣		
	الحصن	١٨,٤٦٦		
	جرش	١٣,٨٥٢		
	سوف	١٣,٩٦٧		
المجموع	١٠	٢٧٧,٥٥٥	١,٣١٣,٨٥٠	١,٥٩١,٤٠٥

تعتبر نسبة اللاجئين القاطنين خارج المخيمات إلى عددهم الكلي كبيرة بشكل ملحوظ، مقارنة مع مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الأخرى، ويعود ذلك لوجود أقارب للاجئين في المدن وكذلك بفعل استعداداتهم المهنية والثقافية أو مصادر الثروة التي كانوا يملكونها عند لجوئهم مما ساعد على انطلاقهم في الأردن ليشكلوا نواة القطاع الخاص.

نلاحظ في جداول الإحصائيات حول اللاجئين الفلسطينيين في الأردن عم وضوح ملحوظ، لدرجة أن التعداد الحكومي لسكان الأردن أبقى عدد اللاجئين في الأردن سراً^{٤٠}، كما يلاحظ التناقض بين ارتفاع نسبة النمو السكاني للاجئين الفلسطينيين في الأردن والتي بلغت ٦,١% مما جعلها أعلى من نسبة النمو السكاني داخل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في غزة البالغة ٤,٨% والتي تعتبر من أعلى النسب بين اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام^{٤١}. كما لوحظ التضارب بين إحصائيات وكالة الغوث والإحصائيات الأردنية الرسمية، فقد كانت على سبيل المثال نتيجة

^{٣٩} مكتب الأعلام . رئاسة الأنروا . غزة: آذار ٢٠٠٠ ، ص ١ .

^{٤٠} مقابلة مع النائب ابراهيم شحده وعضو لجنة المخيم في مجلة الدستور بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٧ .

^{٤١} فلاح الطويل . اللاجئين الفلسطينيون . ص ٢٨ .

إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة في نهاية عام ١٩٩٤ في مخيم البقعة ٥٨،٠٠٠، في حين أشارت إحصاءات الأنروا إلى العدد ٧٩،٠٠٠ في أواسط عام ١٩٩٤^{٤٢}.

وقد مرت علاقة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن مع السكان بمرحلة من الانعزال، تلتها مرحلة من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة في بناء القطاع الخاص والقطاع التربوي والصحي، إذ كان للاجئين مساهمات مميزة على مستويات كثيرة في الأردن.

وعلى ما يبدو أن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين المقيم في الأردن أوجد حالة من التوازن بين اندماج كبير في المجتمع الأردني على مستويات عدة وبشكل أقل على المستوى السياسي، مما أدى إلى تشكل مجتمع اللاجئين، في الوقت الذي حافظ على علاقاته مع المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال خلال السنوات التي تلت حرب ١٩٤٨، وازدادت بشكل خاص بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ التي أعطت حرية نسبية وفتحت آفاق أوسع للاتصال مع المجتمع الفلسطيني في الشتات وخاصةً المجتمع الفلسطيني في الأردن الأكثر قرباً^{٤٣}.

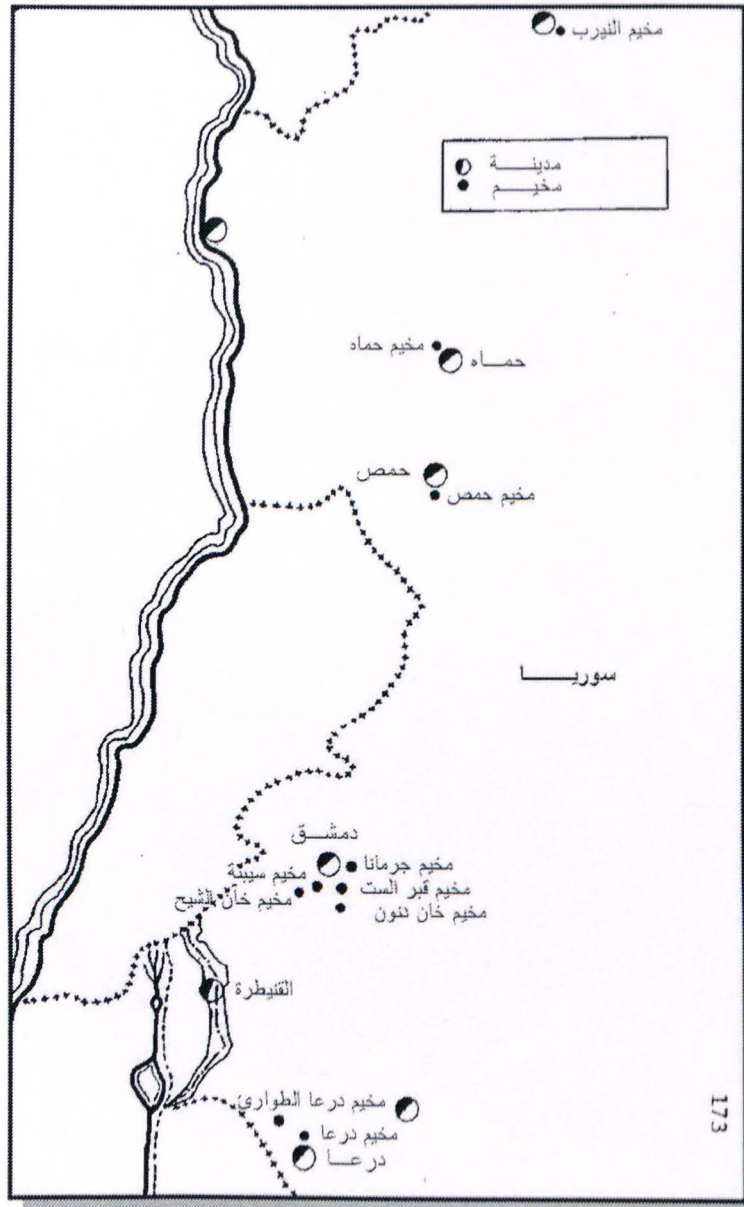
^{٤٢} المصدر السابق، ص ٤٠.

^{٤٣} إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ص ٤٣.

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

عندما أقتلع الفلسطينيون من أرضهم وطردوا من ديارهم، بعد نكبة عام ١٩٤٨، توجهوا إلى البلدان المجاورة الأقرب إلى مدنهم وقراهم طلباً للأمان، وبحثاً عن مأوى مؤقت بانتظار انتهاء النزاع. وكان معظم اللاجئين الذين لجئوا إلى سوريا من مدن وقرى شمال فلسطين القريبة من حدود سوريا التي وفرت المأوى لحوالي ٨٢ ألف لاجئ^{٤٤} توزعوا على عشرة مخيمات للاجئين في أربعة مدن رئيسية كما هو موضح في الخريطة رقم (٤).

خريطة رقم ٤



المصدر: مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن ١٩٩٤.

Norbort Scholz. The Palestinian Refugees. Washington, D.C.: IPS. Pp173.

^{٤٤} وليد أبو سرحان وبسام عويضة. "ملف اللاجئين". صحيفة القدس، ٢١-١٢-١٩٩٩. ص ١٨.

ويلاحظ غياب مخيم اليرموك بدمشق عن إحصائيات وكالة الغوث المختلفة حول اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، بحجة أنها لم تنشئه، وبالتالي لم تعترف به رغم كبر مساحته وضخامة عدد سكانه الذين يقدر بـ "١٢٥ ألف لاجئ" ولا يتم إحصاء سكانه في عداد اللاجئين المقيمين خارج المخيم (كما هو موضح في الجدول الإحصائي رقم ٥).

جدول رقم (٥)

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا حسب إحصائيات وكالة الغوث^{٤٥}

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
دمشق	خان الشيخ	١٥,٣٥٢	٢١٧٥٥٩	٢٧٨٧٥٧
	خان ذا النون	٧,٩٧٣		
	سبينه	١٥,٨٥٧		
	قبر الست	١٣.٠٦٦		
	جرمانا	٨,٩٥٠		
الشمال	النيرب	١٦,٩٥١	١٧٩٧١	٣٤٩٢٢
حمص/حمّاه	حمص	١٣,٣٤٩	٥٨٣٥	٢٦٤٠٧
	حمّاه	٧,٢٢٣		
الجنوب	درعا	٥,٨٠٥	١٢٦٣٢	٢٣٨١٧
	درعا (الطوارئ)	٥,٣٨٠		
المجموع		١٢٤٣٨٥	٢٥٣٩٩٧	٣٦٣٩٠٣

الأمر الذي يعني أن ٧٥% من اللاجئين في سوريا لا يقيمون داخل المخيمات العشرة المذكورة في الإحصائيات المختلفة. كما لا تعترف وكالة الغوث بمخيم عين النزل شمالي مدينة حلب الذي بلغ عدد سكانه في عام ١٩٩٨ ثلاثة آلاف لاجئ، ومخيم الرمضان الذي يقع شرقي مدينة حمص ويبلغ عدد سكانه ألف وخمسمائة لاجئ رغم أن إنشاء هذا المخيم قد تم بالتعاون بين الحكومة السورية ووكالة الغوث كتجربة لمشروع زراعي توطيني^{٤٦}، مما يجعل العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين في سوريا أكثر من إحصائيات وكالة الغوث بعشرات الآلاف.

تقيد اللاجئون الفلسطينيون بالسكن بالمخيمات التي أقيمت عام ١٩٤٩ من قبل الأونروا التي أنشئت لهذا الغرض،^{٤٧} بسبب الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث داخل مجتمع المخيم والتي

^{٤٥} مكتب الإعلام رئاسة الأونروا، غزة، آذار ٢٠٠٠.

^{٤٦} وليد أبو سرحان وبسام عويضة، "ملف اللاجئين"، صحيفة القدس، ٢١-١٢-١٩٩٩، ص ١٨.

^{٤٧} فالخ الطويل. اللاجئون الفلسطينيون. ص ٣٩.

ارتبطت لسنوات طويلة ببطاقة الإعاشة ، بالاستفادة منها لتلبية الاحتياجات الضرورية من قبل أولئك الذين لم يجدوا سبيل عيش أكثر نجاعة لتلبية حاجاتهم، خارج المخيمات.

إن المتتبع للحركة داخل مجتمع اللاجئين في سوريا يجد نسبة النمو قد بلغت ٢,٩% أي أقل من باقي مجتمعات اللاجئين في الدول العربية، ويعزى ذلك للتضييق الذي مورس على المخيمات الفلسطينية في السنوات الأخيرة والتي ارتبطت بالوضع السياسي، مما دفع فئة الشباب من اللاجئين إلى الهجرة إلى دول الغرب. كما يلاحظ أن التنقلات من داخل مجتمع اللاجئين في سورية محصورة باتجاه الأردن ولبنان ولا تشمل الضفة الغربية وغزة ، بعكس باقي مجتمعات اللاجئين في الدول العربية التي أبدت حركة تنقلات باتجاه الضفة الغربية وغزة في السنوات الأخيرة. وعلى ما يبدو يعود ذلك للعلاقات السياسية الباردة بين السلطات الرسمية الفلسطينية والسورية.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:

وصلت الموجه الأولى من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان في الفترة ما بين كانون أول ١٩٤٧ و آذار ١٩٤٨ ولم يتجاوز عددهم آنذاك عشرات الآلاف، ومعظمهم من ميسوري الحال في يافا وحيفا والقدس الذين كان لهم أقارب في لبنان أو كانوا يملكون بيوتاً في بيروت، واستوعبت الموجه الأولى من هؤلاء اللاجئين دون مصاعب تذكر. إلا أن الموجه الثانية والرئيسية من اللاجئين كانت كبيرة في حجمها وتدفقت في زمن قصير يتراوح ما بين نيسان وأيار ١٩٤٨، مما وضع الحكومة اللبنانية أمام أزمة استيعابهم وتأمين المأوى والمواد التموينية لهم، وبخاصة أن الهجرة الثانية كانت معظمها من أبناء القرى القريبة من الحدود اللبنانية.

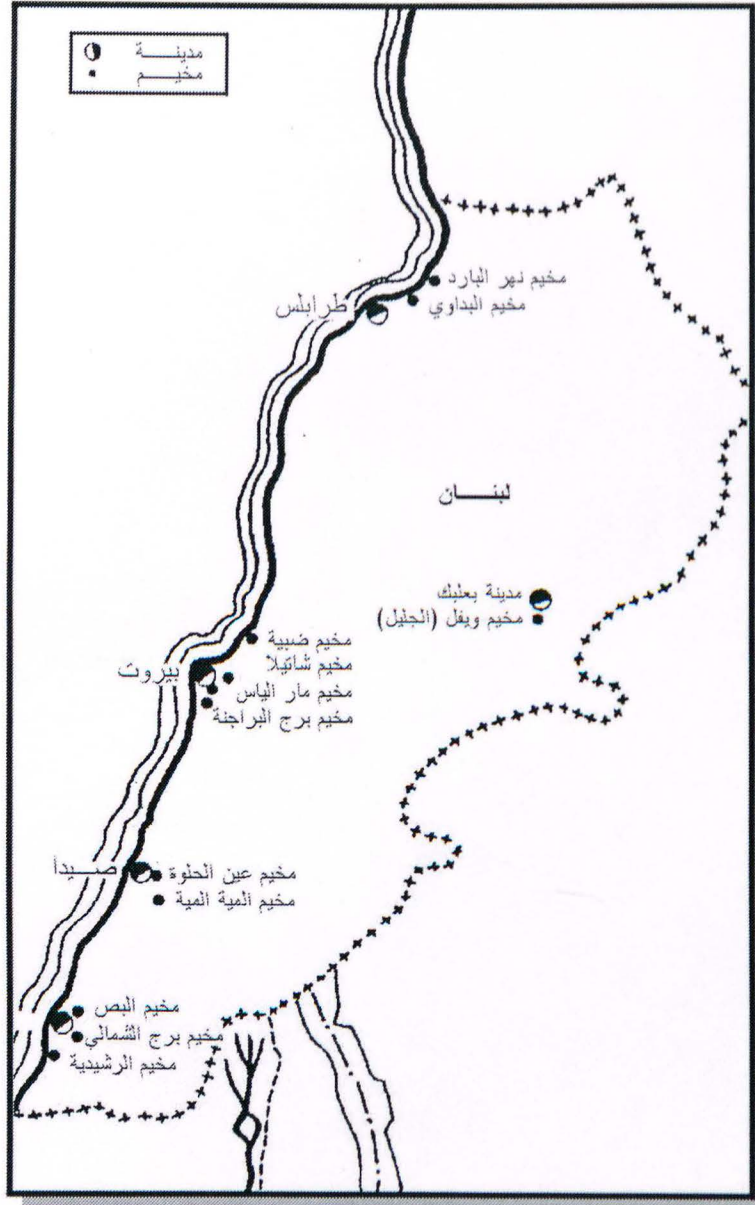
و تضاربت الإحصائيات حول عدد الفلسطينيين الذين لجئوا إلى لبنان، بينما أكدت المصادر الرسمية انهم لم يتجاوزوا ٤٠,٠٠٠ لاجئ^{٤٨} نشرت في الصحف اللبنانية أن أعدادهم تراوحت ما بين ٧٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني. تم استيعاب معظمهم في مخيمات على مداخل صيدا وفي بنت جبيل.

مارس اللبنانيون ضغوطاً شديدة على أصدقائهم في أوروبا وقاموا بمحاولات لحمل إسرائيل على قبول إعادة اللاجئين، ويعود ذلك إلى القلق بين المسيحيين في لبنان لان معظم اللاجئين كانوا من المسلمين. ومنذ ذلك الوقت كان اللبنانيون أشد العرب معارضة لمشاريع التوطين التي طرحت طوال السنوات الماضية.

^{٤٨} بني موريس. طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين. (ترجمة دار الجليل). عمان: دار الجليل، ١٩٩٢. ص ٢٨٦.

توزع اللاجئين الفلسطينيين على ١٢ مخيم رسمي (كما هو مبين في الخريطة رقم ٥) ، مخيمين في الشمال وأربعة في بيروت وستة مخيمات تنتشر في الجنوب ما بين صيدا وصور^{٤٩}.

خريطة رقم ٥



المصدر: مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن ١٩٩٤.

Norbort Scholz. The Palestinian Refugees. Washington, D.C.: IPS. Pp172.

^{٤٩} غاب عن الإحصائيات المختلفة مخيم صبرا ومخيم تل الزعتر ومخيم جسر الباشا، وقد يكون ذلك بسبب تهجير أهالي مخيم تل الزعتر وحجر الباشا وإزانتها هائيا، أما مخيم صبرا فيعتقد أن الإحصائيات عن شاتيلا تشملته لتداخل المخيمين مع بعضها.

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان ٣٧٣,٤٤٠ لاجئاً، حسب إحصائيات الأونروا عام ٢٠٠١ يقيم ٥٥% منهم داخل المخيمات (كما هو مبين في الجدول الإحصائي رقم ٦).

جدول رقم (٦)

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان^{٥٠}

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
بيروت	مار الياس	١,٣٩٧	٤٣,٣١١	٤٤,٧٠٨
الجبيل	برج البراجنة	١٨,٣٨٥	٤٦,١٧٦	٨٠,١٨١
	ضبية	٤,١٨٤		
	شاتيلا	١١,٤٣٦		
صيدا	عين الحلوة	٤٢,٣٦٩	٤٠,٥٥١	٨٧,٩٣٨
	الميه ميه	٥,٠١٨		
صور	البص	٩,٤٩٨	٤٠,٦٩٧	٩١,٣٥٧
	الرشيدية	٢٣,٧٠٥		
	برج الشمالي	١٧,٤٥٧		
طرابلس	نهر البارد	٢٦,٧٩٢	٨,١٦٠	٤٩,٩٥٦
	البدواوي	١٥,٠٠٤		
البقاع	ويفل (الجليل)	٧,٠٧٨	٧,١٠٥	١٤,١٨٣
لاجئون نزحوا من مخيمات (الدكوانية وجسر الباشا والنبطية)		١٥,٥٦٩	١٥,٥٨٣	٤١,٤٨٣
		١٠,٣٣١		
المجموع	١٢	٢٠٨٢٢٣	٢١٧,١٦٥	٣٧٣,٤٤٠

المصدر: إحصائيات الأونروا أصدرها مكتب الإعلام رئاسة الأونروا، غزة، آذار ٢٠٠٠

وتسرب باقي اللاجئين إلى المدن اللبنانية المختلفة بحثاً عن رزقهم وتحسين أحوالهم المعيشية وبشكل خاص من كان يحمل مؤهلاً علمياً أو مهنة مناسبة. ويرتبط انخفاض نسبة اللاجئين المقيمين خارج المخيمات في لبنان مقارنة مع الدول الأخرى المضيفة للاجئين إلى

^{٥٠} مكتب الإعلام . رئاسة الأونروا . غزة: آذار ٢٠٠٠، ص ١ . (ويظهر من الجدول أن نسبة اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات إلى العدد الكلي للاجئين الفلسطينيين في لبنان ٤٥%).

الإجراءات والصعوبات في الحصول على عمل أو هوية إقامة دائمة في لبنان. وارتباط ذلك بإبراز بطاقة وكالة الغوث والتي من الصعب الحصول عليها بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة^{٥١}. بلغ النمو السكاني في مجتمع اللاجئين ٢,٢% فقط، والذي يصبح مفهوماً بعد معرفة التضيق الذي يعاني منه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان^{٥٢}. فاللاجئون لا يستفيدون من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية التي تقدمها في الوقت الذي جمدت وكالة الغوث خدماتها في لبنان. وعليه ارتفعت نسبة الهجرة إلى الخارج وزادت الحركة من مجتمع اللاجئين باتجاه الدول الأوروبية والدول المجاورة وخاصة باتجاه سوريا والضفة الغربية وغزة. وعلى ما يبدو أن فتور العلاقات السياسية الفلسطينية-اللبنانية بعد حصار ١٩٨٢ والحرب الأهلية التي سبقته بشكل عام، وبعد اتفاقات أوسلو بشكل خاص، كان أحد الأسباب الرئيسة لغياب الغطاء أو المصدر الأساسي الذي يقدم الدعم على جميع الأصعدة، وخاصة فرص العمل لمجتمع المخيمات في لبنان، وحتى إحداث ثغرة في حائط الجمود السياسي بين الدولتين فإن على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أن يصمدوا أمام محاولات التجويع والتركييع المستمرة منذ سنوات طويلة.

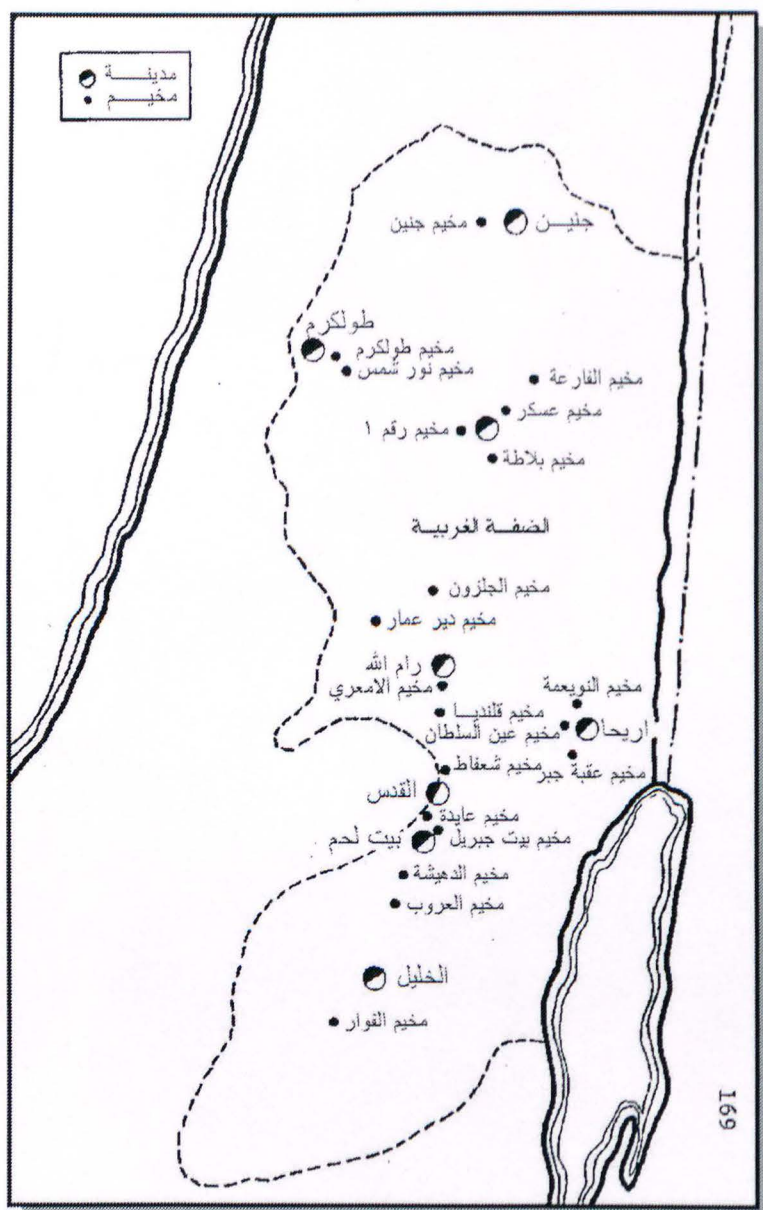
^{٥١} اللاجئون الفلسطينيون، ص ٤٦.

^{٥٢} المصدر السابق، ص ٦٢.

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية

الضفة الغربية جزء من الأراضي الفلسطينية التي خضعت للحكم الأردني بعد عام ١٩٤٨، لقد استقر في مدن الضفة الغربية حوالي ٣٦٠ ألف لاجئ^{٥٣}، تم تجميعهم في تسعة عشر مخيماً (كما هو موضح في الخريطة رقم ٦) أقامتها ورعتها في البداية الجمعيات الخيرية

خريطة رقم ٦



المصدر: مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن ١٩٩٤.

Norbort Scholz. The Palestinian Refugees. Washington, D.C.: IPS. Pp169.

^{٥٣} روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨٣، ص ١٢٣.

والصليب الأحمر ثم انتقلت رعايتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الأول من أيار عام ١٩٥٠،^{٤٤} التي تبنت تقديم الخدمات للاجئين المسجلين في أرشيف وكالة الغوث ، وبقيت بعض المخيمات الصغيرة مثل مخيم قدورة، مخيم سلواد، مخيم أبو شخيدم ومخيم بير زيت، غير مسجلة رسمياً ولا تتلقى خدمات وكالة غوث وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (أنظر الجدول المرفق رقم ٧).

جدول رقم (٧)

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية حسب إحصائيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين^{٥٥}

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
القدس	شعفاط	٨,٩٥٥		
	قلنديا	٨,١٨٩		
	الجلزون	٨,٣٧٢		
	الأمعري	٧,٣٩٦		
رام الله	عين السلطان	٢,١٨٧		
	دير عمار	٢٠,٤٣		
	عقبة جبر	٤,٧٧٥		
أريحا	الفارعة	٦,٣١٢		
	عسكر	١٢,٧١٢		
	بلاطة	١٩,١٩٦		
	مخيم رقم ١	٥,٨٤٧		
نابلس	العروب	٨,٤٧٠		
	بيت جبرين	١,٧٢٧		
	الدهيشة	٩,٨١٢		
	الفوار	٦,٤١٩		
بيت لحم	عائدة	٣,٨٩٥		
	طولكرم	١٤,٨٦٢		
	نور شمس	٧,٥٧٧		
جنين	جنين	١٣,٣٦٠		
المجموع		١٥٥٣٦٥	٤٢٠٧٩٥	٥٧٦١٦٠

^{٤٤} نواف العامر. "دراسة حول اللاجئين". صحيفة القدس ، ١١/٩/١٩٩٩. ص ١٨.

^{٥٥} مكتب الأعلام . رئاسة الأنروا . غزة: آذار ٢٠٠٠. ص ١.

عاش اللاجئون الفلسطينيون في معسكرات من الخيام في ضواحي المدن الكبيرة ، ليسهل إمداد هذه المعسكرات بالخدمات الأساسية التي بقيت بعد سبع سنوات من النكبة خالية من الخدمات الأساسية ، مما اضطر اللاجئين إلى تحدي ظروف اللجوء القاسية والعمل على تحسين ظروفهم المعيشية بأنفسهم. ولمحدودية الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي قدمتها وكالة الغوث عمل اللاجئون على خلق مراكز ومؤسسات تهدف للتكافل والتضامن، مثلتها مراكز الشباب في المخيمات، لتعويض النقص في الخدمات المفترض توفيرها داخل المخيمات.

وظلت مخيمات اللاجئين في الضفة دون تطور يذكر، حتى سقوطها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، مما أجبر الآلاف على النزوح مرة أخرى إلى الأردن. تعيش هذه المخيمات اكتظاظا عاليا، لعدم التوسع في المخيمات في المساحة البالغة ٣،٥٦٦ دونم ، حيث بلغت الكثافة السكانية ٣٩،٧ لاجئ في الدونم الواحد^{٥٦}.

بنى مخيم شعفاط بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٦ إلى الشمال الشرقي من مدينة القدس، على مساحة ٢٠٣ دونما لاستيعاب اللاجئين المتواجدين في مخيم المعسكر الذي كان موجودا داخل القدس القديمة والتي كان يعاني فيها اللاجئون من أوضاع معيشية صعبة وغير سليمة . يخضع المخيم الآن للسلطة الإسرائيلية والقانون الإسرائيلي بسبب موقعه القريب من مدينة القدس. والى الشمال منه أنشئ مخيم قلنديا عام ١٩٤٩م وعلى بعد ١١ كيلو متر من مدينة القدس، على مساحة ٣٦٣ دونما، استبدلت كالة الغوث عام ١٩٥٧ جميع الخيام فيه بوحدات سكنية من الطوب الأسمنتي ، وسكان المخيم هم لاجئون من ٤٩ قرية من قرى مناطق القدس واللد والرملة.

أما مخيم دير عمار فقد أنشأ عام ١٩٤٩م على بعد ٣٠ كيلو متر إلى الشمال الغربي من مدينة رام الله على مساحة ١٤٥ دونم ، واستبدلت جميع الخيام في عام ١٩٥٧م بوحدات سكنية من الطوب الإسمنتي. وأنشأ مخيم الأمعري عام ١٩٤٩م بين مدينتي البيرة ورام الله على مساحة ٩٤ دونم، أما مخيم الجلزون فقد أنشأ عام ١٩٤٩م إلى الشمال من رام الله وعلى مساحة ٢٢٣ دونما واستبدلت عام ١٩٥٤ الخيام بوحدات سكنية من الطوب الإسمنتي.

وفي منطقة أريحا أقيم ثلاثة مخيمات أكبرها مخيم عقبة جبر الذي أنشأ عام ١٩٤٨ إلى الجنوب الغربي من المدينة ، على مساحة (٢٨٠٠) دونم، واستبدلت الخيام لاحقا بوحدات سكنية من الآجر، وكان قد سكن المخيم في بداية إنشائه ٤٥ ألف لاجئ جاءوا من اللد والرملة ويافا

^{٥٦} نواف العامر. "دراسة حول اللاجئين". صحيفة القدس، ١١/٩/١٩٩٩. ص ١٨.

وغزة ومنطقة الخليل. وبعد حرب ١٩٦٧م عبر غالبية السكان نهر الأردن إلى الضفة الشرقية ولم يسمح لهم بالعودة. وقامت الوحدات الإسرائيلية عام ١٩٨٥ بهدم جميع الوحدات السكنية غير المأهولة والآيلة للسقوط بالجرفات، أنشئ مخيم عين السلطان عام ١٩٤٨م إلى الشمال من مدينة أريحا على مساحة ٨٧٠ دونما . بلغ عدد السكان عند إنشاء المخيم ١٧ ألف لاجئ جاءوا من مناطق اللد والرملة والخليل والقدس. غادر معظمهم بعد حرب ١٩٦٧م إلى الأردن . وأنشأ مخيم النويعة عام ١٩٤٨م قرب مدينة أريحا، على مساحة ٢٧٥ دونما ، بعد حرب ١٩٦٧ هجر اللاجئين هذا المخيم إلى الأردن حيث استعملت السلطات الإسرائيلية بعد ذلك التاريخ المخيم للتدريب على القتال في المناطق السكنية والمناورات العسكرية ، وكانت تقوم بعمليات إصلاح بعد كل عملية تدريب، لكنها منذ عام ١٩٨٢م لم تقم بأية عملية إصلاح^{٥٧}.

أما في منطقة نابلس فقد أنشئت أربعة مخيمات لاستيعاب اللاجئين، حيث أنشأ مخيم بلاطة عام ١٩٥٠م بالقرب من نابلس عند بئر يعقوب على مساحة ٢٥٢ دونما ، ويعتبر المخيم الأكبر في المنطقة من حيث تعداد السكان القاطنين فيه واصل سكانه من مناطق يافا والرملة واللد ومن بلدة أبو كشك والحشاشين والسوالمه. أما مخيم عسكر فأقيم عام ١٩٦٠ على الطريق الرئيس الذي يربط نابلس بعمان على مساحة ٢٠٩ دونما، و جرى عام ١٩٦٤ توسيع المخيم بتسعين دونما . جاء سكانه من ٢٥ قرية من قرى يافا وحيفا وبدو بئر السبع. أما مخيم الفارعة فقد أنشأ عام ١٩٤٩م إلى الشمال الشرقي من نابلس على طريق طوباس على مساحة ٢٢٥ دونما وقامت وكالة الغوث ببناء ٤٠٠ وحدة سكنية وأقام اللاجئين ٣٩٣ وحدة على حسابهم الخاص، جاءوا من ٦١ قرية من قرى حيفا ويافا وبئر السبع. مخيم بيت عين الماء ويسمى: المخيم رقم ١. أنشأ عام ١٩٥٠ على صخرة إلى الغرب من مدينة نابلس على طريق طولكرم بمساحة ٤٥ دونما. قامت الوكالة ببناء وحدات سكنية ل ٣٩٤٣ لاجئ يشكلون ٨٥٣ عائلة، جاءوا من ٢٠ قرية من قرى يافا وحيفا وعكا^{٥٨}.

وفي جنين أنشأ مخيم جنين عام ١٩٥٣م بالقرب من محطة سكة حديد ومعسكر جيش تعودان إلى أيام الانتداب البريطاني وعلى مساحة ٣٧٠ دونما قامت الوكالة ببناء ١٤٣ وحدة سكنية وقام اللاجئين ببناء ٩٥٩ وحدة، كما أستعمل اللاجئين الذين قدموا من ٢٥ قرية من قرى حيفا، ٤٨ ثكنة عسكرية تعود إلى أيام الانتداب.

^{٥٧} نواف العامر. "دراسة حول اللاجئين". صحيفة القدس، ١١/٩/١٩٩٩. ص ١٨.

^{٥٨} المصدر السابق. ص ١٨.

وفي منطقة طولكرم أقيم مخيمين أحدهما مخيم طولكرم الذي أنشأ عام ١٩٥٠م إلى الشرق من مدينة طولكرم على مساحة ١٦٥ دونما حيث أنشأت الوكالة ٥٩٧ وحدة سكنية، أما اللاجئين الذين جاءوا من ٤٨ قرية من قرى حيفا ويافا فقد أنشئوا ٧٤٧ وحدة. وفي عام ١٩٥٢ وعلى بعد ٣ كيلو مترات إلى الشرق من مدينة طولكرم في موقع كان يستعمل كسجن أيلم الانتداب البريطاني وعلى مساحة ٢٢٦ دونما أقيم مخيم نور الشمس، حيث قامت الوكالة ببناء ٤٠١ وحدة سكنية، في الوقت الذي كان بعض اللاجئين القادمين من ٢٥ قرية من قرى حيفا والجليل، يستخدمون ٤٦ زنزانا من زنازين السجن كوحدة سكنية.

وأنشأ مخيم عابدة عام ١٩٤٩م بين مدينتي بيت لحم وبيت جالا على مساحة ٦٦ دونما للقادمين من منطقة القدس والخليل. أما مخيم بيت جبرين " العزة" الذي يعتبر مخيما صغيرا، فقد أنشأ بالقرب من مخيم عابدة في نفس الفترة و على مساحة ٢٠ دونما. كما أنشأ مخيم الدهيشة عام ١٩٤٩م بين مدينتي الخليل وبيت لحم على مساحة ٣٤ دونما للاجئين من منطقتي الخليل والقدس. أما مخيم العروب الذي يبعد حوالي ١٥ كيلو متر إلى الجنوب من مدينة بيت لحم فقد أنشأ عام ١٩٤٩ على مساحة ٢٤١ دونم للمهجرين من مناطق غزة والخليل. وعلى بعد ١٠ كيلو مترات إلى الجنوب من الخليل أنشأ مخيم الفوار عام ١٩٤٩ على مساحة ٣٥٠ دونما ليقطنه ٣٨٧٠ لاجئ يشكلون ٧٧٢ عائلة جاءوا من قرى غزة والخليل.

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة.

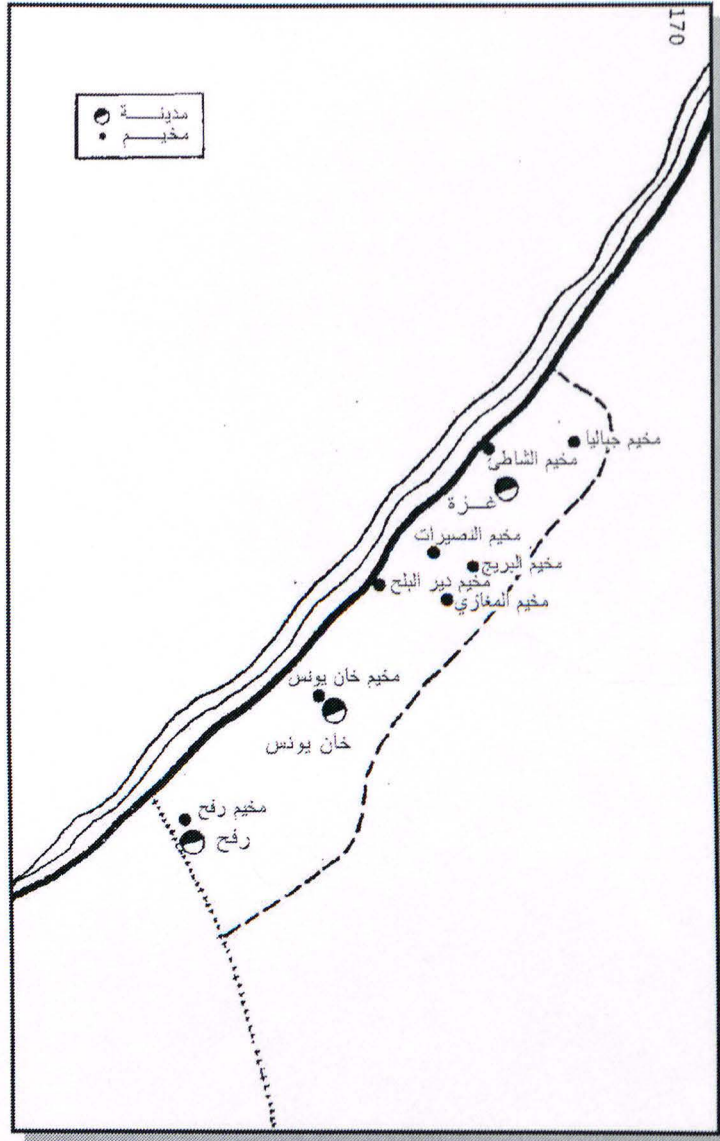
يقع قطاع غزة^{٥٩} على الساحل في الجزء الجنوبي الغربي من فلسطين. بلغت مساحته خلال فترة الانتداب البريطاني ١١١١,٥ كيلو مترا، وكان يضم أربع مدن رئيسية وأربعة وخمسون قرية احتلت القوات الصهيونية المجدل من المدن ودمرت ٤٥ قرية تدميرا كاملا، بعد أن هجر قسريا جميع سكانها. بلغ عدد سكان قطاع غزة حتى أواخر ١٩٤٨ نحو ٨٨,٠٠٠ نسمة، ليصبح عددهم مع اللاجئين ٢٨٨,١٠٧ بعد أن وصلها أكثر من مائتي ألف نتيجة للتهجير والطرده الجماعي للاجئين وهدم منازلهم واحتلال أراضيهم. لقد ارتفع عددهم عام ١٩٦٦ إلى ما مجموعه ٤٥٤,٩٦٠ نسمة، لينخفض بعد حرب حزيران ١٩٦٧ إلى حوالي ٣٥٤ ألف نسمة، مما يعني نزوح ١١٤ ألف نسمة إلى الأردن ليستقروا في مخيمات طوارئ خاصة بهم^{٦٠}.

^{٥٩} حمل قطاع غزة هذه التسمية بموجب قرار من رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي عين عبد الله رفعت حاكما إداريا عليه.

^{٦٠} وليد أبو سرحان وسام عويضة. "ملف اللاجئين اللغم الأول". صحيفة القدس، ٣٠/١٠/١٩٩٩م.

وبسبب التزايد الطبيعي وارتفاع معدلات الخصوبة لدى الأسرة الفلسطينية في قطاع غزة وصل عدد سكان القطاع إلى ٨٠٨,٤٩٥ حسب إحصائيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ، يسكن الآن ٤٤٢,٩٤٢ منهم في ٨ مخيمات رسمية تعترف بها وكالة الغوث (أنظر الخريطة رقم ٨) ^{٦١} .

خريطة رقم (٨)



المصدر: مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن ١٩٩٤.

Norbort Scholz. The Palestinian Refugees. Washington, D.C.: IPS. Pp169.

و يسكن ٣٦٥,٥٥٣ نسمة من أولئك اللاجئين خارج المخيمات ، بالإضافة إلى ذلك هناك ثلاثة مخيمات غير مسجلة لدى وكالة الغوث أحدها مخيم المواصي الذي أنشأ على ساحل البحر ليضم

^{٦١} مكتب الإعلام في رئاسة الأنروا، غزة، آذار ٢٠٠٠.

٢٠ عائلة فلسطينية لاجئة في ذلك الحين، ومخيمين على الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة إحداهما أنشأ عام ١٩٦٧ في معسكر الكتيبة الكندية التي كانت ضمن قوات الطوارئ الدولية، الذي بقي في الأراضي المصرية بعد تقسيم مدينة رفح إلى: رفح المصرية، ورفح الفلسطينية بعد تطبيق اتفاقية كآب ديفيد عام ١٩٨٢ م، أما المخيم الثاني فقد أنشأ عام ١٩٨٦ م لاستيعاب المهجرين الجدد من مخيم كندا بموجب اتفاق مصري إسرائيلي.

يشكل اللاجئون في قطاع غزة ما نسبته ٧٨% من سكان القطاع، و٢١,٨% من المجموع الكلي للاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة الغوث^{٦٢} (أنظر الجدول رقم ٩).

جدول رقم (٩)

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة حسب إحصائيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
غزة	جباليا	٩٧,٨٩٥		
	الشاطئ	٧٣,٦٧٥		
	النصيرات	٥٩,١٢١		
دير البلح	البريج	٢٨.٦٢٨		
	دير البلح	١٨,٨٢٩		
	المغازي	٢١,٣١١		
خان يونس	خان يونس	٥٧,٤٩٥		
رفح	رفح	٨٥,٩٨٨		
المجموع	٨	٤٤٢٩٤٢	٣٦٥٥٥٣	٨٠٨٤٩٥

ويرجع معظم لاجي قطاع غزة في أصولهم إلى المناطق الوسطى والساحل الجنوبي من فلسطين وقد بلغت نسبة النمو السكاني في قطاع غزة عام ١٩٩٥ م حوالي ٦.٨٥%، وهي نسبة عالية في كل المقاييس كما يعتبر مجتمع المخيمات مجتمعا فنيا، إذ وصلت نسبة الأطفال دون ١٤ عاما ٥٠% من عدد اللاجئين، ويتميز قطاع غزة بارتفاع نسبة الكثافة السكانية فيه، إذ يسكن حوالي ١٨٥٠ نسمة على كل كيلو متر مربع^{٦٣}.

^{٦٢} وليد أبو سرحان. صحيفة القدس، ١٠/٣٠/١٩٩٩ م.

^{٦٣} نواف العامر "دراسة حول اللاجئين". صحيفة القدس، ١١/٩/١٩٩٩ م.

قامت سلطات الاحتلال في أوائل عام ١٩٧٠ بتهجير عشرات آلاف اللاجئين من مخيماتهم ليصبحوا بدون مأوى، بحجة توسيع الطرقات في المخيمات لكي تسمح بمرور السيارات العسكرية، كوسيلة لقمع المخيمات والسيطرة عليها.

في الواقع يصعب التفريق بين المدن والمخيمات التي أقيمت على أطرافها، بسبب الكثافة السكانية والبحث الدائم عن سبل العيش نتيجة لأرتفاع مستويات الفقر في المخيمات، لذا يعيش ٤١% من اللاجئين خارج حدود المخيمات الرسمية من إجمالي عدد السكان البالغ ٨٠٨،٤٩٥ نسمة (أنظر الجدول رقم ٨).

أنشئ مخيم الشاطئ عام ١٩٤٨ إلى الشمال من مدينة غزة على مساحة ٥١٩ دونما ليستوعب ٢٣،٠٠٠ لاجئ جاءوا من مناطق اللد ويافا وبئر السبع. وقامت سلطات الاحتلال عام ١٩٧٠ بترحيل ١،٣٠٠ عائلة تضم ٨،٠٠٠ لاجئاً أصبحوا بلا مأوى، في حملة توسيع طرقات المخيم ، أما مخيم جباليا فقد أنشئ عام ١٩٤٨ إلى الشرق من مخيم الشاطئ على مساحة ١٤٠٣ دونم ، قامت سلطات الاحتلال بعد عام ١٩٧٠ بترحيل ٩٧٥ عائلة تضم ٦،٣٤٥ فرداً إلى مشروع إسكان بيت لاهيا والنزلة. وفي عام ١٩٧١ قامت سلطات الاحتلال بإزالة ٣،٦٠٠ غرفة تسكنها ١١٧٣ عائلة لتصبح بدون مأوى، وقد بلغ عدد سكان المخيم عند إنشائه ٣٥ ألف لاجئ جاءوا من مناطق يافا والرملة وبئر السبع ،و يعتبر من اكبر المخيمات في قطاع غزة .

وفي موقع كان سجنًا عسكريًا للانتداب البريطاني في وسط قطاع غزة على بعد ٢ كيلومتر من شاطئ البحر تبلغ مساحته ٥٥٩ دونما، أنشئ مخيم النصيرات عام ١٩٤٨ ،حيث بلغ عدد اللاجئين الذين تم استيعابهم به ١٦،٠٠٠ لاجئ ، اغلبهم من بدو منطقة بئر السبع ومناطق أخرى في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨^{٦٤}.

بالقرب من دير البلح في قطاع غزة أقيم مخيم دير البلح على مساحة ١٥٦ دونما لحوالي ٩،٠٠٠ لاجئ ،جاءوا من مناطق وسط وجنوب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وفي العلم الذي يليه أنشئ مخيم المغازي في منطقة زراعية في وسط قطاع غزة على مساحة ٥٩٩ دونماً أقام فيه عند إنشائه ٩٠٠٠ لاجئ جاءوا من مناطق جنوب ووسط فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، في معسكر كان يستخدمه الجيش البريطاني في وسط غزة أنشئ مخيم البريج عام ١٩٤٩م على مساحة ٢٨ دونما، لإسكان جزء من اللاجئين في بركسات المعسكر والبقية في خيام استبدلتها الوكالة بوحدات سكنية إسمنتية في أواخر عام ١٩٥٠م ،بلغ مجموعهم ١٣٠٠٠ لاجئ. وعلى بعد

كيلومترين من ساحل البحر إلى الغرب من مدينة خان يونس وعلى مساحة ٥٤٩ دونماً أنشئ مخيم خان يونس عام ١٩٤٩ الذي أستقبل عند إنشائه ٣٥٠٠٠ من لاجئي منطقة بئر السبع الذين رحلت سلطات الاحتلال في عام ١٩٧٠ ٧،٧٨٥ لاجئ منهم إلى مشروع الأمل والكتيبة السكنيين التي قامت بإنشائها^{٦٥}.

أنشئ مخيم رفح عام ١٩٤٩م في أقصى جنوب قطاع غزة، الذي يصعب التفريق بينه وبين المدينة التي تحمل الاسم نفسه، والذي يعتبر الأكثر ازدحاما بالسكان من مخيمات غزة. أن كل ما سبق يشير بوضوح إلى عدم وجود إحصائيات يمكن اعتمادها للاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات. كما تشير المعطيات الإحصائية التي أطلعنا عليها إلى تباين في تطور مجتمعات اللاجئين الذين أقاموا في الدول المضيفة، والضفة الغربية وقطاع غزة، والدول العربية الأخرى، والمهجر، تتضح في النقاط التالية:

- إن الإحصائيات حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين خارج الدول المضيفة تعوزها الدقة وخاصة في أوروبا وأميركا وباقي دول العالم.
- تطغي إحصائيات وكالة الغوث على كافة المعطيات الإحصائية الخاصة للاجئين الفلسطينيين، رغم اعتمادها لخمسة مناطق للعمل مع اللاجئين وتقديم الخدمات لهم، والتي تشمل اللاجئين والنازحين المعوزين المسجلين لدى وكالة الغوث .
- لا تتطرق الإحصائيات إلى من فقدوا تسجيلهم لدى الوكالة لأسباب متعددة أو الذين لم يسجلوا أنفسهم.
- الإحصائيات لا تشمل ٢٠٠ ألف فلسطيني هاجروا من الضفة والقطاع في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٦٧ لأن أرقام وكالة الغوث تشمل من هاجر حتى عام ١٩٥٢.
- لا تشمل الإحصائيات فاقد الهوية الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٥ ألف^{٦٦}.
- أن الإحصائيات الرسمية العربية و الدولية، لا تشمل المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل، والذين يبلغ حاليا عددهم ٢٢٠ ألف^{٦٧}.
- لا تشمل الإحصائيات للاجئين الذين هجروا من القرى الحدودية المحاذية لإسرائيل.
- بناء على المعطيات السابقة فإنه لا يمكن اعتماد أرقام وكالة الغوث كأرقام دقيقة حول أعداد اللاجئين، ورغم أن مكتب الإحصاء الفيدرالي لتسجيل السكان في الولايات المتحدة يعطي

^{٦٥} نواف العامر. "دراسة حول اللاجئين". صحيفة القدس، ١١/٩/١٩٩٩. ص ١٨.

^{٦٦} وليد سالم. حق العودة والبدائل الفلسطينية. القدس: بانوراما، ١٩٩٧. ص ١٣.

^{٦٧} أرقام وحقائق. دائرة شؤون اللاجئين. كانون الثاني ٢٠٠١. ص ٢.

أرقاماً أعلى من أرقام الوكالة، إلا أنها لا تتمتع بمصداقية كافية لأسباب سياسية، ولا يمكن الوثوق بالإحصائيات الرسمية العربية لارتباطها الوثيق بالوضع الداخلي وتأثره به، أما الأرقام الفلسطينية فتتراوح ما بين الاجتهادات والتقدير المبالغ بها، إما لشحه المصادر أو لنزعة الدفاع عن الحقوق.

إن ما يعيننا من المعطيات الواردة في الفصل، أنها تعطينا فكرة كافية عن نشأة المخيمات وتطورها، حيث يتبين من المعطيات التي تحتويها الجداول حول إعداد المقيمين خارج المخيمات أن هناك تفاوت في استيعاب الدول المضيفة للاجئين وانفتاحها عليهم. أن مغادرة اللاجئين للمخيمات للإقامة في مدن و قرى الضفة وغزة يعود إلى فقدان الاستقرار في سوق العمل وعدم توفر فرص العمل الكافية في المخيمات مما يؤدي إلى عجز اللاجئين على التنبؤ بالمستقبل إذا ما أضيف إليها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي وضعت على كاهلهم صعوبات إضافية^{٦٨}.

أما انكفاء اللاجئين الفلسطينيين لمخيماتهم في لبنان فيعود إلى قلة فرص العمل والاندماج في المجتمع إضافة إلى الحالة الخاصة للمخيمات في لبنان التي نظمتها اتفاقيات القاهرة ١٩٦٩ بإبقاء الأمن الداخلي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية محلية.

إن أهم ما يمكن إيراده هنا يتمثل في أن الواقع الديمغرافي للشعب الفلسطيني يحتاج لدراسات شاملة من جوانب عديدة وعلى كافة المستويات، وما حاولنا عمله هنا هو توفير المعطيات الكافية التي ساعدت في إلقاء الضوء على الجوانب المتعلقة بتعريف اللاجئين وإعدادهم وأوضاعهم في الدول المضيفة، ومن أجل التعرف على الحالة المدنية والقانونية فيها، وتلمس أثر ذلك على توجهاتهم وقدرتهم على ممارسة حقهم في العودة.

^{٦٨} فالخ الطويل. اللاجئين الفلسطينيون. ص ٥٢.

الفصل الثاني : طبيعة حق العودة للاجئين الفلسطينيين

يشكل قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ الاطار القانوني الأساسي لحل قضية اللاجئين. حيث تؤكد الفقرة ١١ من هذا القرار على حق العودة وتعويض المتضررين، أو التعويض لمن لا يرغبون في العودة كما جاء في النص: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة، وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة".^{٦٩}

ويستمد هذا القرار قوته من الإجماع الدولي الذي حظي به، والتأكيدات المتكررة من قبل الجمعية العامة على هذا القرار، وبخاصة في القرار رقم (٣٢٣٦) لعام ١٩٧٤ الذي أعترف بشكل صريح بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. وتم ربط ذلك بحق العودة باعتباره من الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف.^{٧٠}

أولاً: حق تقرير المصير وحق العودة .

يعتبر حق تقرير المصير أحد مبادئ القانون الدولي الحديثة نسبياً. وقد تم التعبير عنه في الثورتين الأميركية والفرنسية. كما تبناه الرئيس الأميركي مونرو سنة ١٨٢٣، وأكد عليه الرئيس ويلسون في الحرب العالمية الأولى في نقاطه الأربع عشر عندما قال: "ليس من الجائز مقايضة الناس بين سيادة وأخرى... وإن الشعوب لا يسيطر عليها أو تحكم إلا بناء على موافقتها، وأن أية تسوية إقليمية تنتج من الحرب، يجب أن تكون لمصلحة الشعوب ذات العلاقة".^{٧١} وكان الاتحاد السوفيتي يعتبره مبدءاً من أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر .

بعد إدراجه في ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥، اعتبر حق تقرير المصير أهم معاهدة جماعية في العصر الحديث^{٧٢}، حيث نصت المادة رقم ١، الفقرة ٢ من الميثاق على "إنماء العلاقات

^{٦٩} قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥. ص ١٩.

^{٧٠} يوسف القراعون. حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. عمان : دار الجليل للنشر، ١٩٨٣. ص ٣٤.

^{٧١} إبراهيم أبو لغد (تحرير)، هويد فلسطين. (ترجمة) د. أسعد رزق. ص ١١٩.

^{٧٢} صبحي الخمصاني، أركان حقوق الإنسان. ص ١١٩.

الودية بين الأمم المتحدة على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منهما الحق في تقرير المصير، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

شهد مبدأ حق تقرير المصير تطورا ملحوظا في قرارات الجمعية العامة، حيث جاء القرار ١٥١٤ (د ١٥) الذي تبنته الجمعية في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠، ليتضمن إعلانا بشأن منح البلاد والشعوب المستعمرة الاستقلال. ينص القرار على: - " أن لكل الشعوب حقا^{٧٣} في الحرية التامة غير قابل للتصرف وكذلك في ممارسة سيادتها ووحدة أرضها القومية... وأن إخضاع الشعوب لقمع، ولسيطرة، ولإستغلال أجنبي يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية... ويعتبر مناقضا لميثاق الأمم المتحدة ويعرض قضية السلام للخطر"^{٧٤}

كما أن تبني الجمعية العامة للميثاقين المتعلقين بحقوق الإنسان يعطي الشعوب حقها في تقرير المصير. فالمادة الأولى المشتركة بين الميثاقين تؤكد على "حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها، ولها استنادا لهذا الحق أن تقرر بحرية كيائها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"^{٧٥} وتابعت الجمعية العامة إصدار القرارات للتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودرجت على التأكيد على هذه المبادئ في جميع قراراتها المعنونة تحت الأعمال العالمي لحقوق الشعوب في تقرير المصير، وقد أتاح ذلك للملايين في آسيا وأفريقيا نيل استقلالهم الوطني، عن طريق تطبيق هذا المبدأ باعتباره أهم مقومات حرية الشعوب الراغبة في الاستقلال.

أ- الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير

القانون الدولي هو قانون ناظم للعلاقات بين دول ذات سيادة، ويستند إلى قواعد قانونية، بعض منها يعتبر إلزاميا، أي أن احترامها مفروض على الدول، ويعتبر حق تقرير المصير أحدها. أقرت لجنة القانون الدولي، باعتبارها جهازا من الأمم المتحدة، حق الشعوب في تقرير مصيرها بأغلبية كبيرة، ويعتبر مؤيدو مبدأ حق تقرير المصير أن له قوة إلزام قانونية، كما استندوا في تأكيد الطبيعة القانونية لتقرير المصير إلى القياس، إذ طالما أن الميثاق قد نص على المبدأ الواحد للمساواة في الحقوق وتقرير المصير، فإنه من غير الممكن القول بالمساواة في الحقوق في حين أن تقرير المصير ليس كذلك.^{٧٦}

^{٧٣} يوسف القراعين. حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ١٩٨٣، ص ٢٩.

^{٧٤} off. Rec. 6th sess. supp. No. 20(A2119). (Internet). -U.N.G.A

^{٧٥} المصدر السابق، وثيقة رقم A1775.

^{٧٦} محمد طلعت العنيمي. "الحقوق القومية لشعب فلسطين". مجلة السياسة الدولية، العدد (٥) السنة السابعة، ١٩٧١، ص ١.

وصف حق الشعوب في تقرير مصيرها بكونه "قاعدة إلزامية في القانون الدولي العام" خلال تطبيق اتفاقية العمل العام من أجل السلام في البوسنة والهرسك الموقعة بتاريخ ١٤-١٢-١٩٩٥^{٧٧}. وكان قد صدر في ٣٠ حزيران ١٩٩٥ قرارا خاصا بشأن قضية تيمور الشرقية تؤكد فيه محكمة العدل الدولية على: "تعتبر المحكمة أن ليس لها أي انتقاد تجاه التأكيد... أن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، قد اعترف به ميثاق الأمم المتحدة، فالأمر يتعلق بأحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر"^{٧٨}.

ب- تطور الموقف الدولي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

إن اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالفلسطينيين كشعب، لم يأت كما يميل البعض للاعتقاد مع صدور القرار رقم ٢٥٣٥ ب " (د٢٤) بتاريخ ١٠/ديسمبر/١٩٦٩^{٧٩}. إن هذا الاعتراف أقدم من ذلك بكثير، إذ يعود إلى قرار التقسيم، الذي نادى بتقسيم أراضي فلسطين المنتدبة بين دولة يهودية ودولة عربية، وأعترف القرار بوجود شعب عربي يسمى "شعب فلسطين، كما أعترف لهذا الشعب بحقه في إقامة دولة مستقلة على جزء من الأرض التي تعود له تاريخيا.

إلا أن الجمعية العامة تطرقت لأول مرة عندما أصدرت القرار ٢٥٣٥ وبشكل رسمي إلى "شعب فلسطين" وحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بعد أن قررت أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف، وبذلك تضمن هذا القرار اعترافا من الهيئة الدولية، بأن الشعب الفلسطيني، هو شعب ذو حقوق غير قابلة للتصرف، وليس مجرد عدد من اللاجئين. وتقدمت الهيئة الدولية خطوة أخرى في الدورة رقم ٢٥، عندما أكدت في القرار رقم "٢٦٢٨" على مطالبها السابقة بضرورة الانسحاب من الأراضي التي احتلت في ٥ حزيران ١٩٦٧، مع مراعاة حق اللاجئين في العودة، وضرورة التوقف عن انتهاك حقوق الإنسان. أما القرار رقم "٢٦٧٢" الصادر في ٨ كانون ١٩٧٠^{٨٠}، فقد كان له أهمية بالغة فيما يتعلق بالاعتراف لشعب فلسطين بالمساواة في الحقوق، وبحق تقرير مصيره بنفسه وفقا لميثاق الأمم المتحدة. كما أكد القرار على أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

^{٧٧} اللاهوتون الفلسطينيون : حقائق وأرقام، ص١٦.

^{٧٨} رمضان باهادجي وآخرون. حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ص ٩٧.

U.N.G.A- off.Rec.24th sess.sup.No.30(A 7630)^{٧٩}

U.N.G.A- off.Rec.24th sess.sup.No.30(A 7630)^{٨٠}

كانت الدورة ٢٩ للجمعية العامة منعطفا هاما في تطور موقف الأمم المتحدة من قضية الشعب الفلسطيني، فقد عادت القضية الفلسطينية للظهور كبند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى منذ ١٩٥٢. أما صدور القرار رقم "٣٢٣٦" في ٢٢ تشرين ثاني عام ١٩٧٤ بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ٣٧ عضوا عن التصويت، فقد كان من أهم قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ذلك أنه لخص جميع المبادئ التي سبق وأن أقرتها الجمعية العامة بصدد القضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة، وتقرير المصير والاستقلال، والسيادة الوطنية^{٨١}.

خلال انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين أبدت الجمعية العامة أسفها العميق بسبب عدم تحقيق أي تقدم بصدد الأهداف التي حددها قرارها رقم "٣٢٣٦". وفي ١٠ تشرين ثاني ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم "٣٣٧٦" الذي ينص على إنشاء لجنة خاصة دعيت "اللجنة المعنية بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" وقد تكونت من ٢٠ عضوا بالأمم المتحدة كلفت بوضع البرامج التنفيذية والقيام بالاتصالات اللازمة، لتمكين الفلسطيني من:

- ممارسة حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .
- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.
- حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي أجلوا عنها واقتلعوا منها^{٨٢}.

عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات وأجرت العديد من الاتصالات، وقد قدمت أول تقرير لها في أيار ١٩٧٦، اعتبرت فيه أن قضية الشعب الفلسطيني هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط، وبذلك أي حل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وتقرير مصيره بنفسه.

استمرت اللجنة في عقد الجلسات وإجراء الاتصالات لوضع الحلول للقضايا التي تتعلق بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كما استمرت بالمشاركة في مناقشات القضية الفلسطينية، سواء في جلسات الدورات العادية للجمعية العامة، أو في جلسات مجلس الأمن، بالإضافة إلى اشتراكها الدائم في المؤتمرات العالمية التي تعقد للتضامن مع الشعب الفلسطيني^{٨٣}.

^{٨١} يوسف القراعين. حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ص ٣٤.

^{٨٢} المصدر السابق. ص ٣٧.

^{٨٣} المصدر السابق. ص ١٦٨.

بعد تشرّد الشعب الفلسطيني ، المقرون بتجاهل المجتمع الدولي، في مخيمات اللاجئين المنتشرة في الدول المضيفة، بعيدا عن دياره وأرضه التي أقتلع منها طوال عقدين من الزمن منذ صدور قرار تقسيم فلسطين، بات واضحا أن المجتمع الدولي بعد صدور القرار رقم (٢٥٣٥) توقف عن معالجة قضية الشعب الفلسطيني، باعتبارها قضية جماعة من اللاجئين- من خلال التقرير السنوي المقدم عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين. فمنذ ذلك القرار والقرارات التي تلتها شهد الموقف الدولي تطورا ملحوظا، إذ باتت غالبية أعضاء المجتمع الدولي، الممثلون في الأمم المتحدة يؤكدون حقيقة أن الفلسطينيين يشكلون شعبا متكاملًا لا تجوز تجزئته، وذلك ضمن المفهوم المحدد لكلمة "شعب" في الفقرة "٢" من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ، وأنهم ليسوا مجرد جماعة من اللاجئين تبحث عن حقوق وتعويضات^{٨٤}.

ودرجت الهيئة الدولية على اتخاذ قرارات تصاعد من خلالها اعترافها بالهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في العودة وتقرير المصير. إن تطور موقف الأمم المتحدة حيال حقوق الشعب الفلسطيني، لا يعدو أن يكون انعكاسا لتطور موقف أعضاء المجتمع الدولي الفردية ، والتجمعات الدولية والإقليمية خارج نطاق الأمم المتحدة. فقد أخذت الدول تظهر اهتماما متزايدا بقضية الشعب الفلسطيني وتعترف بحقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في العودة إلى دياره، بعد أن كشفت حقائق القضية الفلسطينية وأبعاد الأهداف الحقيقية للحركة الصهيونية وحجم المعاناة الفلسطينية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية من أجل تطبيق المخططات الصهيونية.

ثانيا: الأسس القانونية لتطبيق حق العودة .

إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتطلب السماح بعودته إلى وطنه وإعادة أرضه وممتلكاته إليه وتعويض الضرر الذي لحق به، باعتبارها ضرورة لممارسة حقه في تقرير المصير، عن طريق تطبيق مبادئ العدالة والقانون الدولي الذي يكفل للشعوب حقوقها ، بالإضافة إلى ثبوت حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى ممتلكاته وترابه الوطني بالاستناد إلى نصوص المواثيق الدولية، باعتبارها مبدأ عاماً من مبادئ القانون الدولي.

^{٨٤} المصدر السابق، ص ١٧١.

هذا الحق كفلته الشرعية الدولية من خلال قرار ١٩٤٤، واستند إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي، الذي يكفل حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم من أجل العيش في أوطانهم، كحق طبيعي وقانوني من حقوق الإنسان التي لا يجب التفريط بها^{٨٥}.

لقد تم الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ بموجب القرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ورغم هذا الاعتراف والتأكيد عليه من خلال ٤٩ قرار داعم من ضمن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهو يستند أيضا إلى وثيقة لا جدل فيها وهي البروتوكول بشأن الحقوق المدنية والسياسية^{٨٦}، ورغم ما له من مكانة بين مجمل النصوص التي تبنتها الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، فإن الشعب الفلسطيني لم يستطع ممارسة هذا الحق، لعدم استطاعته العودة إلى وطنه وأرضه^{٨٧}.

إن القرار ١٩٤ والقرارات المؤيدة "لحق العودة" تستند أساساً إلى المبدأ العام الذي يضمن الحد الأدنى من الاستقرار للإنسان في حياته تحت شكل "حق" البقاء في "بلده". وتأتي أهمية القرار ١٩٤، باعتباره مع القرار رقم ١٨١ الشرطين المرافقين لقبول إسرائيل في الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٩^{٨٨}. إضافة إلى ذلك فإن القرار لم ينشئ حقاً للفلسطينيين وإنما أقر لهم بحق من حقوق الإنسان.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ في المادة التاسعة منه على أنه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً"، وجاء في المادة الثالثة عشرة "أن لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده والعودة إليها"^{٨٩}. واستند العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية لعام ١٩٦٦، الذي استمد قوته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على حق اللاجئين في العودة في أكثر من مناسبة حيث جاء في المبدأ الصادر عنه سنة ١٩٧٣ "بأن لكل إنسان الحق في دخول بلده دون تمييز بسبب عدم حوزته على جواز سفر"^{٩٠}.

كما أكدت اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٦٢ على حق الشعوب في ممارسة حق العودة إلى ديارها الأصلية. وتضمنت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في العام

^{٨٥} هنري كين. فلسطين في ضوء الحق والعدل. القاهرة: النهضة، ١٩٦٣. ص ١٧٦.

^{٨٦} أنظر قائمة الجدول لوثائق الأمم المتحدة والمدرجة في البيان الصحفي السنوي والمتضمنة لنتائج التصويت إلى جانب الدلائل بشأن التصويت سنة ١٩٩٣.

^{٨٧} مونيك شميليه. (ترجمة نيكول قارح). حق العودة للشعب الفلسطيني، ١٩٩٦. ص ٨٨.

^{٨٨} الشرط الآخر كان القرار ١٨١ الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين.

^{٨٩} Ribhi Haloum.p.381

^{٩٠} يوسف القراعين. حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ص ١٦٣.

١٩٦٩ في الفقرة الخامسة من المادة الثانية نصاً " لا يجوز طرد أحد من إقليم دولة وهو من رعاياها، ولا حرمانه من حق العودة إليها"^{٩١} . كما أكد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ نفس المبدأ وكذلك أكده مشروع ميثاق حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ١٩٨٦^{٩٢} .

مما سبق ذكره يتضح أن الحقوق والواجبات تنتمي إلى حقوق الإنسان، وهذا الانتماء يضيف على حق العودة ميزات يجب أخذها بعين الاعتبار، فهو أولاً ذو طابع فردي يتعلق بالإنسان نفسه، ومنفصل عن مواطناته أو جنسيته. وهو ثانياً ذو طابع مدني، لأنه يحمل المصالح الاجتماعية والثقافية والمهنية والعائلية لصاحب الحق، كي يعيش حياة عادية. وثالثاً لا بد لهذا الحق أن يطبق على جميع من تنطبق عليهم شروط الحق، إذ هو ذو بعد جماعي أيضاً.

ينبغي بعد ذلك، أن نذكر القرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦٧ عن مجلس الأمن والذي عاد للتأكيد عليه في القرار رقم ٣٣٨ الصادر بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٣ والذي ينص " على ضرورة تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين ". وتجب العودة إلى القرار ٢٣٧ الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ١٤/٦/١٩٦٧ الذي ينص " وإنه يعتبر أنه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير قابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب المتقلبة، ... يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال"^{٩٣}. إن هذه القرارات وجميع القرارات التي ربطت حق عودة الشعب الفلسطيني مع حقه في تقرير مصيره، إنما تحقق تطبيق المبدأ العام الذي يكرس حق العودة للفلسطينيين، ويضيف عليه طابعاً إلزامياً. كما أضفت هذه القرارات على حق العودة بعداً جماعياً وسياسياً، أضيف إلى السمات الفردية والمدنية التي يتمتع بها هذا الحق. يبقى المطلوب أن يصبح بالإمكان ممارسة حق العودة وتطبيقه على الفلسطينيين وفقاً لقرار ١٩٤.

ثالثاً: على من ينطبق حق العودة؟

عندما قامت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين بتحديد من هو اللاجئ؟ كان ذلك بهدف حصر صلاحياتها وتحديد الخدمات المقدمة للاجئين، وليس بهدف تحديد على من سيطبق حق العودة؟، فالوكالة الدولية هذه عملت على تسجيل اللاجئين في مناطق عملها، مع أنه من المعروف أن اللاجئين ليسوا كلهم موجودين في المناطق المعتمدة لدى وكالة الغوث. إلى جانب أن هذا التحديد

^{٩١} رمضان بابا دجي. حق العودة للشعب الفلسطيني. ص ١٥٢.

^{٩٢} المصدر السابق، ص ١٥٣.

^{٩٣} المصدر السابق، ص ١٥٨.

غير ملائم لأنه ينشئ علاقة سببية بين النزاع وصفة اللاجئ، ومن جهة أخرى يخضع صفة اللاجئ لشرط الإقامة في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل النزاع الذي يضع عقبات أمام تطبيق حق العودة لجميع اللاجئين^{٩٤}.

إن الأوضاع التي تعرض لها اللاجئين الفلسطينيون في الشتات وعلى الأخص في الدول العربية التعريفات الرسمية العربية للاجئين، وتحديد وكالة الغوث لصفة اللاجئين المسجلين لديها، لا تتنقص من حقهم في ممارسة عودتهم إلى أراضيهم، التي تضمنتها النصوص المنظمة لهذا الحق دولياً، فالقرار ١٩٤ والمادة ١٢ من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، لا ينصان على شروط خاصة لممارسة حق العودة حيث ذكر " لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من الدخول إلى بلده " ^{٩٥} كما أن القرار ١٩٤ ينص على " وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم " ^{٩٦}.

إذاً ، القرار لا يشترط سوى رغبة العيش بسلام، وإذا أضفنا أولئك الذين طبقت بحقهم تدابير الإبعاد الإداري الذين أجبرتهم السلطات الإسرائيلية على الهجرة فرداً فرداً، هؤلاء أيضاً يعتبروا من الذين طردوا من أرضهم سواء بحالة فردية أو كانوا من ضحايا الهجرة الجماعية، فالمبدأ العام لحق العودة يشمل الذين اقتلعوا من أرضهم سواء "لاجئين" أو "نازحين" أو "مبعدين" كما يشمل جميع الأشخاص الذين يعانون مصيراً مشابهاً^{٩٧}.

كذلك الحال لم ينص القرار ١٩٤ على أية فترة إقامة في فلسطين المنتدبة الأمر الذي من شأنه تقييد حق العودة، وإنما ترك القرار للمعنيين الخيار بين العودة والتعويض.

إن التهجير القسري ، واقتلاع الفلسطينيين من ديارهم الذي تبعه، وتعددية أوضاعهم في الشتات وخاصة في الدول التي منحت اللاجئ الحقوق الكاملة والجزئية لجنسية المضيف بشكل جماعي، لا تلغي الحق الفردي في العودة والحفاظ على الجنسية الفلسطينية، التي لم تنزع عنه منذ الفترة الانتدابية^{٩٨}. تم تثبيت حق الجنسية لكل فلسطيني في وثيقة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ التي أعلنها المجلس الوطني ، وبالتالي لا يجوز أن تتمتع أكثر من جهة في منح حق اكتساب الجنسية، فالذين يمثلون الفلسطينيين سياسياً وقانونياً، هم الذين يملكون حق منح الجنسية الفلسطينية. ورغم أن إعلان الاستقلال لم يرافقه أو يتبعه تعريف بالجنسية الفلسطينية أو بالمعايير التي تمكن

^{٩٤} رمضان بابا دحي. حق العودة للشعب الفلسطيني. ص ٤٩.

^{٩٥} أنظر قائمة الملاحق . قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢. ص ١٢٠.

^{٩٦} أنظر قائمة الملاحق . قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ البند رقم ١١. ص ١١٥.

^{٩٧} حيرودولا براديل. مبادئ تطبيق حق العودة. (ترجمة لمياء الخطيب) بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ص ١٤٨.

^{٩٨} المصدر السابق، ص ١٥١.

أن إعلان الاستقلال لم يرافقه أو يتبعه تعريف بالجنسية الفلسطينية أو بالمعايير التي تمكن من التعرف إليها أو إعطائها في هذه الحالة أيضا، لا يمكن لغياب التعريف أن يؤثر على حق العودة. إذا، إن فكرة ربط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلده بشرط الجنسية بين الفرد والدولة، التي تمارس رقابتها على الأرض التابع لها الفرد، هي فكرة تعوزها الدقة. إن الوثائق الدولية التي تناولت هذا الموضوع، تبين أن العلاقات القائمة بين الفرد و"بلده" تتعدى العلاقات التبعية مع الدولة التي تمارس سيادتها على هذا "البلد"^{٩٩}.

رابعاً: تباين الوضع القانوني والمدني للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة.

بعد نكبة ١٩٤٨ وجد الشعب الفلسطيني نفسه في حالة من التشتت، خاصة الذين أقاموا في المخيمات التي أسستها الأونروا في الدول المضيفة للاجئين. نجم عن هذا التشتت، تعدد في الحالة المدنية للاجئين وتباين في الوضع القانوني من دولة إلى أخرى وقد اعتمد ذلك في معظم الأحيان على السياسة السائدة في الدول العربية، وموقف هذه الدول من القضية الفلسطينية بشكل عام ومن قضية اللاجئين بشكل خاص.

وقد اعتمدت الحالة المدنية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة على مدى استيعاب المجتمعات المضيفة أو رفضها لهم. ففي المجتمعات التي عومل اللاجئين فيها بأنهم هامشيون، وغير مندمجين وكان المجتمع المضيف ضعيفا، عمد اللاجئين إلى بناء مؤسسات موازية ومستقلة لتلبية متطلباتهم.

منذ الهجرة الأولى، كانت هناك مبادئ أساسية ساهمت في تحديد وضع اللاجئين المقيمين في الدول العربية. أولها، رفض الدول العربية منحهم حقوق المواطنة، وثانيهما طبيعة تنفيذ هذه الدول لسلسلة قرارات الجامعة العربية التي تمنح اللاجئين الفلسطينيين حقوق الإقامة والعمل، على قدم المساواة مع مواطني الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وثالثهما العلاقات العربية - العربية، والفلسطينية العربية، وأثر الاتفاق والاختلاف السياسي على وضع اللاجئين المدني والقانوني على مدى نصف قرن من اللجوء^{١٠٠}.

في عام ١٩٦٥ صدر قرار بالإجماع من قبل مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية بتبني بروتوكول كازبلانكا الذي نص على المبادئ التالية:—

^{٩٩} رمضان باهادجي. حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. ص ٩١.

^{١٠٠} إيليا زريق. اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية. ص ٣٩.

مادة ١: " مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي... الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين ."

مادة رقم ٢: " يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي .. ومتى اقتضت مصلحتهم ذلك الحق في الخروج والعودة إليها."

مادة رقم ٣: " يكون للفلسطينيين المقيمين في أراضي الدول العربية الأخرى الحق في الدخول إلى أراضي .. والخروج منها، متى اقتضت مصلحتهم ذلك"^{١٠١}.

كما أفاد البروتوكول بمعاملة الفلسطينيين، معاملة رعايا دول الجامعة العربية بشأن التأشيرات والإقامة، وأكد على منح الفلسطينيين وثائق صالحة لسفرهم. وأكد على رغبة الدول المضيفة للاجئين الدائمة في المحافظة على الهوية الفلسطينية عن طريق التأكيد على وضع الفلسطينيين كلاجئين وذلك بهدف حفظ قضية اللاجئين، ومنع إسرائيل من التهرب من مسؤوليتها عن الحالة التي يعيشها الفلسطينيون.

ولكن هذا البروتوكول على أهميته فإنه كان " بيان حسن نوايا، أكثر مما هو التزام فعلي من قبل

الدول الأعضاء"^{١٠٢}

إضافة إلى ذلك فإن تباين المواقف في تنفيذ بروتوكول كازابلانكا، كان واضحاً عند صدور البروتوكول. فقد وافقت بعض الدول العربية عليه دون تحفظ: الأردن، الجزائر، السودان، العراق، سورية، مصر، اليمن) فيما وافقت عليه مجموعة أخرى: (لبنان، الكويت، ليبيا) بتحفظ. أما باقي الدول (المغرب، السعودية) فلم تعلن عن موقفها منه، وهناك دول أخرى لم تحضر اجتماع الجامعة. إلى جانب الدول التي انضمت إلى الجامعة العربية إثر توقيع البروتوكول، وبقي موقفها الرسمي غير واضح (البحرين، قطر، عمان، الإمارات المتحدة)^{١٠٣}. ومما زاد الأمور صعوبة على اللاجئين الفلسطينيين، أنه لم تجد الموامة بين بروتوكول كازابلانكا وقوانين الهجرة والتجنس في الدول المضيفة، فضلاً عن عدم موامتها مع الموثيق الدولية ذات الصلة باللاجئين.

في الوقت نفسه خضعت قوانين الهجرة والتجنس في الدول العربية للاعتبارات السياسية المحلية والإقليمية، كانت التدابير المنتهجة التي تتحكم في معاملة اللاجئين الفلسطينيين تعتمد

^{١٠١} اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات. ص ٢٦.

^{١٠٢} Takkenberg.lex. Deprived of all rights? The Status of Palestinian Refugees International law. Ph.D. dissertation in progress, university of nymegen, The Netherlands, 1995.pp89.

^{١٠٣} إيليا زريق. اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية. ص ٤١.

على القرارات والمراسيم الحكومية، مما أبقى وضع اللاجئين حكرا على الأوضاع السياسية السائدة في الدول المضيفة.

وكان الأردن من أكثر الدول استيعابا للاجئين الفلسطينيين نظرا لموقعه المرتبط بحدود جغرافية طبيعية مع فلسطين. فنتيجة للتهجير القسري عام ١٩٤٨ وصل إلى الأردن ما يقارب ٢٤٠ ألف لاجئ فلسطيني. وعلى أثر حرب حزيران ١٩٦٧ م أضيف إليها موجة أخرى من اللاجئين قدرت بحوالي ١٥٠ ألف. وتضاعف هذا العدد نتيجة الزيارة الطبيعية حتى وصل عام ١٩٩٥ إلى ١,٥٤١,١٤٠٥ لاجئ^{١٠٤}.

بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل سارع الأردن إلى ضم الضفة الغربية ومنح السكان الفلسطينيين حقوق المواطنة بمقتضى القانون المسمى *قانون إضافي لقانون الجنسية رقم ٥٦* "في ١٩٤٩/١٢/٢٠م الذي نص في مادته الثانية عشر " *على اعتبار جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الأردن أو في المنطقة الغربية التي تدار من قبل الأردن، أردنيون ويحق لهم حمل الجنسية الأردنية...* " ^{١٠٥}. وعندما أصبح قانون الجنسية الأردني في العام ١٩٥٤ ساري المفعول منح الفلسطينيين على ضفتي النهر، لاجئون وغير لاجئين، الجنسية الأردنية وبقي الحال بالنسبة لأبناء الضفة الغربية هكذا حتى ٣١ تموز ١٩٨٨ عندما غير الأردن ادعائه القانوني تجاه الضفة الغربية وفك ارتباطه معها. ^{١٠٦} ولم تغير خطوة فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية من وضعية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل الأردن منذ عام ١٩٤٨، وتم تنفيذ هذا القرار منذ أن تم الإعلان عنه من وجهة النظر القانونية. أثر هذا القرار على الحقوق المدنية وحقوق الإقامة لأهل الضفة الغربية في الأردن حيث أصبحت زيارتهم للأردن ممنوعة لأكثر من ثلاثين يوما وبتصاريح خاصة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الفلسطينيين الذين قدموا للأردن من الضفة الغربية خلال حرب حزيران، سواء كانوا لاجئين للمرة الأولى "نازحين" أو كلاجئين للمرة الثانية منذ نكبة عام ١٩٤٨ اعتبروا أردنيين. أما الفلسطينيون الذين غادروا غزة باتجاه الأردن وكانوا من لاجئي عام ١٩٤٨، يعتبروا لاجئين للمرة الثانية، وبعبارة أخرى لاجئون ونازحون، غير مخولين للانخراط بالعمل الرسمي، ولا يحق لهم المشاركة السياسية، كما أنهم لا يتمتعون بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون للمرة الأولى في الأردن.

^{١٠٤} نظر الجدول رقم ٥٤ ص ١٧.

^{١٠٥} اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وأرقام. ص ٢٨.

^{١٠٦} لم يظهر هذا القرار في دستور أو قانون ولم يؤد إلى تغييرات رسمية في قانون الجنسية الأردنية.

كان لاكتساب اللاجئين الفلسطينيين في الأردن للجنسية الأردنية أثر كبير في اندماجهم في الحياة العامة، حيث استطاع اللاجئون المشاركة وبشكل خاص في الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، يضاف إلى ذلك حقوق العمل والتملك والمشاركة في الحياة السياسية ترشيحا وانتخابا.

وجاءت سياسة الدمج في محاولة لتجسيد الدولة الأردنية رغم الطابع الرمزي لهذا الدمج على أرض الواقع^{١٠٧}، على اعتبار أن الأردن من الدول المضيفة للاجئين التي يعيش أغلب اللاجئين فيها خارج المخيمات^{١٠٨}.

تناول الفلسطينيون في الأردن بحدز موضوع الحفاظ على وجود المخيمات وعلاقة ذلك بموضوع الحفاظ على الصفة القانونية للاجئين وحقوقهم في العودة أو التعويض، ومدى تأثير اكتسابهم للجنسية الأردنية بشكل جماعي استنادا لقانون الجنسية المعدل عام ١٩٥٤ على هذا الحق، خصوصاً في بعدية الاقتصادي والمدني.

على أثر الموجة الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين التي وفدت إلى سوريا في العام ١٩٤٨ شرعت الحكومة السورية بتنظيم الوضع المدني والاجتماعي للاجئين مما ساعد على استيعابهم في المجتمع السوري المستقر نسبياً، وجعل سوريا محطة نزوح مغفلة عند الفلسطينيين، فانتقلت إليها موجة ثانية من اللاجئين بعد حرب حزيران ١٩٦٧، ثم بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

تميز وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بالاستقرار النسبي قياساً بأوضاعهم في بلدان عربية أخرى. ففي ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ صدر عن الحكومة السورية قانون رقم ٤٥٠ والذي بموجبه تم استحداث " الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في الجمهورية العربية السورية"^{١٠٩}، التي عملت على تنظيم شؤون اللاجئين ومعونتهم وتوفير التعليم وفرص العمل لهم. ثم جاء القانون رقم ٢٦٠ الصادر في ١٠ تموز ١٩٥٦^{١١٠}، الذي اعتبر الفلسطينيين المقيمين في سوريا كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية الأصلية. في نفس الوقت يختلف الوضع القانوني للاجئين في سوريا حسب سنة اللجوء. فاللاجئون الأوائل الذين قدموا إلى سوريا عام ١٩٤٨ يحملون

^{١٠٧} إيليا زريق، اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية، ص ٤٣.

^{١٠٨} يعيش ٨١% من اللاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات حسب الجدول الإحصائي رقم (٤)، ص ١٧.

^{١٠٩} طاهر بن حضراء، سورية واللاجئون الفلسطينيون العرب المقيمون، ص ٤٧.

^{١١٠} حمد سعيد موعده، الواقع السياسي والاجتماعي والقانوني للاجئين الفلسطينيين في سوريا، شمل، ص ٥.

بطاقة هوية مؤقتة ووثيقة سفر صادرة عن مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الداخلية وتحمل الوثيقة عبارة "لاجئ فلسطيني" وشروط الحصول على هذه الوثائق هي نفس الشروط التي يخضع لها السوريون عندما يريدون الحصول على جواز سفر.

أما بالنسبة لنيل الجنسية السورية فإن القانون السوري رقم (٩٨) الصادر بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٨، ينظم عملية الحصول على الجنسية السورية فيما يتعلق بالأجانب، بقوله: "يمنح الأجنبي الجنسية السورية، إذا قضى مدة إقامة فعلية ثابتة في سورية لمدة خمس سنوات متتالية". وهذا البند لا يستثني الفلسطينيين من الشروط الأخرى للجنسية، ومع ذلك فإن البند "٦" يقول أنه بإمكان وزارة الداخلية، منح الجنسية السورية، لشخص عربي، إذا رأت الحكومة أنه من المصلحة القومية منحه هذه الجنسية، حتى لو لم يستوف شروط الإقامة المذكورة في البند رقم (٤)، وبنفس القانون تنص المادة رقم (٥)^{١١٢}، على أن الجنسية السورية لا تمنح لمجموعة من الأشخاص أو لمجتمع بكامله، إلا بعد إصدار قانون يقضي بمنح الجنسية الجماعية.

على صعيد الحقوق المدنية والتشريعية، فإن اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في سورية، يتمتعون بجميع الحقوق المدنية، التي يتمتع بها المواطنون السوريون. فهم يستطيعون الوصول إلى جميع المحاكم، لرفع الدعاوى والمقاضاة وينطبق التشريع المالي على الفلسطينيين كما ينطبق على السوريين في مسألة دفع الضرائب وأجور البلدية، والقانون السوري لا يمنع الفلسطينيين من تشكيل الجمعيات والروابط وعقد الاجتماعات طالما أخذ التفويض المسبق من السلطات المسؤولة. ويسمح للاجئين الفلسطينيين بالعمل في الوظائف الحكومية والشركات المحلية لكن القرار رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٩ الذي أصدرته وزارة الاقتصاد^{١١٣}، فإنه يلزم غير السوريين بالحصول على تصاريح عمل قبل توظيفهم في المنشآت أو المصالح العامة، وتمنح هذه التصاريح للفلسطينيين من خلال مديرية العمل والرخصاء الاجتماعي، باستثناء البرلمان السوري ومجلس الوزراء الذين لا يصنفان ضمن المنشآت العامة.

ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بنفس حقوق المواطنين السوريين بشكل عام، ويمكنهم السفر بحرية ضمن حدود الدولة. ويمكنهم المغادرة إلى لبنان والعودة منها طالما يحملون بطاقة هوية وتصريحا خاصا. أما المغادرة باتجاه أي دولة عربية أو بلد أجنبي غير

^{١١١} ولید أبو سرحان، بسام عویضة. "ملف اللاجئين: الأوضاع القانونية والديمقراطية للاجئين الفلسطينيين في سوريا". صحيفة القدس، بتاريخ ١١/٢١/١٩٩٩، ص ١٦.

^{١١٢} المصدر السابق، ص ١٦.

^{١١٣} المصدر السابق، ص ١٦.

لبنان، فيجب الحصول على جواز سفر ساري المفعول خاص بالفلسطينيين مضافا إليه تأشيرة خروج وعودة.

أما الذين الفلسطينين الذين نزحوا إلى سوريا أثناء الحرب الأهلية في لبنان فيحملون وثائق سفر مماثلة للفئة الأولى، ولكنهم يتمتعون بوضع قانوني خاص، إذ انهم لا يؤدون الخدمة العسكرية ولا يحق لهم دخول الوظائف العامة، أما الفئة الثالثة فهم الحائزون على وثائق سفر مصرية ولبنانية وهؤلاء يعتبرون أجانب ويتعين عليهم تجديد إقامتهم بشكل دوري. ساهمت القوانين التي طبقتها الحكومة السورية في استيعاب اللاجئين في المجتمع السوري فاستطاعوا بموجب هذه القوانين تبوء مناصب حكومية عديدة، بالإضافة إلى حصولهم على حقهم في التعليم في المعاهد والجامعات السورية. وكانت الحكومة السورية تعلق اهتماما واضحا على استيعاب الفلسطينيين في المجتمع السوري. لكنها في المقابل منعتهم من ممارسة بعض الحقوق المدنية مثل حق الانتخاب والترشيح أو التملك، بهدف منعهم من الاندماج نهائيا في المجتمع السوري حفاظا على هويتهم الفلسطينية.

اعترفت الحكومة في لبنان باللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا مباشرة إلى لبنان في أعقاب الهجرة الجماعية التي تمت في الأعوام ١٩٤٧-١٩٤٨ كلاجئين قانونيين، فبعد ذلك وفي صيف ١٩٤٨ أغلقت الحكومة اللبنانية حدودها مع فلسطين، واعتبرت كل شخص يصل من فلسطين عبر حدودها مخالفا للقانون. ولكن وعلى الرغم من هذا الحظر لم ينقطع تدفق الفلسطينيين إلى لبنان وكان هذا البلد ملجأ للفلسطينيين الذين قدموا من قطاع غزة عام ١٩٥٦، والنازحين بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وفي أعقاب معارك أيلول ١٩٧٠ بالأردن مما أدى إلى تزايد عدد اللاجئين في لبنان. ونظرا لغياب الإحصاءات الدقيقة والموضوعية حول أعدادهم فمن المتعذر معرفة عددهم بشكل دقيق.

اعتبرت التشريعات اللبنانية في مجملها الفلسطيني أجنبيا كبقية الأجانب المتواجدين على الأراضي اللبنانية. المادة الأولى من القانون المتعلق بدخول وخروج وإقامة الأجانب في لبنان والصادر في ١٠ تموز ١٩٦٢، عرفت الأجنبي كما يلي: "يعد أجنبيا بالمعنى المقصود بهذا القانون كل شخص حقيقي أو معنوي من غير التبعية اللبنانية"^{١١٤} فالأجنبي حسب هذا التعريف هو الذي لا يتمتع بالصفة الوطنية ولا يحمل الجنسية اللبنانية^{١١٥} وحتى لا يكون هناك تناقض بين القانون السابق ووضع الفلسطينيين في لبنان أصدرت الحكومة اللبنانية القرار رقم (٣١٩) بتاريخ ٢

^{١١٤} اللاجئون الفلسطينيون. حقائق وأرقام، ص ٣٠.

^{١١٥} المصدر السابق، ص ٣١.

آب ١٩٦٢، والذي عمل على تنظيم أوضاع العمل والإقامة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث حددت المادة الرابعة منه للأجانب الذين لا يحملون وثائق سفر من بلدانهم، وجوب الحصول على بطاقات لإقامة مؤقتة أو دائمة من المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين، بالإضافة إلى ضرورة حصولهم على إجازات عمل لممارسة أي عمل عدا الأعمال المؤقتة^{١١٦}. ويمكن تصنيف اللاجئين الفلسطينيين من حيث الوضع القانوني لهم في لبنان إلى ثلاث فئات: ^{١١٧}

الفئة الأولى: وهذه الفئة لا خلاف على شرعية إقامتها في لبنان، فقد جرى إحصاؤها في مطلع الخمسينات من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الغوث الدولية، وهي مسجلة في قيود الأمن العام ومديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وهذه الفئة تمنح وثائق سفر تمكنها من التنقل والسفر والعودة إلى لبنان.

الفئة الثانية: وتضم الفلسطينيين الذين لم تشملهم الإحصاءات في الفئة الأولى بالرغم من وجودهم في لبنان. وقد جرى تسوية أوضاعهم بقرار من وزير الداخلية رقم ١٣٦ لعام ١٩٦٩، إضافة إلى حق جمع الشمل الذي طبقته - على حالات نادرة - مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وهذه الفئة تحصل على وثائق مرور صالحة للعودة إلى لبنان، ولكنها محرومة من الاستفادة من خدمات الاونروا.

الفئة الثالثة: تضم هذه الفئة عددا قليلا من الفلسطينيين الذين اضطروا للإقامة في لبنان بعد حرب حزيران ١٩٦٧، على أثر إبعادهم عن فلسطين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وقد اندمجت هذه الفئة في التركيبة الاجتماعية في لبنان على الرغم أنهم لا يملكون أية وثائق ثبوتية، ولا حرية تحرك أو سفر، كما أن الاونروا لا تعتمد عليها في سجلاتها في لبنان.

وتبقى الفئة الثالثة تحت التهديد الدائم بالترحيل. وقد ازدادت حدة هذا التهديد منذ جلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في العام ١٩٨٢، أو الإلغاء أحادي الجانب لاتفاقيات القاهرة^{١١٨} ١٩٦٩ من قبل السلطات اللبنانية في أيار ١٩٨٧. وازدادت الإجراءات اللبنانية صرامة في أيلول ١٩٩٥ في أعقاب طرد الفلسطينيين من ليبيا، حيث بدأت لبنان تطلب

^{١١٦} باستثناء مجموعة تتألف بشكل خاص من اللاجئين الأثرياء الذين لم أقرباء في لبنان، والبالغ عددها حوالي ٣٠ ألف شخص، والتي تم منحها الجنسية اللبنانية لاحقاً.

^{١١٧} سهيل الناطور. أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان. ص ٢٣.

^{١١٨} أعادت اتفاقيات القاهرة التي عقدت بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة تحت رعاية مصر، تحديد القوانين التي تحكم اللاجئين في لبنان، التي منحت الفلسطينيين حق العمل وتشكيل لجان في المخيمات لإدارة الشؤون المحلية.

تأثيرات دخول وخروج من الفلسطينيين حاملي وثائق اللجوء اللبنانية، الذي رفع في أيلول ١٩٩٩م.

انحصرت مشاركة الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني في قطاعات محددة مثل الزراعة البناء والورش الصغيرة. فالاقتصاد اللبناني مغلق أمام اللاجئين الفلسطينيين إغلاقاً تاماً، حيث ساعدت القوانين اللبنانية على ذلك من خلال طلبها الحصول على إذن عمل للفلسطيني من أجل مزاولة أي مهنة. وزادت الأزمة الاقتصادية سوءاً عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتقليص الوظائف والخدمات المجانية التي كانت توفرها، وانخفاض المعونات والخدمات التي كانت تقدمها الأونروا، والمساعدات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية. وتشير الإحصائيات أن نسبة البطالة بين الفلسطينيين في لبنان تصل إلى ٨٠% وضمن هذه النسبة ليس من المستغرب أن يكون نحو ٦٠% من اللاجئين في لبنان يعيشون تحت مستوى خط الفقر كما تحدده الأمم المتحدة^{١١٩}.

إن المتغيرات السياسية المحلية والدولية وآثار الحرب اللبنانية، عكست نفسها على الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث أخذت تظهر بوادر تدابير وخطوات تجاه اللاجئين، أدت إلى تآكل الحد الأدنى المتوفر من الضمانات الحقوقية التي توفرت للاجئين في مراحل سابقة وخاصة على صعيد العمل والتنقل والصحة والتعليم، هذه الضمانات تعتبر ملزمة قانونياً بموجب قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان برعاية اللاجئين وحمايتهم وعدم طردهم أو إبعادهم تعسفاً، كما أن هذه التدابير تتعارض مع مصادقة لبنان على بروتوكول كازابلانكا عام ١٩٦٥، رغم التحفظات اللبنانية عليه في ذلك الحين.

أما في مصر فقد مرت السياسة الحكومية تجاه اللاجئين الفلسطينيين بثلاث مراحل. فعلى أثر التهجير القسري عام ١٩٤٨ مباشرة، قررت مصر أن يقيم اللاجئين الفلسطينيون في مراكز مدنية لا في مخيمات، ورفضت قبول مساعدات الإغاثة الدولية وأغلقت أبواب النزوح إليها. خلال هذه المرحلة منح الفلسطينيون فرص عمل صاحبها بعض المساعدات المالية. وفي المرحلة الثانية التي تمتد من أواسط الخمسينات وحتى أواسط السبعينات، التي تعتبر المرحلة الذهبية للاجئين الفلسطينيين في مصر، فقد منح الفلسطينيون حقوقاً متساوية مع المصريين مع احتفاظهم بهويتهم الفلسطينية. أما في المرحلة الثالثة، التي امتدت من أواسط السبعينات وحتى الآن، فقد عمدت الحكومة المصرية إلى إلغاء الكثير من هذه الحقوق على

^{١١٩} Lina Abu Habib. Education and the Palestinian Refugees of Lebanon: Almost generation.p1.

المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمدني ، وعاملت الفلسطينيين كأنهم أجانب. وقد منحت الحكومة المصرية وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين سارية المفعول لمدة خمس سنوات، لثلاث فئات من الفلسطينيين^{١٢٠} :

□ اللاجئين الذين نزحوا إلى قطاع غزة في العام ١٩٤٨-١٩٤٩.

□ اللاجئين الذين نزحوا إلى مكان آخر في مصر عام ١٩٤٨-١٩٤٩ .

□ غير اللاجئين في قطاع غزة.

هذه الوثائق تنص بوضوح على عدم إمكانية السماح لحاملي هذه الوثائق في الدخول والخروج أو المرور عبر جمهورية مصر العربية إلا إذا حصلوا على تأشيرة دخول، مرور، أو عودة. وعليه فحتى حاملي وثائق اللاجئين الذين ولدوا في مصر يجب أن يقوموا بتجديد مدة تأشيرة رجوعهم خلال إقامتهم في الخارج. منح العراق للاجئين الفلسطينيين الذين لجئوا إليه علم ١٩٤٨ وثائق سفر ، حيث يتمتع الفلسطينيون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون العراقيون باستثناء الحقوق السياسية المرتبطة بالمواطنة الرسمية مثل الحق في التصويت.

وصل عدد المقيمين في العراق ٥٠ ألف لاجئ فلسطيني ويقطنون منطقة البلديات شرق العاصمة العراقية بما فيهم الذين طردوا من الكويت خلال حرب الخليج^{١٢١}. وقد منحوا مؤخرًا حق تملك قطعة أرض أو دار سكنية على أنه لا يجوز نقل ملكيتها أو تسجيل الدار التي يملكها لأحد أبنائه أو ورثته حيث تعتبر السلطات العراقية أن إقامة اللاجئين الفلسطينيين مؤقتة.

تمتع اللاجئون الفلسطينيون بحرية الإقامة في ليبيا ومغادرتها والعودة إليها حتى فترة قريبة ، وأغلبية الفلسطينيين في ليبيا هم أكاديميون يعملون في مجال التعليم أو من المهنيين أصحاب الحرف . إلا أن القانون الليبي لا يسمح للاجئ بالتملك . خلال عام أصبحت ١٩٩٥ بلغت حالة اللاجئين سيئة للغاية عندما قامت ليبيا بطرد أعداد كبيرة منهم لخارجها^{١٢٢} . ولعدم توفر دولة عربية تستقبل أولئك اللاجئين فقد عاشوا في مخيمات لاجئين على طول الحدود الليبية - المصرية.

كان عدد الفلسطينيين الذين لجئوا إلى دول المغرب العربي ضئيلاً، ولم يتعرض اللاجئون الفلسطينيون في هذه الدول تمييزاً كالذي عرفوه في دول عربية أخرى.

^{١٢٠} اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وأرقام، ص ٢٧.

^{١٢١} وليد أبو سرحان وبسام عويضة. "ملف اللاجئين". صحيفة القدس، ١٣-١١-١٩٩٩.

^{١٢٢} إيليا زريق. اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية. ص ٥٠.

إن اللاجئين الفلسطينيين الذين أقاموا في دول الخليج، كانوا من الذين أكملوا طريقهم بعد محطة اللجوء الأولى، بهدف تحسين مستواهم الاقتصادي، وتوفير لقمة العيش وفرص التعليم لأبنائهم. وبقي اللاجئون في هذه المنطقة ينعمون بأوضاع جيدة حتى برز تأثير حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ عليهم فساعت أحوالهم بشكل كبير، وأصبحوا يخضعون لمراقبة شديدة، وخفضت الخدمات المقدمة لهم وخاصة على المستوى التعليمي التي تكاد تكون شبه معدومة. كما لا يمكن للاجئي الفلسطيني أسوة بالوافدين إلى الخليج، تملك مسكن أو مصالح تجارية.

كانت البلاد العربية باستثناء الأردن، تؤكد دائماً رغبتها بالمحافظة على الهوية الفلسطينية عن طريق التأكيد على وضع الفلسطينيين كلاجئين وذلك بهدف حفظ قضية اللاجئين ومنع إسرائيل من التهرب من مسؤوليتها عن المأساة التي يعيشها الفلسطينيون.

وهذا ما يفسر أن أغلبية الدول العربية عملت على حرمان اللاجئي الفلسطيني من الحقوق السياسية مثل حق الانتخاب، وحق التملك، والحصول على الجنسية، مستندة على بروتوكول كازبلانكا. وتكررت نفس المواقف العديد من القرارات الجماعية والفردية، حيث تم التراجع عنها عندما تبنت الجامعة العربية للقرار رقم (٥٠٩٣) في العام ١٩٩١ الذي اشترط معاملة الفلسطينيين حسب الأحكام والقوانين المعمول بها في كل دولة^{١٢٣}.

الفصل الثالث : الموقف الدولي من حق العودة

تناوبت أوروبا والولايات المتحدة على تقرير السياسة الدولية حول القضية الفلسطينية، فبعدها ساهمت أوروبا في دعم المشروع الصهيوني للوصول إلى أهدافه في فلسطين، التقت مع الولايات المتحدة على الاعتراف بدولة إسرائيل وحمايتها من ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الأمر الذي اعتبرته خطراً على أمن إسرائيل.

وسنحاول هنا، فهم السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية وموقفها من ممارسة اللاجئين لحقهم في العودة إلى ديارهم، وذلك من خلال فهمنا لأولويات في السياسة الخارجية الأميركية التي تقف على رأسها حماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري.

ولا بد من الاطلاع على دوافع أوروبا في البحث عن دور في حل القضية الفلسطينية في إطار عملية السلام، التي تأخذ بعين الاعتبار الانفراد الأميركي في الزعامة الدولية التي تقتضي ضرورة التنسيق والتكامل في أداء الأدوار بين الطرفين مع الاحتفاظ بالتمايز عن الولايات المتحدة في استخدام الآليات المناسبة لأداء هذا الدور.

وضمن هذا الإطار لا بد من الإطلاع على دور الولايات المتحدة المؤثر على الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، إذ أن أي تقارب عربي - أوروبي باتجاه حل الصراع العربي - الإسرائيلي، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة مع حليفها إسرائيل.

أما دول العالم الثالث والتجمعات الإقليمية فكانت في مرحلة الحرب الباردة تتخذ مواقفها بما يتلاءم مع مواقف الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي الذين كانا يقرران السياسة الدولية آنذاك، وكيف أصبحت تولي اهتماماً للحفاظ على علاقات حسنة مع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على السياسة الدولية.

أولاً: الأمم المتحدة وحق العودة

بدأت علاقة الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية فور تقدم حكومة الانتداب البريطاني بطلب لأدراج مصير انتدابها لفلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة في ٢ نيسان ١٩٤٧^{١٢٤}،

^{١٢٤} الياس شوفاني. الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص ٥٠٣.

اللبت فيه ولحسم الجمعية العامة للمسألة الفلسطينية وتسوية وضعها القانوني فور زوال الانتداب عنها.

ولعل أهم ما ميز تدخل الأمم المتحدة، هو إصدارها خلال دورتها الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ لقرارها رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية^{١٢٥}، الذي كان له أثرا مباشرا في نشوء مشكلة اللاجئين.

وفي سبيل إيجاد حل عاجل لعودة اللاجئين الفلسطينيين أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤^{١٢٦}، الذي استند لتقرير وسيط الأمم المتحدة الكونت برنا دوت بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٨ الذي قدمه عشية اغتياله إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيه: " أن عدد الأشخاص الذين طالهم النزوح مقلق وهم بأكثريةهم عرب ... و يجب أعادتهم إلى منازلهم بأقرب وقت ممكن " ، ويضيف قائلاً: " ليس معلوما بعد أية سياسة ستتبنى الحكومة المؤقتة لإسرائيل حيال عودة اللاجئين العرب عندما سيتم الاتفاق على تسوية ما. لكن لا مجال لنكران أن ما من تسوية عادلة وتامة إذا لم يعترف للاجئين العرب بحق العودة إلى الأماكن التي أرغمتهم ظروف الحرب على تركها ... فقد يشكل هذا مساسا خطرا بمبادئ الإنصاف الدولية إن لم تعط ضحايا النزاع البريئة حق العودة إلى بلدها في الوقت الذي قد يكون القادمون اليهود يدخلون فلسطين بأعداد كبيرة وقد يهددون بالحلول نهائيا مكان اللاجئين العرب المستقرة عائلاتهم في البلد منذ قرون"^{١٢٧}.

وكلف القرار لجنة التوفيق بالقيام بالأعمال التي كانت موكلة إلى الوسيط الدولي الكونت برنا دوت وإيجاد السبل لحماية الأماكن المقدسة ، كما كلفت لجنة التوفيق بالعمل على تنفيذ الفقرة ١١ من قرار رقم ١٩٤ والتي تدعو لعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم .

إن صدور القرار ١٩٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعطاه طابعا غير إلزامي، باعتباره من الأعمال الأحادية الجانب التي تقوم بها الجمعية العامة والتي تصدرها بموجب الملة رقم ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعطيها الحق بإصدار التوصيات التي تعتبر بمثابة دعوة للدول الأعضاء بدون إلزام. إن عدم تطبيق القرار دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ سلسلة من القرارات الداعمة وبشكل دوري سنويا، فقد تبنت الجمعية العامة على مدار نصف قرن العديد من القرارات التي تدعم القرار ١٩٤ وتؤكد مضمونه الذي دعى إلى عودة اللاجئين لديارهم وتعبر عن الأسف لعدم ممارسة اللاجئين لحقهم في العودة وحصولهم على التعويض. وتذكر هذه القرارات في غالبيتها بأن مساعدة الأونروا لن تضر بأحكام الفقرة رقم ١١ من القرار ١٩٤.

^{١٢٥} أنظر نص القرار في الملحق رقم ٣ ص ١١٣.

^{١٢٦} أنظر نص القرار في الملحق رقم ٤ ص ١١٥.

^{١٢٧} رمضان بابا دحي، ص ٧٩

خصص القرار ٤/٣٠٢ لإقامة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم

المتحدة في الشرق الأدنى، التي جاء في المادة السابعة من قرار إنشائها أنها ستعمل على:^{١٢٨}

- تقديم الإغاثة المباشرة وإقامة برامج لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين كما أوصت بها بعثة المسح الاقتصادي وذلك بالتعاون مع الحكومات المحلية.
- التشاور مع حكومات الشرق الأوسط المعنية فيما يتعلق بالإجراءات التي ستستخدمها استعدادا للوقت الذي لا تتوفر فيه مشاريع المساعدة الدولية من حيث الإغاثة والتشغيل.

وكان على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أن تقوم بدور هيئة الأمم في إعانة اللاجئين الفلسطينيين. بدأت وكالة الغوث بتنفيذ برامج المساعدات الإنسانية التي كانت تتولى تنفيذها حتى ذلك الحين اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعصبة جمعيات الصليب الأحمر ولجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيان، ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اللاجئين الدولية^{١٢٩}. ولم تنحصر مهمات وكالة الغوث بالجانب الإنساني فقط، بل كان هناك الجانب السياسي في التعامل مع قضية اللاجئين، كما هو واضح مما جاء في المادة ٥ من القرار ٤/٣٠٢ "أن إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ضرورية لمنع قيام ظروف مجاعة وشقاء بينهم، ولتعزيز شروط السلام والاستقرار"^{١٣٠} لذلك ترافقت برامج المساعدات مع برامج تدريب وتشغيل لمساعدة اللاجئين على الاندماج بالمجتمعات المضيفة كوسيلة من وسائل حل مشكلة اللاجئين.

بعدما فشلت الأمم المتحدة في تحقيق دمج الفلسطينيين في مجتمعات الدول المضيفة لهم، ولكي تستمر في أداء مهماتها في تعزيز شروط السلام والاستقرار في المنطقة، عمدت إلى تجديد التفويض لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين فترة بعد أخرى، وحتى هذا التاريخ.

إضافة للمهام التي قامت بها الأمم المتحدة من خلال الأجهزة واللجان التي شكلتها لتسهيل وتطبيق قراراتها تجاه القضية الفلسطينية وخاصة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم، وحقهم في تقرير المصير، إضافة لذلك، شهدت الأمم المتحدة منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية تطورا ملحوظا، عندما أدرجت القضية الفلسطينية كبنء مستقل على جدول

^{١٢٨} أنظر الملحق رقم ٥، ص ١٢٠.

^{١٢٩} فالخ الطويل، ص ١٣٣.

^{١٣٠} أنظر الملحق رقم ٥، ص ١٢٠.

أعمال الجمعية العامة بدل بند تقرير المفوض العام لوكالة الغوث الذي يناقش سنويا في اللجنة السياسية الخاصة.^{١٣١}

في ١٠/١١/١٩٧٥م طالبت الجمعية العامة في القرار رقم (٣٣٧٥)١٣٢ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، للمشاركة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن بروز القضية الفلسطينية بقوة في مداولات الهيئة الدولية كان يعود إلى بعض التطورات التي طالت بنية الأمم المتحدة، من خلال ازدياد عدد الأعضاء فيها بعد نيل الغالبية من أقطار العالم استقلالها ومن ضمنها الدول العربية، مما شكل غالبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للدول التي تنتهج سياسة تحررية معادية للاستعمار والاستيطان والتمييز العنصري، ومناصره لكل أنواع النضال من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير.^{١٣٣}

وعمل صمود منظمة التحرير الفلسطينية واستمرار كفاحها على توطيد علاقاتها بحركات التحرر العالمية وحشد التأييد الواسع للقضية الفلسطينية، في الوقت الذي تمادت إسرائيل في إتباع سياساتها العنصرية والاستيطانية والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، مما ساهم في عزلتها على الصعيد الدولي.

وانتقلت الجمعية العامة من مناشدة الدول والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في سبيل استعادة حقوقه، إلى إدانة الحكومات التي لا تعترف بحق هذا الشعب الخاضع للاحتلال بتقرير مصيره واستقلاله.

واستمرت الجمعية العامة في إدراج البنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية في جدول أعمالها السنوي: قضية فلسطين ووكالة غوث اللاجئين والوضع في الشرق الأوسط. وتابعت بمختلف أجهزتها وهيئاتها ووكالاتها، اهتمامها بالقضية الفلسطينية، عن طريق ربط السلام والحل في المنطقة بنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، وكررت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول قضية فلسطين للبحث عن الوسائل الكفيلة بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه.^{١٣٤}

^{١٣١} الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني. الدراسات الخاصة، المجلد السادس. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠. ص ١٧٥.

^{١٣٢} يوسف القرايين. ص ١٦٢.

^{١٣٣} المصدر السابق. ص ١٩٤.

^{١٣٤} المصدر السابق. ص ٢١٥.

وتعتبر الأمم المتحدة عضواً مشاركاً في المحادثات المتعددة الأطراف، ولأمينها العام مشاركة رمزية في مؤتمرات السلام الدولية ، بعدما أذنت الولايات المتحدة بدور ما للأمم المتحدة لتتضم للجهود الأوروبية للوصول إلى حل بالوسائل السلمية. فقد شاركت بصفة مراقب في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وفي لقاءات قمة شرم الشيخ التي عقدت في المنطقة عام ١٩٩٩ ، كما كان لها حضوراً في مؤتمر القمة العربي الأخير .

ثانياً : الموقف الأميركي من حق العودة

تقوم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط قائمة على التوافق الدائم مع مصالحها الحيوية، مستخدمة في ذلك سياسة متعددة الأوجه والمتغيرات للوصول إلى أهدافها. والثابت في هذه المتغيرات هو مصالحها ومن ثم الارتباط العضوي مع إسرائيل والحفاظ على أمنها منذ نشأتها ، الذي يقف على رأس أولويات السياسة الأميركية الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مما يفسر الدعم غير المشروط الذي أصبح جزءاً من السياسة الخارجية تجاه إسرائيل، كما يفسر أيضاً موقفها من حق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير بما فيه حق عودة اللاجئين منهم.

الحقوق الفلسطينية في السياسة الخارجية الأميركية

كان الوجود الأميركي في العالم العربي قبل الحرب العالمية الأولى محدوداً، لا يتعدى بعض المصالح التجارية. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة العربية باعتبارها منطقة نفوذ بريطانية وفرنسية. ولم تكن قد تبلورت بعد الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية الأميركية في الشرق الأوسط^{١٣٥}. فلم تبد الولايات المتحدة اهتماماً سياسياً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، غير أن هذا الاهتمام بدأ يتطور ويتزايد بعد حصول شركات البترول الأميركية على امتيازات بترولية اعتباراً من سنة ١٩٢٦ في البحرين وفي عام ١٩٣١ في السعودية^{١٣٦}. كما ساهمت الضغوطات الصهيونية واحتجاجاتهم الصاخبة في الولايات المتحدة في الاستعجال في بروز هذا الاهتمام

^{١٣٥} الدكتور هنري كنج، كان رئيس كلية أوبرين الأميركية وتشارلز كرين كان رجل أعمال بارز ومهتم بالشؤون الدولية.

^{١٣٦} نظام شرابي . أميركا والعرب : السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين . لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، ١٩٩٠. ص ٤٩.

وبشكل خاص بعد انتقال القيادات اليهودية من أوروبا إليها ابتداءً من صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ وبشكل خاص بعد مؤتمر بالتمور عام ١٩٤٢.^{١٣٧}

بعد تفاقم صراع المصالح بين فرنسا وبريطانيا في العالم العربي الذي تزامن مع نهاية الإمبراطورية العثمانية، برزت زعامة الرئيس ودرو ويلسون ودوره في تشكيل العالم الجديد عندما أعلن عن نقاطه الأربع عشر التي عبر فيها عن رغبته في الوصول إلى تسويات عادلة لقضايا الشعوب المستعمرة. وبدا الموقف الأميركي واضحاً فيما يخص فلسطين واستثناء شعبها من ممارسة حقه في تقرير مصيره عندما أصدر الرئيس ويلسون في السادس عشر من تشرين أول عام ١٩١٧ البيان التالي "أصبحت مقتنعا بأن الدول الحليفة بموافقة حكومتنا وشعبنا الكاملة متفقة على أن ترسي في فلسطين أسس كومنولث يهودي"^{١٣٨}

إن هذا التأييد الأميركي كان ضرورياً لنجاح المخطط اليهودي الذي استند إلى وعد بلفور البريطاني، رغم مخالفته لمفهوم تقرير المصير للشعوب ورفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة التي تضمنتها نقاطه الأربع عشر^{١٣٩}. وهكذا أصبح لبيان الرئيس ويلسون تأثيرات عميقة وبعيدة المدى في توجيه أحداث الشرق الأوسط فيما بعد.

وتكررت الوعود الأميركية خلال الفترة الرئاسية لترومان. فقد أرسل وزير خارجيته دين اتشيسون مذكرات لخمس دول عربية يؤكد فيها أن الولايات المتحدة ستشاور مع العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار بشأن الوضع السياسي في فلسطين، ومن الواضح أن هذا الوعد لم يحترم ونقض بعد أمد قصير عندما رضخ الرئيس ترومان للضغوط السياسية الداخلية، وأيد قرار تقسيم فلسطين وضغط على الدول الأخرى لتأييده.

ساهمت الولايات المتحدة في دعم الوطن القومي لليهود في فلسطين من خلال تمويل المشاريع اليهودية الاقتصادية، والضغط على الانتداب البريطاني بتسهيل الهجرة اليهودية، والسماح لتسليح وتدريب القوات العسكرية اليهودية. هذا الدعم الذي توج باعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل خلال الدقائق الأولى من إعلان قيامها في ١٥ أيار سنة ١٩٤٨.

وحاولت الولايات المتحدة والدول الغربية بعد قيام دولة إسرائيل التي أدت إلى طرد وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين، تنفيذ سيناريو توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة التي رفضت دمج اللاجئين في مجتمعاتها، مما دفع إدارة الرئيس ترومان إلى إصدار

^{١٣٧} المصدر السابق. ص ٥١.

^{١٣٨} جورج أنطونيو. بقطة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢. ص ٥٩٦.

^{١٣٩} نظام شرابي. أميركا والعرب، ص ٥٢.

بيان في أواخر آذار ١٩٤٩ جاء فيه: "يعتبر الاستقرار المستمر في الشرق الأدنى، من جهة النظر السياسية، غرضاً أساسياً من أغراض السياسة الخارجية الأميركية. لذا فإن مشكلة اللاجئين بصفتها من بؤر عدم الاستقرار المستمر في الدول العربية ومصدراً للاحتكاك المتواصل بين إسرائيل والعرب، ومجالاً محتملاً للتغلغل السوفيتي، وهي مشكلة تتصل اتصالاً مباشراً بمصالحنا القومية"

ورغم العزلة عن العالم الخارجي والانكفاء داخليا في السياسة الأميركية وعدم الرغبة في التدخل في الصراعات التي خلقتها أوربا في العالم، بقيت فلسطين من ضمن أولويات الولايات المتحدة الخارجية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة مع ابتعادها المعروف عن المنطقة حتى أواسط الخمسينات، إلا أن المنطقة العربية وقضية فلسطين كانت من ضمن أولوياتها في السياسة الخارجية.

وقد يكون الخوف من التغلغل السوفيتي وحماية النفط، إذا ما أضيف إليه الضغط الصهيوني على صناع القرار في البيت الأبيض والكونغرس الأميركي، من الأسباب الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة أن لا تبقى مكتوفة الأيدي إزاء تفاقم النزاع العربي الإسرائيلي، ودفعتها إلى إعلان المبادرة الأولى لمجلس الأمن القومي الذي اقترح في وثيقة رقم ١/١٥٥ في عهد إدارة الرئيس الأميركي ايزنهاور^{١٤٠}، حلاً للقضية الفلسطينية ينص على إعادة توطين جزء من الفلسطينيين وإعادة جزء إلى إسرائيل وهجرة الباقي إلى خارج الشرق الأدنى أو تعويضهم.

وتكررت بيانات مجلس الأمن القومي بهذا الخصوص فقد نصت وثيقة أخرى تحت رقم ٢٥٤٢٨ (١/٥٨٠١)^{١٤١} على معالجة مشكلة اللاجئين من خلال التوطين والعودة والتعويض والتأهيل. كما نصت الوثيقة رقم ٦٠١١ الصادرة عن مجلس الأمن القومي^{١٤٢}: "غير أن أي إحساس سابق بالفلسطينيين كشعوب اختفى تماماً أنهم "اللاجئون" وهي مشكلة تنتظر الحل"^{١٤٣}.

وشكلت البيانات السياسية الصادرة عن مجلس الأمن القومي وتصريحات الرئيس ايزنهاور تطويراً واضحاً لسياسة صريحة بشأن فلسطين والفلسطينيين، حيث شكلت أساساً للمشاريع التي صرحت بها وعملت الولايات المتحدة من أجل تنفيذها منذ أواسط الخمسينات والتي اعتمدت سياسة لا تتضمن فهماً للفلسطينيين كجماعة وطنية متميزة عن غيرها وذات حقوق

^{١٤٠} أميركا والعرب، ص ٧٣.

^{١٤١} المصدر السابق، ص ٧٤.

^{١٤٢} المصدر السابق، ص ٧٤.

^{١٤٣} دهورا جرني، إدارة ايزنهاور والفلسطينيون، ص ١٢٧.

سياسية . بل جرى النظر تحديداً إلى الفلسطينيين على أنهم لاجئون بحاجة إلى إعادة توطين وتأهيل، وإلى أن يتم ذلك هم بحاجة إلى عناية في الدول المضيفة، حتى تتمكن الولايات المتحدة من الاستمرار في تشكيل تحالفاتها السياسية في المنطقة لحماية مصالحها .

إسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية

منذ قيام إسرائيل كان الدعم الأميركي لها بمثابة الخط الثابت المشترك الذي التزمت به جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة، من إدارة ترومان إلى إدارة بوش الابن، ليس ذلك فحسب بل أن هذا الدعم أخذ دوماً المنحى التصاعدي. وإذا كانت الدوائر اليهودية الأميركية قد لعبت باستمرار دوراً مهماً في تثبيته وتطويره إلا أنه ارتكز في معظم الأحيان على اقتناع أمريكي بأن إسرائيل رصيد كبير واستثمار رابح للولايات المتحدة في المنطقة، وتبلور هذا الاقتناع أكثر فأكثر منذ رئاسة جونسون، وتوسع إطار الاحتضان منذ ذلك الحين على مستوى الإدارة الأميركية والكونغرس معاً، حتى صار مع إدارة كلينتون، احتضاناً دون حساب^{١٤٤}.

باستثناء إدارة ايزنهاور التي كانت متوازنة نسبياً، لم يبخل رئيس أميركي بتوفير الدعم والحماية لإسرائيل . فقد دشن جونسون عهده بزيادة مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل من حوالي ١٣ مليون في السنة إلى ٩٠ مليوناً^{١٤٥}، الأمر الذي شجع إسرائيل على اللجوء إلى ضربة عسكرية ضد الدول العربية عام ١٩٦٧، هذا العام الذي أصبح نقطة تحول باتجاه الاحتضان التام لإسرائيل في عهد نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر، فقد تعززت درجة الحماية لإسرائيل خصوصاً خلال حرب ١٩٧٣.

وحرص الرئيس كارتر خلال حملته الانتخابية على التأكيد على التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، ومن أكبر مساهماته بالنسبة لإسرائيل كان في إنجازه لاتفاقيات كامب دافيد، التي رعاها وساعد على إنجازها، وبالتالي تم إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي مبكراً، ما أدى إلى ضعف وتراخي الموقف العربي الموحد.

على هذه الأرضية جاءت إدارة ريغان لتعزز الموقع الإسرائيلي القوي أصلاً، بالمزيد من عناصر القوة والتفوق، وصلت إلى حد إبرام " *اتفاقية التعاون الاستراتيجي* " بين واشنطن وتل أبيب.

^{١٤٤} كميل منصور . الولايات المتحدة وإسرائيل . (ترجمة نصر مروة) . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ص ٧٩.

^{١٤٥} فيكتور شلهوب. "تقرير إخباري من واشنطن"، صحيفة القدس، ١٩٩٩/١٢/٢٦.

أما في زمن بوش الأب فإن إسرائيل حققت أعلى درجات الاستفادة، فقد فرضت إدارة بوش على الأمم المتحدة التراجع عن قرارها السابق الذي صنف الصهيونية حركة عنصرية، والأهم من ذلك حرب الخليج الثانية التي قادتها إدارة بوش وحيدت قوة العراق لسنوات طويلة وفرضت الحصار عليها.

أما الرئيس كلينتون فأتى ليفتح أبواب الخزانة والترسانة العسكرية على مصراعيها أمام إسرائيل، الذي أبدى إعجابته بتجربتها، وأعتبر راين مثلته الأعلى، وتعهد بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٢ في البيت الأبيض، بتقديم كل الضمانات والمساعدات اللازمة لإسرائيل "كثمن مجازفتها وقبولها بالسلام". وقد دخل الرئيس كلينتون طرفا في المفاوضات حول عملية السلام وكأنما الأمر كان مرتبا بين الولايات المتحدة وإسرائيل دون أن يكون هناك فهم كامل لتاريخ المنطقة ومشاعر سكانها^{١٤٦}.

وجاءت رعاية الولايات المتحدة لاتفاقيات "واي بلانتيشن" في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٨ و"كامب دافيد" في ١١ تموز ٢٠٠٠ و"شرم الشيخ" في ٥ أيلول ١٩٩٩، تحت نفس الفهم الأميركي، باستخدام أقصى عوامل الضغط لتحقيق الحد الأعلى من المرونة الفلسطينية، في الوقت الذي تعتبر الولايات المتحدة أن الضغوط لحمل إسرائيل على تقديم تنازلات فيها إلى حق اللاجئين الفلسطينيين بحرية العيش أينما أرادوا وخلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك بتاريخ ١/٧/١٩٩٩، وقوبلت بردة فعل إسرائيلية عنيفة، أجبرت البيت الأبيض على تفسير تصريحات الرئيس كلينتون على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض بالقول: *إن الرئيس كلينتون كان يعني أن قضية عودة اللاجئين هي من بين القضايا العديدة التي ما زال يتعين تركها لمفاوضات الوضع النهائي لكي يحلها الطرفان، وأكد أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها من موضوع اللاجئين الفلسطينيين*^{١٤٨} وأبدت إسرائيل ارتياحها لتوضيحات البيت الأبيض، الذي يحمل في طياته الدليل الإضافي على أن أية مقترحات أميركية مضمونا وشكلا إنما تعبر عن أن الأميركيين يكتفون بالتعبير عن المواقف الإسرائيلية.

وجاءت أخيرا الأفكار الأميركية التي قدمها الرئيس كلينتون غير مكتوبة - مما يلقي بعلامة استفهام على مصداقيتها - والتي تلبى المطالب الإسرائيلية، وتنسف حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الأمم المتحدة ١٩٤ من جنور ١٩٤٩.

^{١٤٦} هنري كيسنجر . "سلام الضرورة يوصل إلى سلام المصالحة" عن لوس أنجلوس تايمز، صحيفة القدس، ١٩٩٩/٢/٢ ص ٢٢

^{١٤٧} صحيفة القدس، تاريخ ١٣/٩/٢٠٠٠ ص ١١

^{١٤٨} صحيفة الدستور الأردنية. "واشنطن: تل أبيب تبدي ارتياحها لتوضيحات البيت الأبيض".

^{١٤٩} سيتم التطرق إليها في الفصل الرابع عند الخوض في بند المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

ومن أجل تأكيد الثوابت الأميركية أوضح وزير الخارجية الحالي كولين باول بلن الإدارة الأميركية الجديدة ستدرس النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في سياق الشرق الأوسط كله، بما يتلاءم مع المصلحة الشاملة للولايات المتحدة في المنطقة.^{١٥٠}

وأضاف دينيس روس منسق عملية السلام السابق أن الموقف الأميركي من قضايا المرحلة النهائية لم يكن معرفاً. إن القرارات ١٩٤ و ٢٤٢ و ٣٣٨ مبادئ بانتظار التفاوض عليهم وليست للتطبيق الهدف منها لكي تستعمل كمرجعية.^{١٥١}

تشكل إجماع في أوساط الفلسطينيين، مفاده أن الولايات المتحدة تعارض تقرير المصير للفلسطينيين، كما تعارض حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. فحكومة الولايات المتحدة تقبل نظرياً، بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم حسب القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ولكنها لا تهتم على الإطلاق بتنفيذه، وهي في واقع الأمر تساعد إسرائيل على إنكارها هذا الحق.^{١٥٢}

وهكذا بعد خمسين سنة من التبدل والتغير في آليات تنفيذ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، قررت الولايات المتحدة أخذ زمام الأمور بيدها لتصبح الناظر المباشر لمصالحها، والمقرر الوحيد في ملف الصراع العربي-الإسرائيلي، ليبلغ مبدأ التدخل ذروته، ليس في المنطقة فحسب بل ليشمل الساحة الدولية.^{١٥٣}

وإذا ما تصفحنا السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط ، فإننا نجد أنها بقيت ومنذ الحرب العالمية الثانية ثابتة في أهدافها التي تلخصت في حماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري على العرب، وحماية المصالح النفطية الأميركية ومحاربة النفوذ السوفيتي الذي استبدل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بالقضاء على الإرهاب الإسلامي على وجه الخصوص.

وضمن هذا المفهوم تعتبر الولايات المتحدة أي معارضة لهيمنتها على المنطقة حدثاً خطيراً يلزمها، أو يلزم إسرائيل، بالتدخل العسكري تحت شعار مكافحة الإرهاب أو بحجة الحفاظ على القانون الدولي، وبهذا تحول دور إسرائيل خلال ربع قرن من دور الحليف والوكيل إلى دور الشريك. ومن أهم أسس إطار هذه السياسة اعتبار القضية الفلسطينية عملياً قضية ثانوية في نظر الولايات المتحدة قياساً بمستوى التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل.

^{١٥٠} أورلي أزولاوي. " واشنطن ترسم سياساتها المستقبلية في الشرق الأوسط "، عن يديعوت.

^{١٥١} دينيس روس. مقابلة مترجمة في قناة الجزيرة ، بتاريخ ١٩/١/٢٠٠١.

^{١٥٢} إبراهيم أبو لغد. السياسة الأميركية بشأن فلسطين. مركز الدراسات الوحدة العربية: بيروت، ١٩٩٦. ص ٣٢٧.

^{١٥٣} ستيفارت، ايزنشتات. " الأمن الاقتصادي والشرق الأوسط " : محاضرة ألقاها بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى حول السياسات الأميركية في الشرق الأوسط

عندما كان وزيراً للتجارة في ٨ آذار ١٩٩٩.

ثالثاً : الموقف الأوروبي من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في العودة .

تميزت الحقبة الاستعمارية الحديثة تميزت بحلم الغرب بالسيطرة على العالم العربي، وحتى لا يطرد منه كما حدث في الحروب الصليبية في الفترة (١٠٩٦ - ١٢٩١) أراد الغوب تحقيق ركيزتين أساسيتين لتحقيق هذا الحلم، أولهما: الغزو الفكري للعقل والثقافة العربية، ليصبح الغرب هو النموذج الثقافي والفكري للعرب، وثانيهما: إيجاد أقلية دينية أو عرقية تعيش في المحيط العربي تقبل المشاركة أو دفعها للاستفادة من الحلم الغربي في السيطرة على المنطقة، وقد عبر عن ذلك نابليون بونابرت أثناء حصاره عكا عام ١٧٩٩، عندما أصدر نداءه الشهير إلى يهود العالم دعاهم فيه إلى نصرته مشروع إقامة الإمبراطورية الفرنسية الشرقية مقابل أن يعيد إليهم ملك إسرائيل^{١٥٤}.

هذه الرغبة كان يدفعها الحفاظ على مصالح الغرب. وقد مارست أوروبا هذه الرغبة فيما بعد من خلال سياسة التدخل، التي قامت بها بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية في شؤون الإمبراطورية العثمانية المنهارة، طوال القرن التاسع عشر^{١٥٥}، والتي بلغت ذروتها بوقوف القوى الأوروبية الكبرى موحدة ضد محاولة محمد علي في عام ١٨٤٠ لتوسيع مناطق نفوذه، من أجل بناء مركز قوة عربي قادر على وراثة الإمبراطورية العثمانية المريضة.

ونظراً إلى الدور الكبير الذي أدته الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا، في فرض الانسحاب من بلاد الشام على محمد علي، فقد زاد تبعاً لذلك التدخل الأوربي المباشر في أمور الإمبراطورية العثمانية وخاصة في بلاد الشام.

وبقي الصراع سجالاتاً بين الدول الأوروبية في سبيل مصالحها، حتى قامت الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وحلفائها من جهة وبين ألمانيا وحلفائها من جهة أخرى. ودخلت تركيا الحرب مع ألمانيا حيث أبعدت على أثرها من جميع الأراضي التي كانت تمثلها ومن ضمنها فلسطين.

^{١٥٤} ثناء فؤاد عبد الله. " إشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم الجديد". المستقبل العربي، العدد ١٦٧، كانون ثاني

١٩٩٣. ص ٣٧-٦٠.

^{١٥٥} حسين حجازي. " الصراع الأوربي على الشرق الأوسط من نابليون بونابرت إلى مؤتمر برشلونة". مجلة قضايا فلسطينية، العدد الأول، ١٩٩٥. ص ٣-٢٤.

الموقف الأوروبي قبل قيام إسرائيل

في ذروة الحرب العالمية الأولى وتحديدًا في شهر آذار سنة ١٩١٦، قامت الحليفتان بريطانيا وفرنسا بالتوقيع على اتفاقية سايكس - بيكو، التي تم من خلالها تقسيم تركية الإمبراطورية العثمانية بينهما، وتزامن استثناء فلسطين من هذه الاتفاقية وإبقائها تحت الإشراف الدولي مع الوعود البريطانية بمنح اليهود حق إقامة وطن قومي لهم، بما عرف فيما بعد " وعد بلفور " الذي صدر بعد العديد من الاتصالات والمفاوضات بين بريطانيا والولايات المتحدة والحركة الصهيونية. فبعد تصريح الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ " الشهير باسم وعد بلفور"، على إثرها مباشرة اطلع الرئيس الأميركي ويلسون الرأي العام في الولايات المتحدة بنفسيره حيث قال: - "إنني أعلن بأن الأمم الحليفة، قد قررت بدعم كامل من حكومتنا وشعبنا أن تضع أسس الدولة اليهودية في فلسطين".^{١٥٦}

وفي يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ وافق المجلس الأعلى للدول المتحالفة عند انعقاده في سان ريمو على أن يوكل إلى الحكومة البريطانية مهمة الانتداب على فلسطين^{١٥٧}. وفي ٢٤ تموز ١٩٢٢ اسند مجلس جمعية الأمم مهمة الانتداب إلى الحكومة البريطانية^{١٥٨} وكانت تركيا قد وافقت بمقتضى معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠^{١٥٩} على انفصال الولايات العربية عنها، كما وافقت على وعد بلفور الذي أصبح نافذا بعد أن أبرمت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣^{١٦٠}.

كان تعيين هربرت صامويل مندوبا ساميا على فلسطين، بمثابة رسالة واضحة من الحكومة البريطانية، لتأكيد التزامها بوعد بلفور وإصرارها على تنفيذه. وقد عمدت إدارته إلى سن التشريعات وإصدار المراسيم التي تمهد الطريق لقيام دولة لليهود.

وبالاستناد إلى تحويله سن القوانين وإصدار التشريعات، عمد المندوب السامي إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فقد أصدر قانون الهجرة عام ١٩٢١ م الذي سمح بدخول ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي سنويا، والذي جرى تعديله في السنوات اللاحقة ١٩٢١، ١٩٢٥، ١٩٣٣ لزيادة عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول فلسطين^{١٦١}.

^{١٥٦} ايفان دونيف. الصهيونية بلا قناع. ص ٢٣.

^{١٥٧} الياس شوفاني. تاريخ فلسطين الموحز. ص ٣٠٩.

^{١٥٨} المصادر السابق. ص ٢٣٧.

^{١٥٩} المصادر السابق. ص ٢٣٩.

^{١٦٠} هنري كين. فلسطين في ضوء الحق والعدل. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٩.

^{١٦١} الموسوعة الفلسطينية. قسم الدراسات الخاصة، القسم الثاني. المجلد السادس. ص ٧٩.

كما أصدر *قانون أراضي المحلول* الذي يمنح الفلاحين من توسيع أراضيهم الزراعية، وكذلك "قانون الأراضي الموات"، الذي يحذر على الفلاحين ضم الأراضي الموات إلى ملكيتهم.

كما اعترفت إدارة الانتداب بالمؤسسات الصهيونية التي أقيمت بهدف تهويد الأرض مثل: الوكالة اليهودية و الصندوق القومي اليهودي ، لتهويد الأرض عبر الاستملاك بأي شكل، ونقابة العمال اليهود الهستدروت لتهويد العمل والاقتصاد . وأعطى امتيازات توليد الكهرباء في فلسطين لمشروع روتنبرغ اليهودي، كما منح امتياز لشركة البوتاس^{١٦٢} . وقد مارست المؤسسات الصهيونية سلطة موازية لسلطات الانتداب بعلمها وموافقتها، وأحيانا موجهة لأعمال إدارة الانتداب بالتنسيق مع الحكومة البريطانية في لندن.

وبذلك قام الانتداب البريطاني بمهمته خير قيام من خلال المنسوب السامي هربرت صامويل، بإيصال البلاد إلى حالة سياسية واقتصادية وإدارية، تؤدي إلى قيام دولة يهودية. هذه الحملة البريطانية - الصهيونية لترسيخ أسس الكيان اليهودي منذ وعد بلفور، كانت مدعومة أميركيا وفي جميع مراحلها. وجاء الإعلان عن تشكيل اللجنة الانجلو - أمريكية في ١٣/١١/١٩٤٥ التي أصدرت في ٢٠/٤/١٩٤٦^{١٦٣} توصياتها بعد النشاطات واللقاءات التي قامت بها التي اعترفت فيها بأن الوكالة اليهودية هي حكومة ضمن حكومة الانتداب وبامتلاكها قوة عسكرية بلغت ٦٠,٠٠٠ رجل^{١٦٤}، والتسليم بسلطة الوكالة اليهودية في فلسطين.

هذا العمل السياسي المنسق بين الوكالة اليهودية والإدارة الأميركية والحكومة البريطانية إلى جانب القوة العسكرية للقوات الصهيونية أوصل إلى الإعلان عن دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨.

الموقف الأوروبي بعد قيام إسرائيل

لقد أسهمت الدول الأوروبية منفردة ومجمعة، على إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين. ولم تتبدل سياسة الدول الأوروبية تجاه فلسطين وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا، فقد ظلت بريطانيا تساند إسرائيل، وتعارض المطالب والحقوق الفلسطينية، كجزء من استراتيجيتها تجاه القضية الفلسطينية، بل أن المعطيات الجديدة هي التي تبدلت، حيث برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى وتراجعت بريطانيا إلى مجرد دولة كبرى تمارس سياستها من خلال واشنطن ، وعلى

^{١٦٢} الياس شوفان. موجز تاريخ فلسطين. ص ٣٨٧.

^{١٦٣} الموسوعة الفلسطينية . القسم الثاني. المجلد السادس . ص ٨٥.

^{١٦٤} المصادر السابق. ص ٨٦.

الأخص خلال الفترة التي تزعمت فيها الولايات المتحدة المعسكر الغربي في مواجهة ما سمي بالمد السوفيتي المتعاضم.

وأيدت فرنسا إسرائيل تأييدا كاملا ومكشوفاً خاصة عندما شاركت عام ١٩٥٠ بإصدار البيان الثلاثي مع بريطانيا والولايات المتحدة الذي استهدف حماية إسرائيل ، هذا الموقف الذي تتابعت عليه الحكومات الفرنسية المتتالية والتي زودت إسرائيل بالأسلحة والطائرات الحربية. وبلغ التقارب الفرنسي - الإسرائيلي إلى حد اشتراكهما معا إلى جانب بريطانيا في عدوان السويس عام ١٩٥٦ ، ووقوف فرنسا إلى جانب إسرائيل في موضوع الانسحاب من سيناء عقب ذلك العدوان رغم قرارات الجمعية العامة بهذا الخصوص^{١٦٥}. وكان من أخطر جوانب الدعم الفرنسي، الدعم في مجال الطاقة الذرية، الذي بدأ عندما وقع الجانبان اتفاقية في عام ١٩٥٣ في مجال الأبحاث النووية.

وبدأ التحول التدريجي البطيء في الموقف الفرنسي بعد تولي الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية الفرنسية سنة ١٩٥٨، وحصول الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢ وخاصة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧. بدأ واضحا في تصريح مجلس الوزراء الفرنسي في ١٩٦٧/٦/٢: " أن فرنسا تعتبر كل دولة من الدول لها الحق في العيش ولكنها ترى أن الأسوأ هو اندلاع الحرب، وبالتالي فإن الدولة التي تكون بادئة في استعمال السلاح لا تحظى لا بموافقة فرنسا، ولا بتأييدها"^{١٦٦} استمر ما يسمى بعهد ديغول إلى ما بعد حرب حزيران حتى أوائل السبعينيات، حيث فرض حظرا على إرسال الأسلحة الفرنسية إلى المتحاربين. وقد مس هذا الخطر إسرائيل بشكل أساسي و لم تعترف فرنسا بأية تغييرات على الأرض نتيجة الأعمال الحربية.

واتسمت السياسة الفرنسية منذ أوائل السبعينيات بالتذبذب والاستنكاف وتراجعت الأفكار الديغولية تجاه القضية الفلسطينية بعد أن حل محله بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان إلى أن تطور هذا الموقف من خلال عضويتها في المجموعة الأوروبية و دورها البارز في إصدار بيان البندقية.

^{١٦٥} الموسوعة الفلسطينية . القسم العام، المجلد السادس، ص ٤٥.

^{١٦٦} المصدر السابق . ص ٤٤٩.

موقف المجموعة الأوروبية

بدأت أوروبا الغربية تتلمس لها طريقا خاصا وجماعيا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت نشأة المجموعة الأوروبية في ٢٥/٣/١٩٥٧م بعد التوقيع على معاهدة روما^{١٦٧}، والتي كانت تضم بداية ست دول فقط (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ)، تعبيرا عن هذا الاتجاه الذي ترافق مع الوعي الفلسطيني لدور أوروبا الإقليمي الجديد.

ومنذ عام ١٩٦١ ثبت أن البعد السياسي وتنسيق السياسات الخارجية كان من أهداف المجموعة، خصوصا بعد إنشاء لجنة " فوشيه" Fouchet لوضع خطة للتعاون السياسي الأوروبي التي من بين مهامها اتباع سياسات خارجية وعسكرية وثقافية مشتركة تجاه العالم الخارجي^{١٦٨}.

تأسست في الفترة اللاحقة لحرب ١٩٦٧ جمعيات ومؤسسات في الدول الأوروبية، تنادي بدعم الكفاح الفلسطيني ومقاومة الدعاية الصهيونية في أوروبا، مما أحدث تغييرا ملحوظا في السياسة الأوروبية. فقد أعلنت الحياد الرسمي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي^{١٦٩}، ومن ثم اعترفت بحق الفلسطينيين في تقرير المصير بعد حرب ١٩٧٣. وهنا بدأ يبرز دور المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية.

ولا يمكن البحث في موقف مشترك محدد للمجموعة الأوروبية إزاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما فيه حق العودة إلا بعد إقرار مؤتمر قمة المجموعة المنعقد في لاهاي في كانون أول عام ١٩٦٩م والآخر الذي تم في باريس عام ١٩٧٢م أشكالا متقدمة للتعاون في السياسة الخارجية^{١٧٠}.

تأتي السياسة الأوروبية في المنطقة كجزء من السياسة الأوروبية في العالم. فبينما تقف أوروبا مع الولايات المتحدة في جانب واحد على المستوى العالمي، إلا أنها لا تتطابق معها تطابقا كاملا، وينعكس هذا الخلاف في طريقه صياغة الأولويات لدى كل من صانعي السياسة الأوروبية وصانعي السياسة الأميركية في مناطق العالم المختلفة، ومن بينها المنطقة العربية التي تحتل أهمية قصوى لكليهما^{١٧١}.

^{١٦٧} الموسوعة الفلسطينية . المجلد السادس . ص ٥٥

^{١٦٨} الموسوعة الفلسطينية . المجلد السادس . ص ٥٧

^{١٦٩} محمد خالد الأزعر . المجموعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي . ص ٣٤٨

^{١٧٠} أحمد صدقي الدحان . الحوار العربي - الأوروبي . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦ . ص ٢٣

^{١٧١} جمال عبد الجواد . السياسة الأوروبية والصراع العربي - الإسرائيلي . ص ٣٤٨

وتحاول المجموعة الأوروبية أن تتبنى سياسة تهدف إلى معالجة التوتر الناجم عن الصراع العربي الإسرائيلي، ليصبح موقفها أكثر استعداداً لفهم القضية الفلسطينية. ومعضلة السياسة الأوروبية في المنطقة العربية هي التفاوت بين حجم المصالح الأوروبية في المنطقة، وبين القدرات والإمكانات الأوروبية المتاحة. لذلك نجد أن المجموعة الأوروبية ظلت شبه صامته حتى اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ التي كانت بمثابة الصدمة لدول المجموعة الأوروبية، وبخاصة نتيجة استخدام النفط من قبل العرب كسلاح بأساليب مختلفة مما دفع بها إلى إصدار بيان بر وكسل في ١١/٦/١٩٧٣^{١٧٢} الذي جاء في مقدمته: "إن الحكومات التسع للمجموعة الأوروبية تابعت مشاوراتها، وتبادل وجهات النظر فيما بينها حول الحالة في الشرق الأوسط، وبينما هي تؤكد وجهات النظر المثبتة"، وقد ثبت البيان بعد ذلك خمس نقاط رئيسية تلخصت بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ ورقم ٣٤٠ لعام ١٩٧٣ اللذان سيمكنان بالنهاية من مباشرة مفاوضات لبلوغ سلام عادل ودائم. كما أكدت المجموعة على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وعلى الاعتراف بأن الحقوق الشرعية للفلسطينيين يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة سلام عادل ودائم.^{١٧٣}

وأصدر المجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية بياناً بتاريخ ٢٩/٦/١٩٧٧ ليحل محل بيان نوفمبر ١٩٧٣، وليفسر موقف المجموعة من أزمة الشرق الأوسط على نحو مفصل، ورغم أنه لم يتم التطرق في هذا البيان إلى منظمة التحرير الفلسطينية ولا لحق تقرير المصير، إلا أنه بالمقارنة مع البيان الأسبق نلمس تطوراً عندما يذكر البيان أن: "الدول التسع مقتنعة بأن حلاً للنزاع في الشرق الأوسط لا يكون ممكناً إلا إذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني إلى الواقع. بالإعراب الفعلي عن هويته الوطنية وإن هذا الحل يجب أن يأخذ بالحساب ضرورة وجود وطن للشعب الفلسطيني... وفي إطار تسوية شاملة على إسرائيل أن تكون مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"

وشكل بيان البندقية عام ١٩٨٠^{١٧٤} محطة مهمة في الموقف الأوروبي، نظراً للنقل النوعية التي قام بها الطرف الأوروبي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد عادت المجموعة إلى التأكيد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي لا يمكن اعتبار قضيته قضية لاجئين، ونادت بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي تحتلها منذ حرب

^{١٧٢} فوزي الجوده. أوروبا الغربية والصراع العربي الصهيوني. ص ٦٤.

^{١٧٣} المصدر السابق. ص ٦٦.

^{١٧٤} "وثائق الصراع العربي - الإسرائيلي". مجلة شؤون عربية، العدد ٤٢، ١٩٨٥. ص ٢٤٩.

١٩٦٧، كما دعت إلى إشراك كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

وتأكيدا على البيانات السابقة صدر بيان مؤتمر قمة المجموعة الأوروبية بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢ مطالباً الأطراف أن تتبادل الاعتراف مؤكداً أن لا سلام إذا لم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية، كما ثمن البيان النتائج التي تمخض عنها المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٨٣ المؤيدة للحلول السلمية. وسجلت الدول العشر في قرار القمة الأوروبية الذي أصدره وزراء خارجية المجموعة بشأن الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٨^{١٧٥} المميزات المشجعة لبعض التطورات الحديثة، كاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي وتنشيط الحوار الأردني - الفلسطيني، وأكدت دول المجموعة على رغبتها وإرادتها في تطوير أعمال المجموعة الأوروبية لصالح سكان الأراضي المحتلة. فيما دعا بيان القمة في دبلن بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣^{١٧٦} إلى مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل والشعب الفلسطيني.

وتتالت الجهود الأوروبية المبذولة للمساعدة في حل القضية الفلسطينية، وحماية عملية السلام وإبقاء عملها بالاتجاه الصحيح. وانتدبت المجموعة الأوروبية ممثليها ومبعوثيها إلى المنطقة، لتأكيد دور أوروبا في المساهمة في الجهود المبذولة لإنهاء النزاع. فما زال خافيير سولانا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والسيد ميغيل أنجيل موراتينوس المبعوث الأوروبي لعملية السلام^{١٧٧}، يقومان بالاتصالات اللازمة لإحراز تقدم في المفاوضات لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، هذه الاتصالات التي تلقى الدعم والمباركة والموافقة الضمنية من قبل الإدارة الأميركية.

نلاحظ أن بيانات المجموعة كانت تتحدث عن الفلسطينيين، ثم أصبحت تتحدث عن الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وممارسة حقه في العودة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني. لا شك أن هذا التطور في الموقف الأوروبي واكب التحولات التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية طوال المراحل السياسية التي مرت بها. يعتبر الموقف الأوروبي متقدماً إذا ما قورن بموقف الولايات المتحدة، فالمجموعة تعترف بأن قضية الشعب الفلسطيني ليست قضية لاجئين وتؤيد القرار ١٩٤ منذ ما يزيد عن نصف قرن.

^{١٧٥} "وثائق الصراع العربي - الإسرائيلي". مجلة شؤون عربية، العدد ٤٠، ١٩٨٤، ص ٢٦٨.

^{١٧٦} "وثائق الصراع العربي - الإسرائيلي". مجلة شؤون عربية، العدد ٤١، ١٩٨٥، ص ٤٤٨.

^{١٧٧} صحيفة الأيام، "الجهود الدبلوماسية الدولية"، ٢٩/٤/٢٠٠١م.

كما دعت مبكرا إلى إشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات من أجل تسوية النزاع في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية. نخلص مما تقدم إلى أن موقف المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية يقوم على عدد من الثوابت أهمها:

- عدم القبول بامتلاك أراضي الغير عن طريق القوة، وضرورة إنهاء إسرائيل لاحتلالها للأراضي التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين.
- الدعوة إلى تسوية القضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات السلمية .
- تطور الموقف الأوروبي على صعيد النظرة إلى القضية الفلسطينية وتفهم موقعها في الصراع العربي - الإسرائيلي.
- إيجاد دور فاعل في عملية إحلال السلام في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية.

رابعاً: الدور العربي في تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة

دخلت القضية الفلسطينية مرحلة دقيقة بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تغيرت فيها موازين القوى لصالح المخطط الصهيوني. فأين كان العالم العربي من هذه التطورات؟ كان العالم العربي يواجه حالة من التشتت واختلاف المواقف، وخاصة أن معظم الدول العربية كانت تعاني من رواسب الاستعمار. فتشتت كلمة العرب كان له الأثر السيئ على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني الذي كان في أمس الحاجة إلى موقف عربي موحد يسانده في مواجهة المطامع الصهيونية^{١٧٨}.

وإذا كان المنطق يفرض على التفكير بوحدة عربية تتناسب وخطورة المرحلة، فإن واقع الحال لم يكن كذلك، فقد اجتمع الزعماء العرب بهدف التشاور في مؤتمر الإسكندرية التحضيري الذي انعقد في ٢٥ أيلول ١٩٤٤، وانتهى إلى وضع بروتوكول الإسكندرية في ٧ تشرين أول ١٩٤٤ الذي نص على إنشاء *جامعة الدول العربية* من الدول العربية التي تقبل الانضمام إليها على أن يكون للجامعة مجلس يسمى *مجلس جامعة الدول العربية*، تمثل الدول الأعضاء على قدم المساواة^{١٨٠}.

^{١٧٨} مفيد محمود شهاب. *جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨. ص ١٦.

^{١٧٩} سيد نوفل. *العرب المشترك: ماضيه ومستقبله*. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٨. ص ٧.

^{١٨٠} المصدر السابق. ص ٨.

ولأن فلسطين لم تكن دولة مستقلة بعد، لم تتلق دعوة رسمية لحضور المؤتمر، واكتفى المؤتمر بحضور ممثل مستقل تولى شرح الموقف الفلسطيني. واتخذ مجلس الجامعة قرارات عديدة خاصة بفلسطين أهمها ما يتعلق بقضايا الهجرة والمقاطعة للمنتجات اليهودية وانتقال الأراضي. لكن هذه القرارات لم تكن بمستوى القضية ولم تحظ بأية فاعلية^{١٨١}.

وجاءت حرب ١٩٤٨ لتخلف آثارها في الحياة العربية، ولتكشف للعرب عن تأمر القوى الاستعمارية وتضامنها مع الصهيونية لإنشاء دولة إسرائيل - في إطار تجاوز كثيرا إطار مشروع التقسيم - وحمايتها، وما صاحب ذلك من ضعف وعجز في الصف العربي، وتقصير الأنظمة العربية في الدفاع عن فلسطين، الذي نتج عنه الهجرة القسرية للفلسطينيين باتجاه الدول المجاورة التي نسبت إسرائيل إليها تشجيع اللاجئين على الهجرة والقبول بتوطينهم^{١٨٢}، وادعت "أن الدول العربية رأت في اللاجئين الفلسطينيين سلاحا سياسيا ضد اليهود، وأن بإمكانهم حشد الرأي العام الدولي ضد إسرائيل، حتى ولو تسبب ذلك في فقدان بعض اللاجئين آنذاك"^{١٨٣}. وقد سعت الأنظمة العربية إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم، كمطلب عادل للفلسطينيين وكوسيلة ضغط على الكيان الوليد، لذلك بقي اللاجئون يعيشون في ظروف غير مريحة على طول الحدود مع إسرائيل.

وفي المقابل وكما يقول الصحفي الإسرائيلي السابق ليفيا روكاح. "كانت رغبة المؤسسة الصهيونية الحاكمة في ممارسة ضغط متواصل على الدول العربية لكي تريح مخيمات لاجئي حرب ١٩٤٨، إلى أبعد درجة ممكنة عن خطوط وقف إطلاق النار ولتفريقهم وبعثرتهم داخل الوطن العربي"^{١٨٤}.

سعت الدول العربية، باستثناء الأردن، للمحافظة على الهوية الفلسطينية عن طريق التأكيد على وضع الفلسطينيين كلاجئين، وذلك بهدف حفظ قضية اللاجئين ومنع إسرائيل من التهرب من مسؤوليتها عن المأساة التي يعيشها الفلسطينيون، ولنفس الأسباب منحت الأردن الجنسية للاجئين الفلسطينيين، بينما قامت معظم الدول العربية بمنحهم وثائق سفر مقدمة من جامعة الدول العربية، مع عدم السماح للفلسطينيين بازواجية الجنسية.

تم ترسيم المواقف العربية في مجلس الجامعة العربية من خلال المصادقة على بروتوكول الدار البيضاء^{١٨٥}، الذي عبر عن التزام الجامعة العربية نحو اللاجئين الفلسطينيين وأعطاهم حق العمل والإقامة والتحرك واستثناهم من امتلاك جنسية البلد المضيقة، وأفادت القرارات الجماعية

^{١٨١} سناء محمد حمودي. "حالة نزوح الفلسطينيين (١٩٤٨)". رسالة ماجستير قدمت في الجامعة اللبنانية، عام ١٩٩٧.

^{١٨٢} عادل سمارة. حق العودة واستدخال المزمعة، ١٩٩٩. ص ٣٠.

^{١٨٣} بني موريس. اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة، ١٩٩٥. ص ٥٥.

^{١٨٤} ليفيا روكاح. "إسرائيل وإرهاب الدولة"، مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد التاسع، ربيع ١٩٨٠. ص ٢١.

^{١٨٥} اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات. ص ٢٦.

والفردية الصادرة عن الدول العربية بحق الفلسطينيين الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية والحق بالدخول والخروج من أراضي الدولة المضيفة، كما أكدت دول الجامعة العربية أنه يجب معاملة حاملي الوثيقة الفلسطينية في أراضي دول الجامعة العربية كمعاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة^{١٨٦}.

وقد صدر بعد بروتوكول الدار البيضاء العديد من القرارات التي تم التأكيد فيها على نفس المواقف السابقة، ورغم ذلك لم تقم الدول العربية بتطبيق هذه القرارات بشكل كامل وثابت بل تبنت قرار جامعة الدول العربية رقم ٥٠٩٣ في العام ١٩٩١ الذي اشترط معاملة الفلسطينيين حسب الأحكام والقوانين المعمول بها في كل ولاية^{١٨٧}. ولكنه من غير الواضح فيما إذا كان القرار ٥٠٩٣ قد ألغى بروتوكول الدار البيضاء أم لا؟. ولكنه من غير المشكوك به أنه قام في الواقع بإضعاف الالتزامات القانونية المشمولة فيه.

استمرت الجامعة العربية بالدعوة إلى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد حقهم في العودة وحصولهم على تعويضات عن ممتلكاتهم التي فقدوها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. وبقيت تصر على أن إسرائيل تتحمل المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما أنها تحمل الدول الأوربية والولايات المتحدة مسؤولية انحيازها الكامل لإسرائيل، ونادت بضرورة إيجاد آليات لتطبيق قرار حق العودة ودفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين وفق القرارات الدولية^{١٨٨}.

رغم قرارات مجلس الجامعة العربية والمواقف السياسية المعلنة للدول العربية من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ورغم دعوة العرب إلى تطبيق حقهم بالعودة وفق الشرعية الدولية إلا أن هذا التأييد والمناصرة أتخذ مناحي مختلفة من قبل الدول المضيفة للاجئين. ففي الأردن تحمل المسألة طابعا مركبا، فاللاجئون يتمتعون بالمواطنة الأردنية. من هنا فإن الأردن يتبنى حقوق الفلسطينيين باعتبارهم مواطنين و من ضمنها الحق الفردي في العودة والتعويض ، وكذلك حق الأردن في التعويض عن الأعباء التي تحملها طوال تلك الفترة.

أما في بلد كسورية فإن التضامن الشعبي والرسمي مع قضية العودة لا تحف به مخاوف تذكر وذلك لقلّة عدد اللاجئين مقارنة بعدد السكان ، ولاندماجهم في نسيج المجتمع والاقتصاد، وإذا كان هناك مخاوف فإنها تتعلق بالطبيعة السياسية والاستراتيجية للحل النهائي.

^{١٨٦} اللاجئين الفلسطينيين: حقائق وإحصائيات، ص ٢٦.

^{١٨٧} اللاجئين الفلسطينيين: حقائق وإحصائيات، ص ٢٦.

^{١٨٨} صحيفة القدس ، " كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد في افتتاح أعمال مؤتمر مستقبل فلسطين الشتات " ، ١٢/٩/٢٠٠٠، ص ٩.

فيما تتوزع في لبنان المواقف بين التيارات اليسارية والإسلامية التي تؤكد على حق العودة وتدعو إلى تمتعهم بالحقوق المدنية إلى حين تأمين ظروف ممارستهم لحق العودة، يقابل ذلك تيارات متشددة تنكر على اللاجئين حق ممارسة حياة مدنية طبيعية، وتعتبر أن الضغوط عليهم من شأنها دفعهم للتشديد على المطالبة بحقهم بالعودة.^{١٨٩}

وسنلقى الضوء في الفصل الرابع على دور الدول العربية في تمكين اللاجئين من ممارسة حق العودة، في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية المتعددة الأطراف، إلى جانب دور الدول المشاركة في اللجنة الرباعية بشأن النازحين التي تشكلت في آذار ١٩٩٥.^{١٩٠}

خامسا : الموقف الإسرائيلي من مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

عبرت المواقف الإسرائيلية قبل ١٩٤٨ عن برنامج واضح للترحيل والاستيلاء على الأراضي وعدم السماح بالعودة، وكان تنفيذ المخططات الصهيونية يتمتع بغطاء من الانتداب البريطاني مقابل العجز العربي الفلسطيني عن مواجهة هذه المخططات. واعتقد الكثيرون من السياسيين اليهود بأن الترحيل يجب أن ينفذ بشكل منظم وعلى أساس اتفاق بين الدول العربية وبين الحركة الصهيونية ويجب أن يشتمل على دفع تعويضات وخطط لإسكان المرحلين. فقد أدلى بن غوريون بأقوال واضحة في هذا الموضوع أثناء اجتماع للوكالة اليهودية في حزيران ١٩٣٨ قال: " المخرج لحل مسألة العرب تكمن في التوقيع على اتفاقية مع الدول العربية لإخراج العرب من الدولة اليهودية"^{١٩١}، وكتب حول توصيات لجنة بيل: " إن مبدأ الترحيل القسري للعرب قد يمنحنا شيئا لم يسبق أن كان لنا، لا في عهد الهيكل الأول ولا في عهد الهيكل الثاني"^{١٩٢}.

اندفعت موجات اللاجئين بعد اندلاع الحرب عام ١٩٤٨، وعجلت بها المجازر التي ارتكبت في مناطق مختلفة لتسريع الترحيل وتضخيم موجات الهجرة ولردع الفلسطينيين من التفكير بالعودة، لهذا السبب استمرت المجازر ترتكب حتى بعد قيام إسرائيل بسنوات.

^{١٨٩} محمود الرماوي. قضية اللاجئين: لب النزاع العربي الإسرائيلي، صحيفة الأيام ٢١/١/٢٠٠١.

^{١٩٠} سليم حمادي. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. ص ٦٠.

^{١٩١} بني موريس. طرد الفلسطينيين. ص ٦٢.

^{١٩٢} المصدر السابق، ص ١٣٦.

وأول محاولات العودة كانت من اللاجئين الفلسطينيين الذين رحلوا إلى قرى مجاورة، حيث قوبلت محاولاتهم بالعودة إلى قراهم وبيوتهم بالرفض من قبل قادة الهجانا والسلطات المحلية اليهودية.

وفي أيار ١٩٤٨ بدأت الدول العربية حملة استهدفت السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم بعد أن شعرت بفداحة مشكلة اللاجئين السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي ترتبت عن الترحيل الجماعي. تبعه تدخل الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في قضية فلسطين. إلى جانب ضغط الولايات المتحدة الأميركية، بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم. هذه الضغوطات التي استمرت طوال النصف الثاني من عام ١٩٤٨ والتي أثمرت عن صدور قرار بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨.

تمحور الموقف الإسرائيلي حول الإصرار بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية إنسانية ويجب معالجتها في هذا النطاق فقط. من هنا تجاوزت الحكومة الإسرائيلية آنذاك، في مبدأ القبول بالمشاركة في دفع معونات مالية مع دول أوروبية غربية للمساهمة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات داخل الدول العربية المجاورة والعمل على تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية^{١٩٣}.

ومن جهة ثانية، أبدت الحكومة الإسرائيلية، استعدادها للسماح بعودة ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني إلى قراهم في عام ١٩٤٩، ثم ما لبثت أن تراجعت عن استعدادها بحجة رفض الجانب العربي قبول المبادرة^{١٩٤}. وكانت موافقة إسرائيل على دفع التعويض للاجئين، مشروطة بأن لا يحتسب التعويض فريداً، بل على أساس جماعي لتعويض توطين اللاجئين في الدول المضيفة، على أن يتوفر المبلغ من المجتمع الدولي وبإشراف منظمة دولية وأصررت إسرائيل على ضرورة احتساب الممتلكات التي فقدها اليهود أو التي دمرت خلال حرب ١٩٤٨ من التعويضات.

في أواسط الخمسينات ربطت إسرائيل التعويض بإنهاء المقاطعة العربية وإبرام اتفاق شامل مع الحكومات العربية وكانت الموافقة على هذه المطالب مستحيلة عندما عرفت، واستخدمتها إسرائيل ذريعة لمصادرة ممتلكات الفلسطينيين، ومنع اللاجئين من العودة، وإحلال مهاجرين يهود مكانهم، وبقي هذا النمط من التعامل سائداً في المناطق المحتلة حتى الوقت الحاضر^{١٩٥}. بقي الإسرائيليون متمسكون باستحالة قبول عودة اللاجئين، لأنها مشكلة غير قابلة

^{١٩٣} سليم تماري. الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، تموز ١٩٩٥. ص. ٩.

^{١٩٤} شلومو غازيت. "قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي". مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٢٢، ١٩٩٥. ص. ٣٧.

^{١٩٥} إيليا زريق. اللاجئون الفلسطينيون. ص. ٩٨.

للحل والعبارة لشمعون بيرس الذي يضيف: أن ممارسة حق العودة قد يسمح لعدد كبير من الفلسطينيين بالعيش في إسرائيل بحيث لن تجد حكومة إسرائيل توافق بأن يمارس هذا الحق، الذي يتعارض وحق إسرائيل في تقرير مصيرها.^{١٩٦}

ناشد ننتياهو^{١٩٧} الغرب أن يضغطوا على العرب لحملهم على التخلي عن حلم حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لأن تحقق الأمل بعودة آلاف اللاجئين سيؤدي إلى انهيار دولة إسرائيل. ويذهب شمعون بيرس في كتابه " نحو شرق أوسط جديد" إلى حد الاقتراح على الفلسطينيين أن يضعوا أنفسهم مكان الإسرائيليين، والتساؤل إذا ما كانوا يقبلون بممارسة هذا الحق. و بعد عام من توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٤ أصدرت الحكومة الإسرائيلية وثيقة^{١٩٨} أوجزت فيها مواقفها التي كررتها مرارا منذ سنة ١٩٤٨:

- أن مسألة لاجئي ١٩٤٨ كانت من صنع الدول العربية المجاورة.
 - أن نحو ٦٠٠ ألف لاجئ يهودي اضطروا في بداية الخمسينات إلى الهرب من الدول العربية وطلب الحماية من إسرائيل.
 - إن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا في حرب ١٩٤٨ و ١٩٦٧ هو اقل كثيرا مما زعم الجانب العربي.
 - إن تعرف اللاجئ وفق قرار الأمم المتحدة ١٩٤٨ " الدورة الثالثة " كان غير دقيق ومختلفا عن التعريفات القانونية الدولية الأخرى لماهية اللاجئ.
 - وفقا للمواثيق الدولية، فإن حق العودة ملك المواطنين أو على الأقل ملك المقيمين إقامة دائمة في الدولة.
 - لم يكن اللاجئين الفلسطينيون قط مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة في دولة إسرائيل، فقد هربوا قبل إنشاء الدولة سنة ١٩٤٨، و قبل أن تصبح المناطق التي أقاموا بها تحت السيطرة الإسرائيلية عام ١٩٦٧.
- في الواقع أن مختلف الاستراتيجيات التي وضعها ممثلو إسرائيل لا تهدف إلا إلى تأجيل موعد البحث الجدي لقضية حق العودة لذلك ليس من المستغرب أن تكون هذه المسألة في

^{١٩٦} شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد. (ترجمة مصطفى كيهنا). الناصرة: دار النهضة، ١٩٩٤. ص ١٧٢.

^{١٩٧} بنيامين ننتياهو. مكان تحت الشمس. عمان: دار الجليل، ١٩٩٧. ص ٦٠.

^{١٩٨} صحيفة القدس. "اللاجئون الفلسطينيون وموقف إسرائيل منهم"، بتاريخ ١١/٩/١٩٩٩. ص ٢١.

^{١٩٩} نواف العامر. "دراسة حول اللاجئين الفلسطينيين". صحيفة القدس، ١١/٩/١٩٩٩. ص ٢١.

الاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من المسائل التي لم يتم التطرق إليها إلا في أثناء المفاوضات النهائية، فقد نصت المادة الخامسة في البند الثالث في إعلان المبادئ: "أن المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستغطي المسائل الباقية ومنها مسألة اللاجئين" مع التأكيد في المادة الخامسة من الاتفاق الموقع في ١٣/٩/١٩٩٣، بأن: "السلطات الفلسطينية تتحمل مسؤولية المطالب الفردية القائمة على حق العودة، ويعود للسلطة الفلسطينية وحدها تحديد من هو فلسطيني".

وأنت المشاريع الأميركية المقترحة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في التسوية الدائمة، لتبدو أقل سوءاً من المشاريع الإسرائيلية لدواع تتعلق بالمناورات والمحاولات للظهور بمظهر الوسيط. إن آخر المشاريع الأميركية طرح في "قمة كامب ديفيد" كمحاولة للعمل من وراء ظهر المجتمع الدولي، لتجاوز قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبعد تحقيق هذا الهدف، تتم العودة إلى مجلس الأمن لإعطاء الشرعية اللازمة للمشروع الأميركي الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية^{٢٠١}.

سادساً: دور العالم الثالث والتجمعات الإقليمية

لقد غاب موقف العالم الثالث عن أحداث القضية الفلسطينية وتطوراتها حتى مطلع الستينات. وقد يعود ذلك لكون معظم هذه الدول حديثة الاستقلال، إلى جانب أن الدول العربية لم تعمل مبكراً على تقوية الروابط معها. إلا أن هذا الأمر لم يمنع القضية الفلسطينية من أن تأخذ موقعا مميزا في مؤتمرات التجمعات ومنظماتها الإقليمية وبخاصة على صعيد تنسيق المواقف في المحافل الدولية.

موقف حركة عدم الانحياز

تأسست حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١م في بلغراد، وقد حضر المؤتمر التأسيسي الأول خمس وعشرون دولة، عشر منها عربية، وباستثناء يوغوسلافيا فإن الدول المجتمعة هي دول آسيوية وأفريقية. ومنذ اليوم الأول لانطلاقتها في مؤتمر بلغراد، أعلنت الحركة دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه للتحرر من الاستعمار الصهيوني، وأيدت حقوقه. ففي مؤتمرها الأول ناقش قادة عدم الانحياز القضية الفلسطينية، كواحدة من المشكلات الدولية الدقيقة التي تحتاج إلى عمل سريع يقوم على المسؤولية والواقعية. وفي القمة الثانية عام ١٩٦٤م نوقشت القضية الفلسطينية ضمن البند الخاص بتحرير البلاد المستعمرة واستئصال الاستعمار بشكليه القديم والجديد وكذلك

^{٢٠٠} سنطرق لذلك في الفصل الرابع. ص ١٠٤ .

^{٢٠١} حبيب قهوجي. "جوهر التصور السلام الإسرائيلي للسلام". صحيفة الأيام، ١١/٣/٢٠٠١. ص ١٥.

الإمبريالية^{٢٠٢} وفي قمة لوساكا- عاصمة زامبيا- عام ١٩٧٠م، تم قبول منظمة التحرير الفلسطينية في الحركة بصفة مراقب، وتم التنديد باحتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧م.

في ٢٨ / ٦ / ١٩٦٧ قدمت مجموعة من دول عدم الانحياز مشروعاً للأمم المتحدة دعى إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة في حزيران ١٩٦٧م، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يدعوان إلى حل عادل لقضية اللاجئين^{٢٠٣}. وشكلت القضية الفلسطينية في السنوات اللاحقة أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال مؤتمرات القمة للحركة، فقد تم قبول منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ عضواً كاملاً في الحركة.

كانت لغة الحركة تزداد حدة تجاه إسرائيل ومواقفها المتعنتة، وقد شكلت قمة هافانا بكوبا عام ١٩٧٩ ذروة القوة في الموقف، فقد أعلن المؤتمر أدانت لإسرائيل، وتأييده لحقوق الشعب الفلسطيني عندما: *أكد المؤتمر من جديد أن الاحتلال الصهيوني واغتصاب فلسطين وحقوق شعبها يشكلان جوهر الصراع في الشرق الأوسط*^{٢٠٤} وقد التزمت قمة نيودلهي بالهند التي عقد عام ١٩٨١م بالمواقف ذاتها. وبدأ صوت هذه المنظمة بالخفوت وفعاليتها بالانتهاء بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء القادة المؤسسون. ومما هو جدير بالملاحظة التناقض الكبير بين البيانات الختامية الخطابية الصادرة عن مؤتمرات القمة للحركة، وبين المواقف التي كانت تتخذها الدول الأعضاء في هذه الحركة بشكل منفرد. حيث لم تلتزم جميع الدول الأعضاء بمقررات المؤتمرات، فكثير من هذه الدول كانت تحرص على الحفاظ على علاقة جيدة مع إسرائيل، وإقامة علاقات طيبة معها.

موقف منظمة الوحدة الأفريقية

لعل غياب الموقف الأفريقي الواضح من أحداث القضية الفلسطينية وتطوراتها في الفترة الممتدة ما بين أعوام ١٩٤٨ وحتى مطلع الستينات، يعود لكون معظم هذه الدول لم تكن قد أحرزت استقلالها، ولم تكن كذلك منظمة الوحدة الأفريقية قد أسست بعد، كما أن النشاط الإسرائيلي في هذه الدول سبق استقلالها، حيث مارست إسرائيل نشاطها من خلال التعاون مع القوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على أفريقيا آنذاك^{٢٠٥}. وخرجت منظمة الوحدة الأفريقية إلى

^{٢٠٢} الموسوعة الفلسطينية . المجلد السادس . ص ٦٣ .

^{٢٠٣} منير المحور . ص ٧٨ .

^{٢٠٤} الموسوعة الفلسطينية . المجلد السادس . ص ٦٣ .

^{٢٠٥} المصدر السابق . ص ٦٤ .

حيز الوجود بعد المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقد في أديس أبابا بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٦٣م، بناء على دعوة إثيوبيا لثلاثين دولة أفريقية مستقلة^{٢٠٦}.

لم تكن مواقف منظمة الوحدة الأفريقية من القضية الفلسطينية ثابتة، بل تغيرت من فترة إلى أخرى. ففي الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٦٣-١٩٦٧م، لم ترد أية إشارة للقضية الفلسطينية في مقررات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولم تفلح الدول العربية الأفريقية في إدارجها على جدول الأعمال لأي من الاجتماعات التي حدثت خلال هذه الأعوام. ويبدو أن هذا يعود إلى النفوذ الواسع الذي تمتعت به إسرائيل في الدول الأفريقية، وكذلك لانشغال هذه الدول بمشاكلها الخاصة. هذا الموقف شهد شيئاً من التغيير خلال الأعوام ١٩٦٧-١٩٧٣م، حيث شهدت القمة التي عقدت في الجزائر عام ١٩٦٨م تحولاً واضحاً تجاه القضايا العربية، فعلى الرغم من النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي المحموم، فقد أدان المؤتمر العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، وطالب المجتمعون بانسحاب الجيوش الأجنبية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م. وتساعدت حدة المواقف الأفريقية المساندة للحقوق العربية في السنوات التالية، وكثرت دعوات المؤتمرات إلى ضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني، والدعوة لإحلال سلام عادل وشامل. وبعد حرب تشرين عام ١٩٧٣م ندد المؤتمر بإسرائيل لعرقلتها الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي، وأعلن عدم اعترافه بالتغييرات الإسرائيلية في الأراضي العربية. وتمشياً مع هذه السياسة قدمت أفريقيا مشروعاً لحل مشكلة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧١م، عرف باسم مشروع *حكماء أفريقيا* يدعو إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٧٢٤٢ بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م ويؤمن حلاً عادلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وتعتبر المعاهدة المصرية الإسرائيلية "اتفاقية كامب ديفيد" محطة أخرى في مواقف منظمة الوحدة الأفريقية. فعلى الرغم من أن الموقف الإفريقي لم يتأثر كثيراً بالاتفاقية، ففي دورة مجلس الأمن العادية السادسة عام ١٩٧٩م^{٢٠٨}، أصدر قراراً خاصاً بالقضية الفلسطينية، يستنكر فيه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويؤكد دعم المنظمة غير المشروط للحقوق الفلسطينية، إلا

^{٢٠٦} الموسوعة الفلسطينية . المجلد السادس. ص ١٠٥.

^{٢٠٧} منير المحور. مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥. ص ١٢٨.

^{٢٠٨} المصدر السابق. ص ١٢٩.

أن انتقال مصر كبرى الدول العربية، وإحدى أعضاء المنظمة إلى معسكر السلام أدى إلى فتور وانحسار في زخم مواقف المنظمة^{٢٠٩}.

ومع أن نمو وتطور العلاقات بين الدول العربية- لاسيما الأفريقية منها- والدول الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية وكذلك دعمها لحركات التحرر الأفريقية، أدى إلى التأثير بشكل إيجابي على موقف هذه الدول من القضية الفلسطينية، إلا أن العرب لم يستطيعوا بلورة موقف عربي موحد تجاه أفريقيا وذلك لضعف دور جامعة الدول العربية.

عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، لم يكن بين الدول الـ "٥١" الموقعة على الميثاق سوى أربع دول أفريقية "أثيوبيا، مصر، ليبيريا، وجنوب أفريقيا"، وحتى عام ١٩٦٣ وصل عدد الدول الأفريقية التي انضمت إلى الأمم المتحدة إلى "٣٢" دولة، وهي الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومع عام ١٩٨٥م وصل العدد إلى "٥١" دولة أفريقية منها تسع دول عربية^{٢١٠}. وعلى الرغم من أن الدور الأفريقي على المسرح الدولي مرتبط بوجود منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣م، إلا أن الدول التي كانت قد استقلت قبل ذلك كان لها مواقف متفاوتة من القضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي عارضت إثيوبيا قرار التقسيم رقم ١٨١ أيدته ليبيريا في الجلسة الثانية ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ استجابة للضغوط الأمريكية، وكذلك فقد أيدت ليبيريا وعارضت إثيوبيا قرار الأمم المتحدة رقم ٢٣٧ الذي صدر عام ١٩٤٩م والقاضي بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة^{٢١١}.

من خلال استعراض مواقف الدول الأفريقية من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتطورات الهامة التي مرت بها القضية يتضح ما يلي:

□ حتى عام ١٩٦٧ امتاز الموقف الأفريقي بالتذبذب وعدم الوضوح وعدم المبدئية، فكثير من الدول كانت مواقفها متأرجحة، تؤيد تارة، وتعارض تارة، وتقف محايدة تارة أخرى، لكن يبدو أن مجموعة من هذه الدول كانت تحرص على معارضة القرارات التي تكون لمصلحة الفلسطينيين، وتتجنب الصدام مع إسرائيل مثل "ليبيريا مدغشقر، وليسوتو، وملاي"، في المقابل تميزت مواقف بعض الدول بالإيجابية ومساندة القرارات المنصفة للفلسطينيين مثل: "تنزانيا، ومالي، وبورندي وغينيا، وأثيوبيا".

^{٢٠٩} تريم حداد. القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٨. عمان، ١٩٨٨. ص ٨٣.

^{٢١٠} الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، ص ٦٥.

^{٢١١} المصادر السابق، ص ٧٠.

□ بعد عام ١٩٦٧م أصبحت المواقف أكثر وضوحاً، وبدأ الموقف الأفريقي يميل إلى دعم القضية الفلسطينية بشكل واضح، حتى وصل إلى قطع بعض الدول الأفريقية لعلاقتها مع إسرائيل عام ١٩٧٣م، فأنحسر النفوذ لدبلوماسي الإسرائيلي في العديد من الدول الأفريقية، مما ساعد منظمة التحرير الفلسطينية على التركيز في العمل الدبلوماسي على أفريقيا في تلك الفترة. وقد نتج عن ذلك فتح مكاتب فلسطينية على أراضي بعض الدول الأفريقية^{٢١٢}.

□ منذ عام ١٩٧٧م، رفعت إسرائيل شعار *عائدون إليكم يا أفريقيا*، وبذلت الجهود لإنهاء القطيعة الأفريقية التي لم تدم طويلاً، إلى أن استأنفت العلاقات عام ١٩٨٦م مع كل من "زائير، ليبيريا، الكامرون، وساحل العاج" وبدأ النشاط الإسرائيلي الاقتصادي والسياسي يعود بشكل قوي إلى أفريقيا^{٢١٣}، واستطاعت أن توثق علاقاتها بعدد كبير من الدول الأفريقية مستخدمة الاقتصاد والمال، ومستغلة حالة الفقر والتخلف للعديد من هذه الدول. وفي بحث صادر عن مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، يعيد المركز قوة العلاقة الإسرائيلية- الأفريقية إلى:

- ١- التراث الحضاري الغربي الذي تشربته القيادات الأفريقية.
- ٢- الدعم الاستعماري للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا قبل استقلال الدول.
- ٣- افتقار الدول الأفريقية "المستقلة حديثاً" إلى الخبرة والتمرس بالحكم والأعياب السياسية.
- ٤- الحاجة للأطر الفنية والعلمية.
- ٥- غياب المنافسة العربية الحقيقية.

إن للسياسة الغربية ثوابت محددة تجاه المنطقة العربية ومحيطها الشرق أوسطي وفلسطين محط الأنظار في المنطقة فيها. فالولايات المتحدة تمكنت من إزاحة النفوذ الأوروبي من المنطقة، وتأثيره على تقرير السياسة الدولية حول القضية الفلسطينية، والتسليم للولايات المتحدة بالزعامة الدولية وتهميش دور القوى الدولية الأخرى كالأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية والتجمعات الإقليمية الأخرى.

وحاولت أوروبا وهي تحت مظلة الهيمنة الأميركية أن يكون لها دور مؤثر في مجرى التسوية السياسية لقضية فلسطين، يتلاءم مع حجم الدور الاقتصادي المساهم في دعم الاقتصاد

^{٢١٢} طلال أبو عفيفة. الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية ١٨٩٧-١٩٩٧م. القدس: الطبعة الثانية، ٢٠٠٠. ص ٢٥٢.

^{٢١٣} تريز حداد، ص ٧١.

الفلسطيني. أما التجمعات الإقليمية فبعد انقراط عقدها وفقدانها لمبررات تشكلها، بقي نشاطها محصوراً في مؤتمراتها والبيانات الصادرة عنها.

إن الولايات المتحدة تعمل جاهدة لمنع أي دور فعلي تلعبه أوروبا في الشرق الأوسط، اعتماداً على التحولات الدولية، ومن ثم فإن إقامة تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل يأتي في سياق الاتجاه العام للتداخل والتكامل الدولي والإقليمي، وفي إطار "إعادة هيكلية" المنطقة على أساس جديد^{٢١٤} بحسب تعبير مارتن أندريك أحد منظري السياسة الخارجية الأميركية. واعتبار القضية الفلسطينية قضية ثانوية مقارنة بالأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة.

وعلى صعيد آخر فإن الاستراتيجية الأميركية يبدو أنها تابعت نجاحاتها بأن استطاعت ثني أصدقائها في أوروبا واتباعها في المنطقة العربية عن لعب دور مؤثر وملمس في دعم القضية الفلسطينية، بل وعطلت الهيئة الدولية ومجلس الأمن عندما استخدمت الفيتو لمنع حماية الشعب الفلسطيني، لتؤكد أن لها اليد الطولي في رسم السياسة الدولية تجاه القضية الفلسطينية وبما يتلاءم مع التحالف الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي.

وخلاصة القول فإن الموقف الأميركي، يشكل امتداداً لما تضمنه الولايات المتحدة من مواقف وسياسات مسبقة بخصوص الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.^{٢١٥}

^{٢١٤} حسين معلوم، "التحالف الأميركي - الإسرائيلي"، صحيفة القدس، ١/٣/٢٠٠٠.

^{٢١٥} هشام فرارحة، "الخيال الموقف الأميركي"، صحيفة الأيام، ١٠/٤/٢٠٠١م.

الفصل الرابع: حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات.

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أعقد القضايا المطروحة للتفاوض، لتشابكها مع قضايا التفاوض الأساسية الأخرى التي لا تعني طرفي النزاع المباشرين فقط، بل تتعداهما لتشمل أطرافاً إقليمية ودولية أخرى تعاملت مع قضية اللاجئين منذ نشوئها وساهمت بطرح مشاريع لحلها خلال الخمسين سنة الماضية، والتي لم يكتب لها النجاح. وقد ولد ذلك تقديرات لدى هذه الأطراف، بأن أية تسوية لا تتضمن حلاً لقضية اللاجئين لن تجلب السلام والاستقرار للمنطقة. مع بدء العملية التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التي انطلقت في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، الذي عقد برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تم دفع العملية التفاوضية في اتجاهين متصلين: مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية مجاورة لها على حدة، ومفاوضات متعددة تشمل خمس مجموعات عمل تعالج قضايا الأمن واللاجئين والبيئة والمياه^{٢١٦}.

وعليه، فمنذ نهاية ١٩٩١، أصبحت مسألة اللاجئين الفلسطينيين موضوع نقاش في جدول أعمال مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ضمن المسار المتعدد الأطراف^{٢١٧}. لذا، فإنه من الصعب التكهن عن تأثير المراحل المبكرة من عملية السلام على قضية اللاجئين الفلسطينيين، خاصة وأن هذه القضية أصبحت من بين قضايا المرحلة النهائية، مما ولد إحساساً بالتجاهل، وأثارت مشاعر القلق وعدم الأمان لدى قطاعات واسعة من اللاجئين، خاصة لدى من هم في الدول المضيفة للاجئين^{٢١٨}.

أولاً: مشاريع توظيف اللاجئين الفلسطينيين.

لقد سعت الصهيونية بشكل حثيث لإيجاد شركاء في الغرب و في البلاد العربية لمساعدتها في تنفيذ توظيف اللاجئين، وكنتفتها واتسعت المساعي خلال الحرب العالمية الثانية، كما يتضح في المذكرة التي بعث بها بن غوريون إلى لجنة الأعمال الصهيونية بتاريخ ١٧/١٢/١٩٣٨، التي قال فيها: **"سنعرض على العراق عشرة ملايين جنيه فلسطيني، مقابل إعادة توظيف مائة ألف عائلة عربية من فلسطين في العراق"**^{٢١٩}.

^{٢١٦} عباس شبلان، "مسيرة السلام وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثانية، العدد ٦، ١٩٩٥. ص ٢٣.

^{٢١٧} إيليا زريق، ص ١٧.

^{٢١٨} عباس شبلان، ص ٢٦.

^{٢١٩} نور الدين مصالحة، ص ١٠٥.

خلال زيارة الجنرال باترين هولي ممثل روزفلت الشخصي لفلسطين عام ١٩٤٣، عرض الصهاينة خطتهم لترحيل جزء من الفلسطينيين إلى العراق وطلبوا العون المادي لتنفيذها، كما أظهرت وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي أميط اللثام عنها عام ١٩٨٥ والتي اطلع عليها الباحث أحمد أبو شلال واستعان بها في دراسة عن نشأة فكرة التوطين في العراق.^{٢٢٠}

إن فكرة التوطين في الفكر الصهيوني تعود إلى ما قبل قيام إسرائيل، عندما اعتقد الإسرائيليون والولايات المتحدة والأوروبيون، أن العراق هو البلد النموذجي لتوطين الفلسطينيين، بسبب مساحته الكبيرة وقلة عدد السكان فيه ولبعده عن بؤر الصراع، كذلك كون الفلسطينيين من المسلمين السنة الذي من شأنه أن يحد من التوغل الشيوعي ويخلق حالة من التوازن الطائفي في المنطقة.

المشاريع العربية

كانت هناك حالات تقاطعت فيها مواقف بعض الحكام العرب من مشاريع التوطين مع المواقف الإسرائيلية و الغربية التي لم تجد حلاً لقضية اللاجئين سوى التوطين فعندما جاء حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ للحكم في سوريا بعد إسقاط الحكومة المدنية، بدعم واضح من الولايات المتحدة، عبر عنه ترومان عندما وصف حسني الزعيم "بالضابط العسكري والإصلاحي الوطني المثالي، الذي يمثل وجه المستقبل في الشرق الأوسط"^{٢٢١}.

واستند الزعيم إلى هذا الدعم وإلى اعتقاد البريطانيين أن نظامه الجديد في سوريا قد يكون وسيلة لاستعادة التوازن الإقليمي الذي تفسخ مع انتهاء الانتداب على فلسطين، وعامل مساعد لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها مصدر لعدم الاستقرار السياسي. وكان البريطانيون والأميريكيون يتوقون ويتطلعون إلى التحرك من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة إعادة التوظيف الدائم بتنفيذ مشروع الجزيرة كطريقة للجمع بين التطوير الاقتصادي والحل السياسي لمشكلة اللاجئين^{٢٢٢}.

واقترح حسني الزعيم أنه بالإضافة إلى استيعاب ربع مليون لاجئ فلسطيني في سوريا، كمساهمة في حل مشكلة اللاجئين، فإن مشروعاً بتمويل من الخارج على هذا النطاق سوف يعطي ميزات لسوريا، مثل توسيع منطقة الزراعة باستصلاح الأراضي، وتحديث الإنتاج الزراعي، و البنية التحتية للمباني، ورفع مستويات المعيشة للجزيرة. وتوافق هذا العرض مع تفكير إدارة ترومان

^{٢٢٠} أحمد أبو شلال. "اللاجئون الفلسطينيون في العراق". صحيفة القدس، بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٠.

^{٢٢١} ناهج حرار. المحررة القسرية الفلسطينية. ص ١٢٣.

^{٢٢٢} المصادر السابق. ص ١٢٤.

حول الحاجة لضمان حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بمساعدات فنية ومادية أميركية تعمل على خلق فرص عمالة، وتحسين الوضع الاقتصادي المحلي، وتطوير صناعات جديدة. واعتبر منسق اللاجئين الفلسطينيين آنذاك، جورج ماغي **George McGhee** هذا العرض أحد أفضل العروض لحل مشكلة اللاجئين، وكان يعتقد دائما أن هذا سيغير مسار تاريخ الشرق الأوسط جذريا لو خرج أحد العروض إلى حيز الوجود، ويلقي **McGhee** مسؤولية فقدان هذه الفرصة تحديدا على إسرائيل، فالزعيم واجه مصاعب جمة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع إسرائيل، وشعر أنه لا يستطيع إعطاء تنازلات حول اللاجئين الفلسطينيين دون مقابل من إسرائيل التي لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات، لاعتقاد بن غوريون آنذاك أن اتفاقات وقف إطلاق النيران كافية لأغراض إسرائيل، وهي ليست بحاجة لأن تجهد نفسها أكثر من اللازم في السعي من أجل السلام^{٢٢٣}، وقد اعترف الموظفون الإسرائيليون المسؤولون عن ملف اللاجئين، أمثال عزرا دانيين ويهوشع بالمون، بأهمية عرض حسني الزعيم، وأعجبوا بالقدرة الاستيعابية لمنطقة الجزيرة لاحتواء عدد كبير من اللاجئين إلا أنه في خضم المحادثات التي كان يقوم بإجرائها عزرا دانيين في لندن، تناقلت الأخبار نبأ اغتيال حسني الزعيم على أيدي رفاقه العسكريين، لنتهي أوسع مشروع توطين للاجئين الفلسطينيين ارتبط بالحل السياسي آنذاك^{٢٢٤}.

وتم تنشيط الدور العربي من جديد عندما قدم الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة في ١٩٦٥/٤/٢١ مشروعا للتسوية، أقرح فيه توطين اللاجئين على ثلث أراضي فلسطين بعد إقامة دولة فلسطينية عليها، ولم يكن مصير مشروع بورقيبة أفضل من سابقه حيث لقي معارضة فلسطينية وعربية شديدة جعلته في طي النسيان^{٢٢٥}.

وجاءت المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية في وادي عربة عام ١٩٩٤ لتقتصر أساسا قانونيا لعملية التوطين، ورد في الفقرة ١٢ج حول توطين اللاجئين والنازحين في المعاهدة^{٢٢٦}. أما المحاولات التي أعقبت حرب الخليج فقد جاءت في كتابات الحقوقية الأمريكية *لارادريك* عضو اللجنة التنفيذية لمؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان في واشنطن عندما كشفت عن وجود ضغوطات أميركية إسرائيلية على العراق للقبول بخطة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين

^{٢٢٣} المصدر السابق. ص ١٢٦.

^{٢٢٤} ناجح حرار. ص ١٢١.

^{٢٢٥} وليد سالم. ص ١٠٥.

^{٢٢٦} عادل سمارة. حق العودة واستدخال المهزومة. ص ٣٨.

في لبنان على أراضيها مقابل رفع العقوبات المفروضة عليه، إلى جانب الضغوطات التي تتجه نحو دول الخليج لإجبارها على توطين ٣٠-٤٠ ألف لاجئ فلسطيني في كل منها^{٢٢٧}.

مشاريع الهيئة الدولية

بينما كانت الاتصالات بين الدول الكبرى تبحث على قدم وساق عن إمكانيات توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لهم، كانت الأمم المتحدة وبضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا، تعمل على تحقيق هدف التوطين مستخدمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي اعتمدت على تفسيرها للفقرة الثانية من المادة ١١ من القرار ١٩٤ التي تنص على: " يصدر الأمين العام تعليماته إلى لجنة التوفيق لتسهيل عودة لاجئي فلسطين، وإعادة توطينهم وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا ودفع التعويضات لهم " ^{٢٢٨}. وجاءت المادة الثامنة من القرار رقم ٣٠٢- الذي انشأ عام ١٩٥٠ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين- لتقوم بتشكيل اللجنة الاستشارية وتكليفها بالتشاور مع حكومات الشرق الأدنى، على اختيار مشاريع لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتخطيط لها وتنفيذها.^{٢٢٩} ويذهب القرار رقم ٣٩٣ إلى توضيح المقصود من مشاريع التشغيل، عندما يورد في المادة الخامسة منه ما يلي: " تطلب الجمعية العامة من الوكالة أن تؤسس صندوقا لإعادة الاندماج Reintegration Fund يستخدم لإقامة مشاريع ترغب في إقامتها حكومات الشرق الأدنى وتوافق عليها الوكالة من أجل تثبيت اللاجئين بشكل دائم والتوقف عن أعمال الإغاثة".^{٢٣٠}

في ١٠ آب ١٩٥١ دعت لجنة التوفيق الدولية الأطراف المعنية إلى مؤتمر باريس^{٢٣١}، الذي تقدم فيه رئيس لجنة التوفيق بمذكرة إلى الوفود العربية والوفد الإسرائيلي، كل على حدة، شرح فيها أهداف اللجنة من مباحثات المؤتمر الرامية إلى توطين اللاجئين ودفع التعويضات الناجمة عن الخسائر الناجمة عن القتال، ووافقت الدول العربية على مذكرة رئيس لجنة التوفيق، ولكنها أصرت على إعادة اللاجئين كشرط أساس لأية تسوية، وعلى اثر ذلك تقدمت لجنة التوفيق بمشروع للتسوية اقترحت فيه على الحكومة الإسرائيلية أن تدفع التعويضات التي تقدرها اللجنة عن الممتلكات التي يتركها اللاجئين الذين لن يعودوا. وفي تشرين الأول، رفض الوفد الإسرائيلي الاستمرار في المفاوضات وفشلت مهمة لجنة التوفيق الدولية.^{٢٣٢}

^{٢٢٧} صحيفة القدس، بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٦.

^{٢٢٨} أنظر نص القرار في الملحق رقم ٤ ص ١١٥. (إن مصطلح إعادة التوطين كما ورد في الفقرة، يفهم على انه يعني وما زال التفسير كذلك، إعادة تثبيت اللاجئين في مدنها وقراهم وربط "بالعودة" الوارد في النص).

^{٢٢٩} فالخ الطويل، ص ٦٦.

^{٢٣٠} المصدر السابق، ص ٦٦.

^{٢٣١} تمت دعوة كل من إسرائيل ومصر وسوريا ولبنان والأردن، إلى مؤتمر باريس الذي عقد، بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٥١.

^{٢٣٢} المصدر السابق، ص ٦٧.

في لبنان على أراضيه مقابل رفع العقوبات المفروضة عليه، إلى جانب الضغوطات التي تتجه نحو دول الخليج لإجبارها على توطين ٣٠-٤٠ ألف لاجئ فلسطيني في كل منها^{٢٢٧}.

مشاريع الهيئة الدولية

بينما كانت الاتصالات بين الدول الكبرى تبحث على قدم وساق عن إمكانيات توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لهم، كانت الأمم المتحدة وبضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا، تعمل على تحقيق هدف التوطين مستخدمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي اعتمدت على تفسيرها للفقرة الثانية من المادة ١١ من القرار ١٩٤ التي تنص على: " يصدر الأمين العام تعليماته إلى لجنة التوفيق لتسهيل عودة لاجئي فلسطين، وإعادة توطينهم وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا ودفع التعويضات لهم " ^{٢٢٨}. وجاءت المادة الثامنة من القرار رقم ٣٠٢- الذي انشأ عام ١٩٥٠ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين- لتقوم بتشكيل اللجنة الاستشارية وتكليفها بالتشاور مع حكومات الشرق الأدنى، على اختيار مشاريع لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتخطيط لها وتنفيذها.^{٢٢٩} ويذهب القرار رقم ٣٩٣ إلى توضيح المقصود من مشاريع التشغيل، عندما يورد في المادة الخامسة منه ما يلي: " تطلب الجمعية العامة من الوكالة أن تؤسس صندوقا لإعادة الاندماج Reintegration Fund يستخدم لإقامة مشاريع ترغب في إقامتها حكومات الشرق الأدنى وتوافق عليها الوكالة من أجل تثبيت اللاجئين بشكل دائم والتوقف عن أعمال الإغاثة".^{٢٣٠}

في ١٠ آب ١٩٥١ دعت لجنة التوفيق الدولية الأطراف المعنية إلى مؤتمر باريس^{٢٣١}، الذي تقدم فيه رئيس لجنة التوفيق بمذكرة إلى الوفود العربية والوفد الإسرائيلي، كل على حدة، شرح فيها أهداف اللجنة من مباحثات المؤتمر الرامية إلى توطين اللاجئين ودفع التعويضات الناجمة عن الخسائر الناجمة عن القتال، ووافقت الدول العربية على مذكرة رئيس لجنة التوفيق، ولكنها أصرت على إعادة اللاجئين كشرط أساس لأية تسوية، وعلى اثر ذلك تقدمت لجنة التوفيق بمشروع للتسوية اقترحت فيه على الحكومة الإسرائيلية أن تدفع التعويضات التي تقدرها اللجنة عن الممتلكات التي يتركها اللاجئين الذين لن يعودوا. وفي تشرين الأول، رفض الوفد الإسرائيلي الاستمرار في المفاوضات وفشلت مهمة لجنة التوفيق الدولية.^{٢٣٢}

^{٢٢٧} صحيفة القدس، بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٦.

^{٢٢٨} أنظر نص القرار في الملحق رقم ٤. ص ١١٥. (إن مصطلح إعادة التوطين كما ورد في الفقرة، يفهم على انه يعني وما زال التفسير كذلك، إعادة تثبيت اللاجئين في مدنها وقراهم وربط "بالعودة" الوارد في النص).

^{٢٢٩} فالخ الطويل. ص ٦٦.

^{٢٣٠} المصدر السابق. ص ٦٦.

^{٢٣١} تمت دعوة كل من إسرائيل ومصر وسوريا ولبنان والأردن، إلى مؤتمر باريس الذي عقد، بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٥١.

^{٢٣٢} المصدر السابق. ص ٦٧.

عادت الهيئة الدولية في الدورة الخامسة للجمعية العامة لتؤكد على فشلها في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، حين قررت تمديد تفويض وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى، وحتى ٣٠ حزيران ١٩٦٠. واعتبر هذا التمديد اعترافاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تسوية الوضع السياسي في المنطقة وتوطين اللاجئين عملية معقدة أكثر مما تستطيع الأمم المتحدة نفسها أن تتولاه، تاركة الأمر للدول الكبرى أن تتدخل مباشرة تحت مظلة الهيئة الدولية حين يكون ذلك مفيداً^{٢٣٣}.

جرت محادثات بريطانية أمريكية في واشنطن بتاريخ ١٧/١/١٩٥٥ حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بحثت فيها مشاريع محددة بقصد استيعابهم في البلاد المضيفة، وكان أهمها:- مشروع نهر اليرموك الذي كان من المتوقع أن يستوعب ١٥٠.٠٠٠ عامل، ومشروع بلانديفورد لتوطين اللاجئين في سوريا الذي رفض في حينه لأنه يخلي الأمم المتحدة من مسؤولية إغاثتهم، ومشروع ري سيناء لاستيعاب ٥٠.٠٠٠ لاجئ^{٢٣٤}.

وحرصت الولايات المتحدة وبريطانيا على أن لا تكونا في الواجهة عند تناول هذه المشاريع مع الدول المضيفة للاجئين، فقد رأتا أن يبدأ البنك الدولي برعاية مشاريع تهدف إلى:

- توزيع اللاجئين وبعثرتهم مما يساعد على توطينهم.

- الإسراع في تطبيق توصيات لجنة التوفيق الدولية بشأن التعويضات.

تشجيع الأنروا على الإسراع في عمليات تدريب الشباب بين اللاجئين من أجل الإسراع في استيعابهم^{٢٣٥}.

مشروع دالاس

كانت محاولات الدول الكبرى التي لم تنقطع، مكملة لجهود الأمم المتحدة في توطين اللاجئين، فالعلاقات الثنائية بين هذه الدول والدول المضيفة للاجئين، تداخلت مع الجهود الإنسانية التي كانت ترعاها المنظمة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين .

وفي إطار هذه المحاولات جاء مشروع دالاس في ٢٦ آب ١٩٥٥ عندما أدلى فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركي في ذلك الحين بتصريح حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط عبر فيه عن رغبة الحكومة الأميركية في العمل على تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل

^{٢٣٣} المصدر السابق . ص ٦٧ .

^{٢٣٤} أكرم زعبيتر . القضية الفلسطينية . ص ٢٦٣ .

^{٢٣٥} فالخ الطويل . ص ٧٩ .

والدول العربية، " تضع حداً لبؤس مليون لاجئ من الفلسطينيين المعتقلين مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية المتواجدين فيها"^{٢٣٦} ولتحقيق التوطين اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضي من خلال مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من الاستقرار والعمل عليها. ولضمان نجاح هذه الأفكار اقترح دالاس على إسرائيل دفع تعويضات للاجئين، يتم تحويلها من خلال قرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية، وأكد أن حكومة بلاده ستساهم في إقامة مشاريع الري وتحقيق التنمية المائية في المنطقة مما يساعد مباشرة على إعادة توطين اللاجئين^{٢٣٧}.

مشروع أيدين

في ٩ تشرين الأول ١٩٥٩ أعلن رئيس الوزراء البريطاني أنطوني أيدين، بأنه على استعداد لتقديم ضمانات رسمية إلى إسرائيل والدول العربية إذا تم التوصل إلى اتفاق هدفه تسوية موضوع الحدود بين الطرفين، ووعده أيدين في مشروعه بتقديم مساعدات مالية تساهم فيها دول أخرى لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين^{٢٣٨}.

مشروع جونسون

أعدت الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٩، محاولاتها لتطبيق القرار ١٩٤ بتكليف لجنة التوفيق الدولية أن تستأنف جهودها لتطبيق القرار، التي كلفت بدورها في آب ١٩٦١ الدكتور جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام، بالاتصال بالعرب والإسرائيليين لاكتشاف الوسائل العملية لمعالجة قضية اللاجئين، وكان أن قدم جونسون في تشرين الأول ١٩٦٢ مشروعاً متكاملًا تضمن النقاط التالية:-

- يخير كل رب أسرة بين العودة والتعويض بلا ضغط أو إكراه .
- يعطى اللاجئون الذين ليس لهم ممتلكات أو لا يرغبون بالعودة تعويضاً مالياً مقطوعاً يساعدهم على الاندماج في المجتمعات الجديدة .
- تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، بما فيها إسرائيل، بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات .

^{٢٣٦} الموسوعة الفلسطينية. المجلد الأول. ص ٥٤٨.

^{٢٣٧} المصدر السابق. ص ٤٥٨.

^{٢٣٨} مجموعة من المؤلفين. صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩. ص ١٢٢.

□ يتم دفع التعويضات من خلال هيئة الأمم المتحدة التي ستقوم بدور الوسيط والعدال بين الأطراف المعنية إلى أن تنتهي عملية التوطين.^{٢٣٩}

□ يطبق المشروع بصورة تدريجية .

ومن ناحية أخرى كشفت الوثائق البريطانية عن اقتراحات بريطانية أخرى لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في إيران وقبرص وليبيا^{٢٤٠}، وكذلك اهتمامها بإعطاء اللاجئين وثائق سفر تمكنهم من السفر بحثا عن العمل في بلاد العالم مثل كندا أو الولايات المتحدة.^{٢٤١}

المشاريع الإسرائيلية

قدم موشيه شاريت ، رئيس الحكومة الإسرائيلية ، مشروعا خلال زيارته للولايات المتحدة في ١٩٥٦/١١/٢١٦، ردا على المشروع الذي كان رئيس الوزراء البريطاني قد قدمه قبل عام ورفضته إسرائيل ، وجاء في مقترحات شاريت: أن إسرائيل على استعداد لجمع الأموال اللازمة من اجل تعويض اللاجئين الفلسطينيين ، وقبولها القرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في إعادة إسكانهم وتوطينهم.

في أيار ١٩٦٥، عرض ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل مشروعا في الكنيست لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل تحدث فيه عن توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم العربية الطبيعية - الدول العربية- وأن إسرائيل مستعدة للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية "توطينهم باعتبارها الحل الوحيد الذي يناسب مصالحهم الأساسية والحقيقية ويناسب المصالح الإسرائيلية أيضا".^{٢٤٢}

وفي عام ١٩٦٨، كرر آبا ايبان وزير خارجية إسرائيل آنذاك طرحا مشابها، عندما دعا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر تحضره الدول في الشرق الأوسط والدول المساهمة في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة على دمجهم بالمجتمعات الموجودين فيها،

^{٢٣٩} الموسوعة الفلسطينية. المجلد الثاني. ص ١١٠-١١١.

^{٢٤٠} نور الدين مصالحة. ص ٣٤. (عمل كل من فايتس ودانين وساسون) سفير إسرائيل السابق في إيطاليا ولاحقا تيدي كوليك ، لتطبيق خطة التوطين في شمال إفريقيا وتجنيد الأموال اللازمة لتنفيذها ، وطبقا لدانين فإن اتفاقا أبرم مع وزراء في الحكومة الليبية يتم على أساسه توطين اللاجئين الفلسطينيين بعد الاتفاق مع الأردن بمحيرة الفلسطينيين منها عبر سوريا ولبنان والإبحار إلى ليبيا).

^{٢٤١} فالخ الطويل . ص ٧٩. (جاء في الوثيقة البريطانية رقم VE 1824/95-96 أن أحد أعضاء البرلمان البريطاني، قد فاتح الأمير محمود شقيق شاه إيران وبحضور رئيس الوزراء الإيراني ، بأمر توطين عدة مئات من اللاجئين في إيران، فوافق الأمير على أن يبقى الأمر سرا، وأن يكون اللاجئين مزودين بالمال بما يمكنهم من الاستقرار، ولا مانع أن تلبهم دفعة من عدة آلاف، على أن يقوم الرئيس الوزراء أو وزير الخارجية بمفاتيحة رئيس وزراء إيران أثناء اجتماعات مجلس حلف بغداد ، أما الوثيقة VE 182455 فتشرح مخططات دائرة المستعمرات الهادفة إلى منح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية القبرصية ، التي كان دور وكالة الغوث فيها دفع رسوم التجنس وتغطية النفقات).

^{٢٤٢} مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٢، آذار ١٩٩٨. ص ٨-٣٣.

وطور يغثال ألون الاقتراحات السابقة باقتراحه عام ١٩٧٢ ، بأن يتم اعتماد خطة اقتصادية بعيدة المدى وشاملة لحل مشكلة اللاجئين من خلال تعاون دولي بهذا الاتجاه^{٢٤٣}.

وفي عام ١٩٨٩ أقترح أسحق شامير عقد مؤتمر دولي لتوفير ميزانية قيمتها ملياري دولار لتوطين اللاجئين وتحسين معيشتهم ، شريطة أن يتم توفير هذا المبلغ من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وتقدم إسرائيل من جانبها الأفكار والخبرة . وفي نفس الفترة أقترح اسحق رابين أن تتم إزالة المخيمات . فيما ارتأى موشيه أرنس أن يتم توطين اللاجئين الفلسطينيين في كندا والولايات المتحدة . أما أريئيل شارون فقد دعا إلى هدم وإزالة المخيمات وإسكان اللاجئين في المدن^{٢٤٤}.

هدفت المشاريع الإسرائيلية إلى أبعاد الخطر الديمغرافي والأمني عن دولة إسرائيل، وإعافئها من المسؤولية المادية والأخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما هدفت إلى تحقيق تقدم في قضية توطين اللاجئين خارج فلسطين والسعي لإلغاء القرار ١٩٤، وحل وكالة الغوث لإنهاء الاعتراف الدولي بوجود قضية اللاجئين الفلسطينيين.

كان من الطبيعي أن تفشل محاولات إدماج اللاجئين الفلسطينيين في مجتمعات الدول المضيفة، لأن اللاجئين اعتبروها تنازلاً عن حقوقهم في أرض آبائهم وأجدادهم، كما أنها اعتبرت محاولات لإنهاء قضية اللاجئين بمعزل عن حل الصراع في المنطقة، ففي استطلاع للرأي قلمت به دائرة الرأي العام في الهيئة العامة للاستعلامات في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات حول التوطين أجاب اللاجئين عن خيارهم بين العودة لأرضهم وبين التوطين في مكان أقامتهم كما هو موضح في الجدول رقم ١٠:

جدول رقم ١٠

المخيمات	مع العودة	مع التعويض	اختيار آخر
الضفة	٩٤,٩%	٤,٥%	٠,٦%
غزة	٨٧,٢%	٩,٣%	٣,٥%
سوريا	٧٢,٧%	٢١,١%	٦,٢%
لبنان	٨٩,٦%	٧,١%	٣,٣%
الأردن	٥٣,٩%	٣٤,٢%	١١,٩%

^{٢٤٣} صراع القرن، ص ١٢٧.

^{٢٤٤} محمود عقل، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ص ١١٥.

وحول السؤال في حالة الحرمان من حق العودة إلى الأرض التي هجر منها اللاجئين ، تم تخيير اللاجئين بين التوطين والتعويض حيث هم، وبين العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية (خاص باللاجئين في مخيمات الأردن وسوريا ولبنان) كانت الإجابة كما هو موضح في الجدول رقم ١١:

جدول رقم ١١

المخيمات	التوطين والتعويض حيث اللاجئون الآن	العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية	اختيار آخر
سوريا	٢٠,٨%	٦٦,١%	١٣,١%
لبنان	١٤,٩%	٨٠,٨%	٤,٣%
الأردن	٦٧,٨%	٢٢,٥%	٩,٧%

إن الرفض الشعبي والرسمي الفلسطيني لهذه المشاريع استند إلى المخاوف ومشاعر القلق التي سادت بين اللاجئين الفلسطينيين، من أن يتم تجاوز الحقوق الشرعية للاجئين، وإلغاء المسؤولية التاريخية والقانونية عن إسرائيل باعتبارها المتسبب في ولادة مشكلة اللاجئين وما رافقها من تشريد ومعاناة، إلى جانب أنه يبقى على عدم الاستقرار في المنطقة لقصوره في إيجاد حل عادل ودائم لقضية اللاجئين.

لقد هدفت المشاريع الإسرائيلية إلى تكريس اقتلاع اللاجئين الفلسطينيين بتوطينهم في الدول المضيفة لهم، أو إعادة اقتلاعهم إلى بلد آخر، مثل ما يروج له البعض عن النية في إعادة توطين لاجئي لبنان في العراق مقابل رفع العقوبات عنه^{٢٤٥}. ومثلما التوطين تعدي على الحق الوطني الفلسطيني، هو أيضا تعدي على الحق الوطني للدول المضيفة للاجئين، ويفسر هذا موقف الدول العربية الراض علناً لمشاريع التوطين، والمطالب بحق اللاجئين الفلسطينيين الذي أقرته الشرعية الدولية عبر العديد من قراراتها وأبرزها القرار ١٩٤ الذي يدعو للعودة والتعويض. أن الحقوق التي يحصل عليها اللاجئون الفلسطينيون في أماكن لجوئهم هي جزء يسير من حقوقهم باعتبارها بعض من شروط الحياة الإنسانية وبعض من الحقوق المدنية، التي لا يمكن أن تشكل

^{٢٤٥} اسعد عبد الرحمن. مقابلة في صحيفة الشعب المقدسية ، ٤/١٠/١٩٩٩. ص ٣.

بالنسبة للفلسطينيين بديلا عن حقهم وإصرارهم على العودة ورفضهم أي شكل من أشكال التوطين^{٢٤٦}.

ثانيا: المفاوضات المتعددة الأطراف حول اللاجئين

عندما انطلقت المفاوضات المتعددة بعد مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد في خريف سنة ١٩٩١، شكلت خمس مجموعات عمل لمعالجة قضايا الأمن واللاجئين والاقتصاد والبيئة والمياه. وكان هدف هذه المجموعات الأساسي تبادل المعلومات التقنية والعمل في الوقت نفسه على إشاعة الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية، والإعداد للمفاوضات السياسية حول اللاجئين في المستقبل^{٢٤٧}.

وبذلك أصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين موضوع نقاش في جدول أعمال مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ضمن المسار المتعدد الأطراف.

عقدت مجموعة العمل الخاصة باللاجئين سبع اجتماعات مكتملة أولها في موسكو في كانون الثاني ١٩٩٢ حيث شكلت لجنة موسكو التوجيهية التي أطلقت الاجتماعات المتعددة الأطراف فيما بعد، وعقدت الاجتماعات الباقية على التوالي (أوتوا في أيار وتشيرين الثاني ١٩٩٢، أوصلو في أيار ١٩٩٣، تونس في تشرين الأول ١٩٩٣، القاهرة في أيار ١٩٩٤، انطاليا في كانون الأول ١٩٩٤، جنيف في كانون الأول ١٩٩٥)^{٢٤٨}.

بدأ الخلاف في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين، حول التمثيل الفلسطيني في مجموعة العمل، فقد اعتبر الإسرائيليون أن شروط مؤتمر مدريد تؤكد على أن لا يكون أعضاء الوفد الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية، ولا من فلسطيني الشتات، ولا من القدس، مما أدى إلى مقاطعة الإسرائيليين للاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين. وفشل الاجتماع الثاني الذي لم يكن قد حسم بعد التمثيل أمام الإصرار الإسرائيلي على إبقاء الوفد الفلسطيني تحت مظلة الفريق الأردني - الفلسطيني المشترك، مما يعني إلغاء التمثيل الفلسطيني المستقل والتشكيك بمصداقيته^{٢٤٩}.

^{٢٤٦} نيل شعث. مقابلة في صحيفة الأيام، ٢٠٠١/٢/٣. ص ٨.

^{٢٤٧} إيليا زريق. اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية. ص ١٦.

^{٢٤٨} سليم تماري. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. ص ١١.

^{٢٤٩} المصدر السابق. ص ١٣.

وأزدادت موضوعات الجدل والخلاف بشأن اللاجئين والقضايا المتعلقة بهم، وبدأ يظهر نوع من التهميش للجنة المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين وخاصة بعد تراجع الضغط العربي الجماعي على إسرائيل فيما يتعلق بقضية اللاجئين. وعقد الاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي تلاه عهد التطبيع وقاطعت سوريا ولبنان اجتماعات المفاوضات المتعددة الأطراف، بسبب إصرارها على أن أي تقدم على المسار المتعدد يجب أن يترافق مع تقدم ملموس على مسار المفاوضات الثنائية^{٢٥١}.

في أواسط آذار ١٩٩٥، وزعت كندا، التي ترأست مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ورقة عمل بالتنسيق مع الوفد الأميركي هدفها التغلب على العقبات الناشئة عن المفاوضات ومحاولة لتحريك الوضع باتجاه العمل المستقبلي، لوضع رؤية مستقبلية حول اللاجئين في السنوات العشر المقبلة. واكتست ورقة العمل هذه أهميتها من المشاورات الإقليمية التي تم إجراؤها، للاتفاق على الرؤية نفسها، والتي جاء فيها: "نحو شرق أوسط جديد تكون فيه رؤيتنا مستقبلا بدون لاجئين وبدون أي نازح جراء النزاع العربي - الإسرائيلي يعتبر نفسه لاجئاً"^{٢٥٢}.

وتضمنت الرؤية الاستراتيجية، منح الهوية لمن لا هوية لهم، وإحلال الضواحي مكان المخيمات، وتوطين الفلسطينيين في الدول المضيفة للاجئين دون إجبار أو إكراه، على أن يتوفر للاجئين الفلسطينيين الحرية التامة في الاختيار.

واقترحت ورقة العمل الكندية - الأميركية خطوات عملية للخروج من المأزق الراهن في

نشاط مجموعة العمل الخاصة باللاجئين منها:

□ مشاريع منظورة تبين للاجئين الفلسطينيين فوائد عملية السلام وقابليتها للتعبير عن طموحات اللاجئين في العيش بكرامة.

□ دعت الورقة إلى تنفيذ المسوح في أوساط اللاجئين لتوفير المعلومات عن اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين المتعلقة بقضايا المرحلة الأخيرة للمفاوضات. وقد تضمنت هذه المسوح طرح أسئلة عن "حق العودة"، والقبول بعودة النازحين إلى الأراضي الفلسطينية.

□ دافعت الورقة عن دراسات بشأن مسائل التطبيع والتوطين والإقامة طويلة المدى في الدول المضيفة.^{٢٥٣}

^{٢٥١} عباس شبلق. ص ٢٤.

^{٢٥٢} Salim Tamari, *Resettlement, Reparation*, p. p. 8-11.

^{٢٥٣} Avison paper of the new Middle East: A perspective from the Refugee group. 3rd. Draft, ohawa. 17.3. 1995.1.2

من الواضح أن الورقة تطرقت إلى المحرمات الفلسطينية والإسرائيلية التي كانت مؤجلة إلى المفاوضات النهائية وطرحت الورقة خمسة اقتراحات لخصت معظم الخلافات الجوهرية التي واجهت مجموعة العمل الخاصة باللاجئين:

- إحصاء اللاجئين: إجراء إحصاء رسمي للاجئين لتقديم معلومات حول الأعداد ، ظروف المعيشة، المواطنة، وروابط الأسرة والملكية في إسرائيل والمناطق الأخرى.
- الطاقة الاستيعابية: تقويم الطاقة الاستيعابية للضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة إلى الفلسطينيين العائدين.
- مستقبل الأونروا: تقويم آثار ونتائج نقل خدمات الأونروا إلى السلطة الفلسطينية، التي ترى أنه من المبكر نقل مهمات الأونروا إليها.
- مطالب لم الشمل : توفير قاعدة معلومات بشأن عدد المطالبين بلم شمل العائلة.
- ملفات التعويض : دعت الورقة إلى عمل تمهيدي بشأن المطالب وتقويمها، وإجراء دراسات مقارنة لخطط التعويض التي يمكن أن تكون ذات صلة بالحالة الفلسطينية^{٢٥٤}.

من الواضح أيضا إن الورقة عانت من مواطن ضعف كثيرة، أهمها إن أي طرف قادر على تفسير الاقتراحات بما يتلاءم مع مصالحه فرغم الإصرار الفلسطيني على مناقشتها في مجال قضايا العودة، كان يميل الطرف الإسرائيلي إلى توظيفها في إطار إعادة التوطين. المشكلة الأساسية في هذا الاقتراح كانت غياب آلية واضحة للتطبيق، وهذا الضعف المتعلق بالمسائل الإجرائية شل إلى حد كبير عمل المحادثات المتعددة الأطراف.

يكمن الوزن الرئيسي لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في تبنيها للرؤية الاستراتيجية لحل قضايا اللاجئين، على مدى فعاليتها في إنشاء آليات الرقابة المقترحة لضمان تطبيق القرارات المتخذة، وتستطيع مجموعة العمل الخاصة باللاجئين من خلالها مراقبة إجراءات لم شمل العائلة، ودعم تطبيق قرارات اللجنة الرباعية الخاصة " بالنازحين "، ومساعدة السلطة الوطنية في التعامل مع نتائج تخلي الأونروا عن تقديم خدماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومراقبة تطبيق القرارات الخاصة باللاجئين في مفاوضات المرحلة الأخيرة^{٢٥٥}.

^{٢٥٤} المصدر السابق . الفقرة ١٠٣ .

^{٢٥٥} سليم حمادى . المصدر السابق . ص ٥٠ .

برز بشكل واضح الميل الغربي إلى إحلال برامج دعم اللاجئين الفلسطينيين، مكان القضايا السياسية المحيطة بقضية اللاجئين (قرارات الأمم المتحدة، حق العودة) وزيادة جهود التمويل مما يسمح بتقديم المساعدات الإنسانية لتحسين مستوى معيشة اللاجئين. وأكد محمد الحلاج، الرئيس السابق للوفد الفلسطيني لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين، أن معظم المفاوضات ركزت على طرق مساعدة اللاجئين أكثر من تركيزها على قضية اللجوء والتشرد، وأن المفاوضات المتعددة الأطراف، أسفدت عملية المطالبة، عبر إنكار المعايير الخلقية والقانونية المقبولة لدى المجتمع الدولي لأكثر من خمسة عقود من الزمن، وبتعليق قرارات الأمم المتحدة، ووضع مستقبل اللاجئين الفلسطينيين تحت رحمة توازن القوى في مفاوضات الوضع النهائي^{٢٥٦}.

ثالثاً: أعمال اللجنة الرباعية بشأن "تازحي" العام ١٩٦٧

حدد بروتوكول إعلان المبادئ الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٣ أسس المفاوضات بشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ليجري بناء عليها مناقشة موضوع لاجئي سنة ١٩٦٧ الذين يسمون "تازحين" في لجنة رباعية تضم الفلسطينيين والمصريين والأردنيين والإسرائيليين.

عقدت اللجنة اجتماعها الأول في عمان بتاريخ ١٩٩٥/٣/٧، وقررت عقد اجتماعات مستمرة على مستوى الخبراء، ومرة كل ثلاثة أشهر على المستوى الوزاري للبحث في التوصيات التي ترفعها اللجنة الفنية^{٢٥٧}. وكان إطار مرجعيتها المادة رقم ١٢ من "إعلان المبادئ" التي جاء فيها: "وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرشحين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالعودة بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام"^{٢٥٨}، إضافة إلى اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي، وتلك البنود الواردة في اتفاق كلمب ديفيد ذات الصلة بالنازحين.

يعتبر تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ أحد أهم القضايا التي تواجه المفاوضات الفلسطينية في اللجان المختصة، فالتقديرات الفلسطينية للذين نزحوا نتيجة حرب ١٩٦٧ بلغت ٤١٣,١٦٠ (أنظر الجدول رقم ١٢)

الجدول رقم (١٢)

التقدير	الفئة
١٠٧,٠٠٠	النازحون إلى الأردن
٩٣,٠٠٠	نازحون سنة ١٩٦٧ أول مرة
١٢,٥٠٠	لاجئون سنة ١٩٤٨ نزحوا ثانية
٢١٢,٥٠٠	في قيد الدرس (بما في ذلك ٣ قرى في اللطرون قرب القدس) المجموع
٣٢,٠٠٠	النازحون إلى مصر
٣,٠٠٠	نازحون سنة ١٩٦٧ أول مرة
٤,٠٠٠	لاجئون سنة ١٩٤٨ نزحوا ثانية
٣٩,٠٠٠	المبعدون المجموع
٦٠,٠٠٠	لاجئون لم يتمكنوا من العودة أو لم يسمح لهم بذلك
١٠٠,٠٠٠	لاجئون يحملون تصاريح "هوية مفقودة" (١٩٦٧-١٩٩١)
١٦٦٠	المبعدون (١٩٦٧-١٩٩١)
٤١٣,١٦٠	المجموع

المصدر: إيليا زريق. اللاجئون والعملية السلمية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص. ٣٠.

يضاف إليه حق عودة المتحدرين منهم إلى ديارهم والذي يصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ من لاجئ عام ١٩٦٧. أما إسرائيل فعلاوة على ادعائها أن ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني فقط نزحوا خلال قتال ١٩٦٧ فإنها رفضت فكرة عودة المتحدرين منهم إلى ديارهم^{٢٥٩}. وأصرت على إثر الاجتماع الأول للجنة الرباعية في عمان، وعلى لسان مندوبها شلومو غازيت الذي قدم أسس التصنيف الإسرائيلي للاجئين عام ١٩٦٧ التي توافق إسرائيل على بحثها في اللجنة الرباعية:

- سكان الأراضي الذين فروا إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن مع انسحاب الجيش الأردني إليها.
- السكان الذين نزحوا إلى شرق نهر الأردن في النصف الثاني من سنة ١٩٦٧. وقد كان معظم هؤلاء نساء وأطفال ومسنيين يلتحقون بأفراد عائلاتهم في الضفة الشرقية (وعدد قليل منهم في مصر) الذي منع الجيش الإسرائيلي عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

- السكان الذين يعملون أو يدرسون أو كانوا في أماكن بعيدة عن سكنهم حين احتل الإسرائيليون المنطقة.
- السكان الذين غادروا المنطقة في الأعوام اللاحقة وتأخروا عن موعد عودتهم كما تنص على ذلك تصاريح خروجهم، ولم يسمح لهم بالعودة منذ ذلك الحين^{٢٦٠}.
- وقدم المسؤولون الأردنيون تقديراتهم بشأن الذين اقتلعوا ونزحوا سنة ١٩٦٧، بمن فيهم، " القادمون المتأخر ون"، والذين رحلوا والمتحدرون منهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية، وصلت هذه التقديرات إلى أكثر من مليون فلسطيني عام ١٩٩٤ (أنظر الجدول رقم ١٣).

الجدول رقم (١٣)

تقديرات سنة ١٩٩٤	تقديرات سنة ١٩٦٧	الفئة
٤٥٢,٤١٢	١٥٠,٠٠٠	اللاجئون من الضفة الغربية
٧٨,٧٨٦	٣٨,٥٠٠	من غزة
٥٣١,١٩٨	١٨٨,٥٠٠	المجموع
٤٤٤,٩٢٧	١٧٨,٠٠٠	النازحون من الضفة الغربية
٥٥,٤٩٠	٢٢,٠٠٠	من غزة
٥٠٠,٤١٧	٢٠٠,٠٠٠	المجموع
٣٩,٤٤٠		النازحون الذين يحملون تأشيرات إسرائيلية من الضفة الغربية
٤٨,٧٧١		من غزة
٨٨,٢١١		المجموع
١٢٥٠٠		المبعدون
١,١٣٢,٣٢٦	٣٨٨,٥٠٠	المجموع

المصدر: إيليا زريق. اللاجئون والعملية السلمية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨. ص ٣١.

أما الخلاف حول تعريف لاجئ ١٩٦٧ فقد أصبح أكثر وضوحاً على إثر المذكرة الصادرة في ٥ حزيران ١٩٩٥ عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، التي تعتبر أن لاجئ ١٩٦٧ هم "أولئك المواطنون الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة القتال" وهذا التعريف المحدد بالتشديد على كلمتي "نتيجة القتال"، يتناقض مع "نتيجة الحرب". واعتبر غير مقبول بالنسبة

للفلسطينيين ومصر والأردن. واعتبر المصطلح مناقضا أيضا لشروط "إعلان المبادئ" الذي يشير في (المادة الثانية) عشرة إلى "المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧" ^{٢٦١}.
واقترح الوفدان الأردني والفلسطيني التعريف البديل التالي: "النازحون هم أولئك الأفراد وعائلاتهم وذريتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم كنتيجة لحرب ١٩٦٧" ^{٢٦٢}

وصنفت اللجنة الرباعية فئات النازحين إلى ثلاث مجموعات ^{٢٦٣}:

- أولئك الفلسطينيون الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الحرب، والذين سجلوا في سجل السكان في الأردن وقطاع غزة ^{٢٦٤}.
- مواطنو الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها.
- أولئك الذين غادروا الأراضي المحتلة بعد إحصاء السكان في أيلول ١٩٦٧، ومنعهم الإسرائيليون من العودة. ^{٢٦٥}

وعارض الإسرائيليون المجموعتين الأولى والثالثة لأنهما تضمان "نازحين" كما عارضوا تضمين التعريف كلمتي "عائلات" و "الذرية". ولما كان من المستحيل متابعة العودة من دون الاتفاق على التعريف، فقد قررت اللجنة الرباعية الاتفاق بالإجماع على الفئة الثانية، والبحث في قضايا الإعداد والوسائل الخاصة بشأنهم، في حين تستمر المناقشات بشأن فئتي النازحين الآخرين ^{٢٦٦}.

وبدأ الضغط الإسرائيلي واضحا على قرارات اللجنة الرباعية، فقد تم استبعاد الدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول العربية الأخرى من المشاركة في مداولاتها، وحافظت على تشكيلها الإقليمي. إضافة إلى تعنت الإسرائيليين إزاء تعريف اللجنة الرباعية للنازحين، فقد بدأت حملة إسرائيلية رسمية وشعبية مضادة للمحادثات بشأن اللاجئين، محذرة من أن القبول بعودة نازحي عام ١٩٦٧ يعتبر مؤشرا إلى عودة لاجئ عام ١٩٤٨، كما يربط الإسرائيليون بين قضايا الإعداد والوسائل لاستقبال النازحين ومدى سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قضايا معابر الحدود ومنح تصاريح الإقامة للفلسطينيين العائدين من منافهم ^{٢٦٧}.

^{٢٦١} "وثيقة إعلان المبادئ". ص ١٣.

^{٢٦٢} اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات. ص ١٩.

^{٢٦٣} "مذكرة بشأن تعريف النازحين، قدمها الوفد الفلسطيني إلى اجتماع اللجنة الرباعية بشأن النازحين، القاهرة، ٥ تموز ١٩٩٥.

^{٢٦٤} تتضمن هذه الفئة طلابا ورجال أعمال وعمالا، ممن لم يكن في مقدورهم العودة إلى منازلهم بسبب الاحتلال.

^{٢٦٥} تنتمي هذه الفئة إلى من يطلق عليهم صفة "المتأخرين" ممن لم تعدد تصاريحهم، إضافة للمبعدين خلال فترة الاحتلال.

^{٢٦٦} سليم حمادي. مستقبل اللاجئ الفلسطيني. ص ٣٦.

^{٢٦٧} شلومو غازيت. قضية اللاجئ الفلسطيني. ص ٩١.

بعد توقيع الاتفاق المرحلي بشأن الحكم الذاتي (أوسلو ٢) في واشنطن في ٢٨/٩/١٩٩٥، برز تحول على مسار عمل اللجان، فقد تم التطرق إلى النازحين الذين فقدوا إقامتهم، ولم تشمل العائلة، ومنح المنفيين عن الوطن الإقامة من خلال القانون الانتخابي والتحاق الأطفال تحت سن ١٦ سنة بذويهم، ومن الواضح أن بنود الاتفاق احتوت على عدة تحسينات لوضع الإقامة الراهن، إلا أن هذه التحسينات كانت على حساب انتظام عمل اللجنة الرباعية التي شكلت وفقاً لشروط اتفاق (أوسلو ١)، وعلى نتائج اجتماعات مجموعة العمل الخاصة باللاجئين.

رابعاً: مفاوضات الوضع النهائي

استندت المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام على القبول بقراري مجلس الأمن رقم ٤٢٢ ورقم ٣٣٨ أساساً للمفاوضات المستقبلية مع إسرائيل. وكان هذان القراران قد دعا إلى تحقيق تسوية عادلة لمسألة اللاجئين، إلا أنه ترك اللاجئين دون تعريف واضح، مما قد يعني القرار لاجئي عام ١٩٦٧ فقط أو قد يشتمل على لاجئي سنة ١٩٤٨ و ١٩٦٧. والواضح أن إسرائيل حبذت التفسير الأول، وأصبحت كلمة نازح جزءاً من التعابير الدبلوماسية، وتستخدم حالياً للإشارة إلى لاجئي سنة ١٩٦٧ تحديداً^{٢٦٨}.

بالنسبة للفلسطينيين فإن اللاجئين هم كل أولئك الذين تضرروا بالحرب مع إسرائيل سواء في فترة الحرب ١٩٤٧-١٩٤٨ أو في عام ١٩٦٧، وأولئك الذين منعوا من العودة إلى مسكنهم بعد هاتين الحربين، وكذلك الذين أبعدهم عن ديارهم بعد الاحتلال^{٢٦٩}.

كان التفسير الفلسطيني واضحاً لدى انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين أول ١٩٩١، ففي

الجلسة الافتتاحية أعلن رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي: "أن الأوان لكي نرى قصة الترحول

والتششت وفي الوقت الذي نخطبكم فيه تلازمنا وتلاحقنا عيون الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨ ومن المشردين منذ سنة ١٩٦٧، ومن المبعدين بسبب الاحتلال، فليس أقسى من مصير الإبعاد والنفي. أعيدوهم إلى وطنهم، فحق العودة حق لهم^{٢٧٠}.

وخلال العملية التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي انطلقت في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في تشرين أول ١٩٩١، اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي وبالاتفاق مع راعيا المؤتمر الولايات المتحدة وروسيا، على إيجاد صيغة تفاوضية خاصة بموضوع اللاجئين، وبهذا أدرجت قضية اللاجئين في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف إلى

^{٢٦٨} أمين محمود عطايا، أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، بيروت: دار المنارة، ١٩٩٥، ص ١٦٥.

^{٢٦٩} حيدر عبد الشافي، "مؤتمر مدريد للسلام"، ورقة على الإنترنت، www.israel-mfa.gov.il، ١٩٩١، ص ٢.

^{٢٧٠} المصدر السابق، ص ٢.

جانب الموضوعات الأخرى كالمياه، البيئة، الاقتصاد، والأمن، وشكلت مجموعة العمل الخاصة باللاجئين^{٢٧١}. ذهب الفلسطينيون إلى المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة باللاجئين دون تصور واضح لكيفية التوفيق بين أهدافهم السياسية وولاية مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ومعادلة مدريد^{٢٧٢}.

وخلال الأشهر الأولى للمفاوضات التي بدأت في مدريد وانتقلت فيما بعد إلى أماكن أخرى لا سيما واشنطن، لم يتم إنجاز إلا القليل من التقدم. وبدأت الأطراف المعنية تبحث عن وسيلة لكسر الجمود في المفاوضات، التي جاءت بمبادرة من أكاديمي سويدي يدعى "لارسن"، وهو مدير مركز دراسات استراتيجية نرويجية FAFFO مختص بشؤون اللاجئين، الذي عرض أن تقوم النرويج بلعب دور الوسيط والمنظم للقاءات سرية ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل^{٢٧٣}. عقد العديد من الاجتماعات، حتى تمكن الطرفان في أيار ١٩٩٣ من وضع مسودة أولية لاتفاق إعلان المبادئ المشترك بعد عدة جولات من المفاوضات سادتها الخلافات حول القضايا الأساسية التي كان يطرحها الوفد الفلسطيني، كعودة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، والذي كان يقابل بالرفض الإسرائيلي تحت زعم أن عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل يعني تغييراً جذرياً للتركيبة الديمغرافية للسكان بما له من آثار على هوية الدولة.

واستشهد الوفد الفلسطيني بالقرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، الذي يكفل حق العودة للاجئين، واعتبروا أن ذلك يمثل أحد تطبيقات قرار مجلس الأمن ٢٤٢ باعتبار أن البند (ب) في المادة الثانية من هذا القرار يطالب بضرورة التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وأن هذه التسوية العادلة تتطلب الاعتراف بعودة لاجئي ١٩٤٨ إلى ديارهم^{٢٧٤}.

وأصر الجانب الإسرائيلي على الفصل الكامل بين القرارين ١٩٤ و ٢٤٢ باعتبار أن القرار ١٩٤ سابق على القرار ٢٤٢ وبالتالي لا يمثل إلزاماً لإسرائيل، إلى جانب أنه يدعو إلى ضرورة التوصل لتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وهذه التسوية العادلة يفترض تحقيقها من خلال المفاوضات، وليس بقرار فلسطيني منفرد، على اعتبار أن الحل العادل من وجهة نظر الفلسطينيين قد لا يكون عادلاً من وجهة النظر الإسرائيلية، وأن المفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى حل وسط.

^{٢٧١} Salim Tamari, *Palestinian Refugee Negotiations: From Madrid to Oslo II*, Institute for Palestinian Studies, Washington, D.C. 1996. P 3.

^{٢٧٢} إيليا زريق. *اللاجئون الفلسطينيون والعملية السياسية*. ص ١٣٤.

^{٢٧٣} أمين عطايا. المصدر السابق. ص ١٦٣.

^{٢٧٤} المصدر السابق. ص ١٧٦.

واتفق الطرفان على اعتبار قضية اللاجئين موضوعاً أساسياً من موضوعات المرحلة النهائية كما ورد في المادة الخامسة من "إعلان المبادئ" المبرم في واشنطن يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣ تحت عنوان "الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم":

□ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلين الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

□ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

□ الاتفاقات التي تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الحل الدائم^{٢٧٥}.

ونصت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية على: "سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتَي الأردن ومصر من جهة أخرى، لتشجيع التعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين رحلوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك"^{٢٧٦}.

□ تتم المفاوضات ضمن إطار يتم الاتفاق عليه سواء أكان ثنائي الأطراف أو غيره بالتزامن مع وفي نفس الوقت الذي تتم فيه مفاوضات الحل الدائم المرتبط بالمناطق المشمل إليها في المادة ٣ من هذه الاتفاقية^{٢٧٧}.

من الواضح عند قراءة نصوص المادة السابقة، أن الاتفاق يغيب المظلة الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي صدرت بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، ويكتفي بالإشارة إلى أحكام القانون الدولي. وبدلاً من ذلك تم طرح تطبيق برامج الأمم المتحدة التي طالبت في إعادة توطينهم في الدول العربية، وعمل مشاريع لتحسين ظروفهم المعيشية.

كما أنه ليس واضحاً ما هو المقصود في النص "بالتزامن مع وفي نفس الوقت الذي تتم فيه مفاوضات الحل الدائم"، فهل المقصود المفاوضات الثنائية مع الفلسطينيين حول قضية اللاجئين التي

^{٢٧٥} سلسلة الوثائق. "إعلان مبادئ: حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية". القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٤. ص ١٢.

^{٢٧٦} المصدر السابق. ص ١٣.

^{٢٧٧} اللاجئين الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات. ص ١٩.

كان من المفترض أن تبدأ في أيار ١٩٩٦؟ أم مفاوضات خاصة بين الجانبين الأردني والإسرائيلي؟ إذا كان كذلك فهل يصبح اللاجئين رهينة المفاوضات الخاصة بين هذين الجانبين مستقبلاً؟ وهل سيتأثر الموقف التفاوضي الفلسطيني بما تم الاتفاق عليه بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي من جهة، والجانب الإسرائيلي والأردني - فيما يخص قضية اللاجئين - من جهة أخرى؟^{٢٧٨}.

رغم ذلك ظل الموقف الفلسطيني ثابتاً على ضرورة معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢^{٢٧٩}، فالموقف الفلسطيني حتى قبل بدء عملية التسوية السياسية، كان قد ربط مبدأً حق العودة بالحل السياسي الاستراتيجي المتمثل في حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وانسجم هذا الربط مع نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل لسنة ١٩٦٨، والتي نصت صراحة في البند التاسع على: "أن العودة تشكل هدفاً للكفاح المسلح، وأهداف هذا الكفاح هي تحرير الوطن، العودة إليه، تقرير المصير والسيادة على فلسطين"^{٢٨٠}.

يمكن القول أن الموقف التفاوضي الفلسطيني تأثر بالمعطيات والحقائق التي أفرزتها المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، فالخطاب الفلسطيني في المفاوضات وتصريحات بعض الشخصيات الفلسطينية حول موضوع اللاجئين، عكس التعاطي أو بالأحرى التجاوب في نقاش قضية اللاجئين، دون وضع شروط مسبقة استناداً على قرارات الأمم المتحدة، وإن كانت تلك القرارات ستشكل مرجعية التفاوض على محتواها أو نصوص بنودها. بمعنى آخر، قد يستجيب الجانب الفلسطيني مع مبدأً حق العودة أو التعويض، للأخذ بعين الاعتبار جملة المتغيرات والواقع الجديد الذي أفرزته المفاوضات الثنائية والمتعددة، والمتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على مدى

التزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة

في الوقت الذي أفادت فيه استطلاعات للرأي لعينة من اللاجئين الفلسطينيين بلغت ١٢٧٣٢ لاجئاً موزعين بنسب التوزيع السكاني ل ٦١ مخيماً^{٢٨١} في الدول المضيفة للاجئين: الضفة، غزة، سوريا، لبنان، والأردن المشار إليها في الجداول والتي تفيد برأي اللاجئين الفلسطينيين بوضع اللاجئين في الحل الدائم:

^{٢٧٨} أمين محمود عطايا. الكيان الذاتي الفلسطيني، ص ١٧٧. إيليا زريق. ص ١٤٣. ووليد سالم. البدائل الفلسطينية. ص ١٠٨.

^{٢٧٩} أنظر الملاحق. ص ١١٥ و ص ١٢٠.

^{٢٨٠} الموسوعة الفلسطينية. المجلد الخامس. ص ٤٢٤.

^{٢٨١} المخيمات التي تعترف بها وكالة غوث اللاجئين ٥٩ مخيماً للاجئين الفلسطينيين فقط، علماً أن هنالك ثلاثة عشر مخيماً غير معترف بها من وكالة الغوث موزعة في

الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين.

أ. اتفاق سلام نهائي يتضمن حق العودة للاجئين:

المخيمات	بدون رأي	غير مقبول	مقبول
الضفة	%٢,١	%١٢,٨	%٨٥,١
غزة	%٤,٢	%١٦,٧	%٧٩,١
سوريا	%٤,٩	%١٢,٧	%٨٢,٤
لبنان	%٥,٣	%٥,٥	%٨٩,٢
الأردن	%١٩,٥	%١١,٢	%٦٩,٣

ب. اتفاق سلام نهائي يتضمن حق العودة لبعض اللاجئين:

المخيمات	بدون رأي	غير مقبول	مقبول
الضفة	%٢,٨	%٨٩,٦	%٧,٦
غزة	%٣,٩	%٧٨,٢	%١٧,٥
سوريا	%٧,٧	%٥٩,٤	%٣٢,٩
لبنان	%٧,٦	%٩٠,٨	%١,٦
الأردن	%١٨,٦	%٥٥,٨	%٢٥,٦

وبالعودة إلى نصوص المادة الخامسة والمادة الثانية عشرة من "إعلان المبادئ" ^{٢٨٢} نجد أنها تجزئ مسألة اللاجئين، بين نازحي ١٩٦٧ وللاجئي ١٩٤٨، وتفرض على الأطراف بحث موضوع لاجئي ١٩٤٨ في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف والتي يشارك فيها أكثر من ٤٠ دولة ومنظمة دولية تقوم بالبحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم ضمن عملية السلام، وتتضمن هذه المجموعة ستة أطراف إقليميين: مصر، الأردن، فلسطين، إسرائيل وسوريا ولبنان اللتان قاطعتا اجتماعات المجموعة بذريعة أن عدم التوصل إلى تقدم على المستوى السياسي في المفاوضات الثنائية، ولا فائدة من مفاوضات متعددة الأطراف تهمش القضايا العربية الرئيسية، وتحويلها إلى قضايا مشتركة على المستوى الإقليمي والدولي ^{٢٨٣}.

أما بشأن لاجئي عام ١٩٦٧ فقد ورد في المادة الثانية عشرة أن عودتهم ترتبط بالتعاون الإقليمي والتعاون بين الحكومات وإنها ستبحث من خلال اللجنة الرباعية "أشكال السماح بدخول الأشخاص"، التي تستبدل كلمة "العودة" بكلمة دخول، ويصف اللاجئين بالأشخاص، مما يضع

^{٢٨٢} "إعلان المبادئ: حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية". القدس: مركز القدس للاتصال، ١٩٩٤. ص ٨.

^{٢٨٣} وليد سالم، حق العودة والبدائل الفلسطينية، ١٩٩٧. ص ١٠٧.

اللاجئين في موضع الأفراد وليس الجماعة، و يتناقض مع الأسس القانونية لحق العودة كما نصت عليه مبادئ القانون الدولي^{٢٨٤}.

وتتناغم هذه النصوص مع نصوص معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية التي تعاملت مع قضية لاجئي ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ من منظور إنساني، وفصلت بينهما على المستوى السياسي، إذ حولت الاتفاقية ملف لاجئي ١٩٦٧ إلى اللجنة الرباعية، وحولت ملف لاجئي ١٩٤٨ إلى : " إطار عمل المفاوضات المتعددة الأطراف لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين".

مما تقدم يتضح أن إسرائيل أسقطت مبدأ حق العودة من جدول أعمال المفاوضات حول اللاجئين، في حين أصر الفلسطينيون حتى هذه اللحظة على تطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤^{٢٨٥}. هكذا ذهبت الأطراف إلى قمة أوسلو الأخيرة، التي قدم فيها باراك خطته التي تسمح بعودة اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية، وحسب قدرتها على الاستيعاب، إلى جانب إمكانية عودة بعضهم إلى إسرائيل، على أساس لم الشمل. وتستكمل الخطة الإسرائيلية رؤيتها حول التعويض والتوطين للاجئين الفلسطينيين في الأماكن المقيمين فيها، على أن تتحمل الجهات الدولية الحصة الكبرى في دفع التعويضات للاجئين، ثم "التوطين". ولا تخلو الرؤية الإسرائيلية من محاولة لإلغاء القرار ١٩٤ من سجلات الأمم المتحدة^{٢٨٦}. وبقي الموقف الفلسطيني ضد التوطين والتعويض، بل استمر الإصرار على تطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤، والتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت باللاجئين منذ خروجهم القسري من بلادهم^{٢٨٧}.

بما أن عملية السلام ليست مقتصرة على الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم، بل أنها تتعلق بسلام وأمن الشرق الأوسط، وبعد وصول المفاوضات حول الحل الدائم لحائط مسدود، بعد التأجيل المتكرر لبحث المواضيع التي تم ترحيلها من جدول أعمال مفاوضات المرحلة الانتقالية، اقترحت الولايات المتحدة عقد قمة كامب ديفيد في الفترة ما بين ١١-٢٥ تموز ٢٠٠٠ برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي أقترح بناء على ما سمعه من الجانبين حول قضايا الحل الدائم المقترحات التالية^{٢٨٨}:-

^{٢٨٤} يرجى مراجعة البند الثاني في الفصل الثاني " الأسس القانونية لحق العودة ".

^{٢٨٥} هان المصري. "اللاجئون العقدة والحل". صحيفة الأيام، ١٩٩٩/٩/٢١.

^{٢٨٦} طلال عوكل. "اللاجئون حسابات ومخاوف". صحيفة الأيام، ١٩٩٩/١١/٢٢.

^{٢٨٧} محمود عباس. مقابلة مع صحيفة القدس. بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٠.

^{٢٨٨} " النص الكامل لأفكار كلينتون". صحيفة الأيام، ٣٠/١٢/٢٠٠٠.

□ تعلن إسرائيل استعدادها للاعتراف بالمعاناة المعنوية والمادية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة حرب ١٩٤٨ وبالحاجة إلى تقديم المساعدة من المجتمع الدولي في معالجة المشكلة.

□ إنشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التي تنجم عن الاتفاق النهائي: التعويض، إعادة التوطين، وإعادة التأهيل.

□ أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تقود جهداً دولياً لمساعدة اللاجئين.

□ الأخذ بعين الاعتبار لسياسات إسرائيل المستقلة فيما يتعلق بالدخول إلى أراضيها أو موافقتها على طريقة من شأنها أن تهدد الطابع اليهودي للدولة.

□ مع المعرفة التامة لتاريخ القضية، ومدى الصعوبة التي ستجدها القيادة الفلسطينية بالتخلي عن هذا المبدأ.

وطرح الجانب الفلسطيني عدداً من الأسئلة والملاحظات حول الأفكار الأمريكية التي طرحها الرئيس بيل كلينتون، وذلك في رسالة أعدها الوفد المفاوض، تبين المخاطر والتغيرات الهائلة التي جاءت في المقترحات الأمريكية والتي قدمها الرئيس الأمريكي دون توضيحات، وبعبارة عامة غامضة تطرق للقضايا الرئيسية وهي الأرض، القدس، اللاجئين الفلسطينيون والأمن، التي افتقدت إلى الوضوح والتفصيل^{٢٨٩}.

ويرى الفلسطينيون أن اتفاق الوضع الدائم ليس مجرد وثيقة تعلن مبادئ سياسية عامة. لكنه بالأحرى اتفاق شامل يوضح التفاصيل والآليات والجدول الزمنية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولكي يكون الاتفاق ذو فاعلية وقابل للتطبيق، فلا بد من إسناده بضمانات تنفيذ دولية واضحة وفعالة^{٢٩٠}.

ولخص محمود عباس، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في نص التقرير السياسي الذي ألقاه أمام المجلس المركزي لدى اجتماعه في غزة ١٠ أيلول عام ٢٠٠٠، الذي تضمن حيثيات قمة كامب ديفيد الموقف الفلسطيني والذي جاء فيه:-

- ١- تتحمل إسرائيل مسؤولية أدبية وقانونية عن مأساة اللاجئين.
- ٢- لا بد من ضمانات حق العودة لكل من يرغب في ذلك (القرار ١٩٤) والعودة

تعني..إلى إسرائيل.

^{٢٨٩} نص الرسالة الفلسطينية "ملاحظات وأسئلة فلسطينية". صحيفة الأيام، ٢٠٠١/١/٢.

^{٢٩٠} المصدر السابق. ص ١٠.

- ٣- تعويض من يرغب من العودة بسبب استعمال أو استهلاك أمواله، وتعويض من لا يرغب قيمة أملاكه وأمواله ومعاناته.
- ٤- المسؤول عن دفع هذه التعويضات هو "صندوق أموال الغائبين الإسرائيلي" الذي أنشئ لإدارة أموال الفلسطينيين اللاجئين عام ١٩٤٩.
- ٥- دفع التعويضات عن الأملاك العامة الفلسطينية "مدارس، مستشفيات، جمعيات، أماكن عبادة، مؤسسات عامة".
- ٦- دفع تعويضات للدول المضيفة للاجئين بسبب الأعباء التي تحملتها أكثر من نصف قرن.
- ٧- يمكن إنشاء صندوق دولي يتحمل جزءاً من التعويضات.
- ٨- رفض الخلط بين مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود من البلاد العربية باعتبار أن قضية المهاجرين اليهود إذا وجدت لها ذبول أو نتائج فإنها قضية ثانية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة^{٢٩١}.
- أما الموقف الإسرائيلي فقد تشبث بالنقاط التالية:-
- تعويض اللاجئين.
 - إنشاء صندوق دولي لهذا الغرض تشارك فيه إسرائيل كأى دولة أخرى.
 - المطالبة بتعويض اليهود الذين قدموا من البلاد العربية من هذا الصندوق.
 - السماح بعودة مئات الأفراد من اللاجئين تحت عنوان "جمع شمل العائلات أو لأسباب إنسانية"^{٢٩٢}.

وخلص التقرير إلى القول: "أن الهوة واسعة وسحيقة بين الموقفين وما زالت المسافات بعيدة، ولا يملك الفلسطينيون سوى التمسك بالمواقف التي اعتمدها مؤسساتهم"^{٢٩٣}. فبعد أن قدمت منظمة التحرير الفلسطينية تنازلاً تاريخياً عندما اعترفت بإسرائيل فوق ثلاثة أرباع فلسطين التاريخية في إعلان أوصلو، فإن أي تنازل فلسطيني سينتهي بالفشل^{٢٩٤}.

ويسود الاعتقاد على المستوى الفلسطيني، أن أي حل نهائي يجب أن يكون منسجماً في نصه وروحه مع القانون الدولي، ومن أجل إنجاح أية مفاوضات لا بد من الالتزام بمبادئ

^{٢٩١} "نص التقرير السياسي المقدم للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية". صحيفة القدس، ١٣/٩/٢٠٠٠.

^{٢٩٢} المصدر السابق. ص ١٣.

^{٢٩٣} المصدر السابق. ص ١٣.

^{٢٩٤} مروان بشاره، كاتب وصحفي فلسطيني في مركز تحليل السياسات الفلسطينية بواشنطن. "قراءة ما بين الخطوط الحمراء"، صحيفة القدس، ٢٠/٧/٢٠٠٠.

الشرعية الدولية، وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الاستقلال والعودة والتحرر من الاحتلال شكلاً ومضموناً^{٢٩٥}.

ليصبح من الضروري حشد التأييد المحلي والعالمي حول قضايا المرحلة النهائية والمفاوضات وبذل كل الجهود والطاقات من أجل إبقاء الأنظار مشدودة ومركزة على قضايا التفاوض ، حتى يدرك العالم بأنه إذا لم تحل هذه المسألة فلن يستتب الأمن والسلام في المنطقة.

الخاتمة

جاءت الحركة الصهيونية حاملة برنامجها العنصري ، الهادف إلى تفرغ فلسطين من سكانها الأصليين، من خلال حملات الإرهاب والترويع وارتكاب المجازر، كإحدى أهم القواعد المؤسسة للفكر الصهيوني بهدف إحلال المهاجرين اليهود من شتى بقاع العالم مكانهم. عندما حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور وصك الانتداب ، كإحدى الخطوات الضرورية لتأمين الشرعية الدولية، على طريق إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، كانت تعرف إن المواثيق الدولية التي كفلت وطنا قوميا لليهود هي نفسها التي تكفل للفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم على أرضهم التاريخية.

تناولت في هذه الدراسة مأساة اللجوء الفلسطيني عام ١٩٤٨، وأوضحت العوامل والأحداث التي أدت إلى اللجوء وما ترافق معها من خطط لترحيل الفلسطينيين للدول المجاورة ، حيث كان عليهم مواجهة مشاريع التوطين التي سعت إلى دمجهم واستيعابهم في مجتمعات تلك الدول. ولكن إصرار اللاجئين الفلسطينيين على العودة لأرضهم وديارهم، جعلتهم يعتبرون إقامتهم في الدول المضيفة مؤقتة، وان تمسكهم بكامل حقوقهم غير القابلة للتصرف وعدم التنزل عن حق العودة، هو الكفيل بدرء خطر التوطين والاندماج الذي يهدف إلى تذيب الهوية الوطنية الفلسطينية في مجتمعات الدول التي هجروا قسرا إليها. وبهذا ازداد تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقهم في العودة إلى ديارهم وممارسة كافة حقوقهم التي تعترف بها مبادئ القانون الدولي، التي نص عليها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ والقرارات الداعمة له، التي تعتبر حق العودة الفردي والجماعي ،حق أصيل وثابت في القانون الدولي وله إمكانات لتطبيقه.

لم تعترف إسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأهمها حق العودة، باستثناء مرة واحدة، وذلك عندما قبلت بالقرار رقم (٢٧٣) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١/٥/١٩٤٩. وهو القرار الذي تضمن قبول دولة إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة، ولا بد من الإشارة إلي أن ذلك القرار تضمن أيضا قبول إسرائيل بدولة فلسطينية على أساس قرار التقسيم رقم ١٨١، كما تضمن قبولها بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم من خلال القرار رقم ١٩٤. ومن الواضح أن إسرائيل قبلت بهذه القرارات لأنها كانت شرطا لقبولها عضوا في الهيئة الدولية ليس لأنها أرادت تطبيق هذه البنود بمجرد صدور القرار. وبهذا تكون الشرعية الدولية قد حققت باعترافها بدولة إسرائيل هدف الحركة الصهيونية بإقامة الوطن القومي اليهودي.

و استنادا لنفس القرارات والمواثيق الدولية التي اعترفت بإسرائيل، كان من المفترض أن تؤمن نفس القرارات إقامة دولة للفلسطينيين وضمن حق عودة اللاجئين منهم.

ولم يكن ما يجري من الكيل بمكيالين، عند تطبيق قرارات الهيئة الدولية، بعيدا عن مواقف الدول الأعضاء فيها، فالولايات المتحدة رغم أنها كانت تظهر تأييدها للحق الفلسطيني في العودة، كما يشهد تأييدها الروتيني لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، إلا أنها في واقع الأمر وعلى الصعيد العملي شجعت خططا مختلفة سعت لتوطين اللاجئين الفلسطينيين بشكل دائم في الدول العربية المجاورة. ويمكن لنا فهم السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، من خلال الاطلاع على مدى التزام الولايات المتحدة بحماية أمن إسرائيل وضمن تفوقها العسكري، ونظرة الولايات المتحدة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية ثانوية قياسا بمستوى التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل.

كما يتضح لنا مدى نجاح الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة ومازالت على المجموعة الأوروبية، ودول العالم الثالث، والتجمعات الإقليمية، للتخلي عن دعم القضية الفلسطينية، وقد لوحظ أن انجرار الموقف الدولي وراء الموقف الأمريكي يتعاظم كلما ازدادت الهيمنة الأمريكية على العالم.

من هنا نستنتج أن أي تغيير باتجاه القضية الفلسطينية لن يؤخذ في الاعتبار من قبل الولايات المتحدة، إلا بمقدار ما يتوافق مع مصالحها، ويضمن أمن إسرائيل، وخاصة إذا ترافق ذلك مع تراجع الواقع العربي إلى أسوأ مما هو عليه الآن. وعليه، فإن أي تغيير ستحكمه المصلحة المرتبطة بتوازن القوى، مما يعطي مؤشرا للعرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص عن الأساس الذي يحكم العلاقة مع الولايات المتحدة، التي لن تغير مواقفها تجاههم إلا بمقدار ما يملكون من قوة يستطيعوا من خلالها التأثير والتغيير في السياسة الأمريكية.

أن الجولات المراثونية المتعددة الأسماء للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية كانت كلما وصلت لجوهر المشكلة وهو حق عودة اللاجئين وتقرير مصيرهم، إلا وتفجرت المفاوضات وتحولت إلى أزمة، تارة بحجة الخطر على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل والخوف من التغيير الديمغرافي للمجتمع الإسرائيلي، وتارة أخرى بحجة عدم قدرة الكيان الفلسطيني الوليد على تحمل أعباء استيعاب ملايين العائدين إلى ديارهم.

تم التعبير بشكل مبكر عن الطابع السياسي العميق لقضية اللاجئين الفلسطينيين عندما تم استثناءهم من الخضوع لرعاية المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، بسبب الطابع

السياسي لهذه القضية التي لا تتسجم مع المهمات غير السياسية لهذه المفوضية، كما عبر عنها ميثاق عملها. وقد استمر التعامل السياسي مع قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال مشاريع التوطين والإدماج التي طرحت لإنهاء حالة اللجوء .

تم تحويل قضية اللاجئين بعد مؤتمر مدريد للسلام لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، التي عملت جاهدة على تحويل قضيتهم إلى مشاريع دعم ومساعدات بهدف الدمج والتوطين، وفي أحسن الأحوال فتح ملف التعويض ولم الشمل الذي يحصر قضية اللاجئين في الجانب الإنساني ويضع أمام مطالبهم في حق العودة العديد من العقبات الاقتصادية والاجتماعية، كما هدفت إلى إزالة الصبغة السياسية عن قضيتهم. ومع ذلك، لا زالت تشير الدلائل إلى أن مطالبة الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى ديارهم أصبحت مسألة مركزية مجددا، وربما من أكثر القضايا تعبيرا عن الجدية في إرادة الوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم.

أن ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة يشكل وبصورة ملحّة، رفعا لظلم أفترف بحقهم، ودام أكثر من نصف قرن ، الذي يعتبر بنفس الوقت دلالة على حيوية وقدرة هذا الشعب على الصمود والاستمرار في نضاله من أجل نيل حقوقه الوطنية.

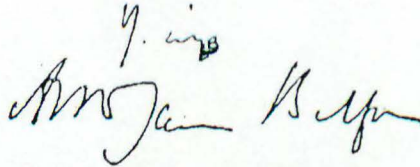
Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet:

'His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country'

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.



صورة عن وعد بلفور بنصه الاصلى

ملحق رقم
(١)

تصريح بلفور

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر سنة ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشيلد.

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: " إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى ".
وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص آرثر بلفور

ملحق رقم (٢) صك الانتداب على فلسطين

أعلن من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١
وتمت المصادقة عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢.

المقدمة:

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطاني في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلدان أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين.

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.

لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الثانية:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة السادسة:

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة الخامسة عشرة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط. ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وألا تنتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة الثامنة والعشرون:

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضرورياً من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لان يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت.

ملحق رقم (٣)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١

بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة بناءً على طلب الدولة المنتدبة-بريطانيا- للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية. وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم ٣٦٤ / أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة ١٩٤٨.

وتوصى المملكة المتحدة، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه، وتطلب:

١. أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه.
٢. أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلام. فإن قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقاً للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق، لتحويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

٣. أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم أو قطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق.

٤. أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع. وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات.

وتأذن للأمين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين، وفقاً للظروف، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها.

إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين.

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

الدورة ١٢٨

(انتخبت الجمعية العامة وفق أحكام القرار المذكور أعلاه الأعضاء الآتية أسماءهم ليكونوا لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين: بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، بنما، الفيليبين).

ملحق رقم (٤)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤

بتاريخ ١١ / كانون الأول / ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة
وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم
وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى
ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث
تؤدي إلى تحقيق السلام
في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة ،

وقد بحثت الحالة في فلسطين من جديد،

١. تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سليمة للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته.
وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢. تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة لهم المهمات التالية:

(أ) القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د-٢) الصادر في ١٤ أيار/مايو سنة ١٩٤٨.

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

(ت) القيام - بناء على طلب مجلس الأمن بأية مهمة تكلفها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة.

وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلفها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣. تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤. تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥. تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة وإما مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦. تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧. تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع الأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمول لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق

بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨. تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعداً شرقاً أبو ديس وأبجدها جنوباً بيت لحم وأبجدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبينة في مونتسا) وأبجدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩. تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر وسكك الحديد وبتريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقله الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك ككي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠. تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١. تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢. تفوض إلى لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣. تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن والى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤. تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، والى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥. ترحو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات الملائمة من أجل توفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

ملحق رقم (٥)
 قرار الهيئة العامة (٣٠٢)
 المصادق عليه بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢

صوتت الجمعية العامة في ١٩٤٩/١٢/٨ على القرار رقم ٣٠٢ (الدورة ٤) الذي أنشأت بموجبه وكالة الإغاثة. ويمثل هذا القرار تثبيناً للاتجاه السياسي الرامي إلى مزج أمرين هما الإغاثة والتشغيل لإعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للدول العربية المضيفة. نصت الفقرة ٧ من القرار على ما يلي:

تؤسس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

أ- لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

ب- تتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الإعمار غير متوفرة.

وأنشأت الجمعية العامة لجنة استشارية من ممثلي فرنسا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأعطتها سلطة ضم ما يزيد على ثلاثة أعضاء إضافيين من الحكومات المساهمة لأداء المشورة ومعاونة مدير الأنروا في تنفيذ البرنامج. وعلى أعضاء اللجنة والمدير أن يتشاوروا مع كل من حكومات الشرق الأدنى المختصة في اختيار المشاريع ورسمها وتنفيذها، ومدير الأنروا مسؤول أمام الجمعية العامة عن تنفيذ برنامج السنوي، ويرفع تقريراً سنوياً. وطلبت من الأمين العام بالمشاركة مع الوكالات العاملة، مواصلة الجهود لإنقاذ عدد حصص الإغاثة على مراحل في ضوء ما وصلت إليه بعثة المسح الاقتصادية من نتائج وتوصيات.

ملحق رقم (٦)

قرار مجلس الأمن (٢٤٢)

المصادق عليه بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢

إن مجلس الأمن الذي يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أرض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

أولاً: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبادئ التالية:

١. سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة (من أراض احتلت) في النزاع الأخير.
٢. إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة، والاعتراف بذلك وكذلك استقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانياً: يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

١. ضمن حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
٢. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
٣. ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثاً: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعاً: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

ملحق رقم (٧)
قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨)
المصادق عليه في تشرين الأول ١٩٧٣

إن مجلس الأمن:

١. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
٢. يدعو جميع الأطراف المعنيين إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - ١٩٦٧ بجميع أجزائه.
٣. يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ملحق رقم (٨)

قرار رقم ٣٢٣٦ (الدورة ٢٩)

بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

إقرار حقوق الشعب الفلسطيني

إن الجمعية العامة،
وقد نظرت في قضية فلسطين،
وقد استمعت أيضاً إلى بيانات أخرى أقيمت خلال المناقشة، وإذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى
الآن، التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض
السلم والأمن الدوليين للخطر،
واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،
وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني منع من التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف،
ولا سيما حقه في تقرير مصيره،
وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،
وإذ تشير إلى قرارها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،
١- تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:
(أ) الحق في تقرير مصيره من دون تدخل خارجي،
(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

- ٢- وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم
وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.
٣- وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، وإحقاق
هذه الحقوق، أمران لا غنى عنها لحل قضية فلسطين.
٤- وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

- ٥- وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.
- ٦- وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.
- ٧- وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالاته مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.
- ٨- وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

(وتقرر أن يدرج البند المعنون " قضية فلسطين " في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين).

ملحق رقم (٩)

جدول بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تعود فتؤكد صحة

القرار رقم ١٩٤ ، مع إشارة إلى شروط تبينها

الرقم	القرار (الدورة)	التاريخ	مع	ضد	امتناع
.١	٣٠٢ (٤)	١٩٤٩/١٢/٨	٤٧	٠	٦
.٢	٣٠٣ (٤)	١٩٤٩/١٢/٩	٣٨	١٤	٧
.٣	٣٩٣ (٥)	١٩٤٩/١٢/١٠	٤٦	٠	٦
.٤	٣٩٤ (٥)	١٩٥٠/١٢/١٤	٤٨	٥	٤
.٥	٥١٢ (٦)	١٩٥٢/١/٢٦	٤٨	٥	١
.٦	٥١٣ (٦)	١٩٥٢/١/٢٦	٤٧	٠	٧
.٧	٦١٤ (٧)	١٩٥٢/١١/٦	٤٨	٠	٦
.٨	٧٢٠ (٨)	١٩٥٣/١١/٢٧	٥٢	٠	٥
.٩	٨١٨ (٩)	١٩٥٤/١٢/٤	٤٨	٠	٧
.١٠	٩١٦ (١٠)	١٩٥٥/١٢/٣	٣٨	٠	١٧
.١١	١٠١٨ (١٢)	١٩٥٧/٢/٢٨	٦٨	٠	١
.١٢	١١٩١ (١٢)	١٩٥٧/١٢/١٢	٥٢	٠	١٩
.١٣	١٣١٥ (١٣)	١٩٥٨/١٢/١٢	٥٧	٠	٢٠
.١٤	١٤٥٦ (١٤)	١٩٥٩/١٢/٩	٨٠	٠	١
.١٥	١٦٠٤ (١٥)	١٩٦١/٤/٢١	٣٧	١٧	٣٨
.١٦	١٧٢٥ (١٦)	١٩٦١/١٢/٢٠	٦٢	٠	٢
.١٧	١٨٥٦ (١٧)	١٩٦٢/١٢/٢٠	١٠٠	٠	٢
.١٨	١٩١٢ (١٨)	١٩٦٣/١٢/٣	٨٢	١	١٤
.١٩	٢٠٥٢ (٢٠)	١٩٦٥/١٢/١٥	٩١	١	٧
.٢٠	٢١٥٤ (٢١)	١٩٦٦/١١/١٧	٦٨	٠	٣٩
.٢١	٢٣٤١ (٢٢)	١٩٦٧/١٢/١٩	٩٨	٠	٣
.٢٢	٢٤٥٢ (٢٣)	١٩٦٨/١٢/١٩	١٠٠	١	٦

٣	.	١٠٥	١٩٦٨/١٢/١٩	٢٤٥٢ ب (٢٣)	.٢٣
١	.	١١٠	١٩٦٨/١٢/١٠	٢٥٣٥ أ (٢٤)	.٢٤
١	٢	١١١	١٩٧٠/١٢/٨	٢٦٧٢ أ (٢٥)	.٢٥
٣	.	١١٢	١٩٧١/١٢/٦	٢٧٩٢ أ (٢٦)	.٢٦
١	.	١٢٤	١٩٧٢/١٢/١٣	٢٩٦٣ أ (٢٧)	.٢٧
٣	.	١٢١	١٩٧٣/١٢/٣	٣٠٨٩ ب (٢٨)	.٢٨
٣	.	١٢٢	١٩٧٤/٩/١٧	٣٣٣١ أ (٢٩)	.٢٩
١	.	١٢١	١٩٧٥/١٢/٨	٣٤١٩ ب (٣٠)	.٣٠
٢	.	١١٥	١٩٧٦/١١/٢٣	١٥/٣١ أ	.٣١
١	.	١٢٢	١٩٧٧/١٢/١٣	١٩/٣٢ أ	.٣٢
٢	.	١٣٦	١٩٧٨/١٢/١٨	١١٢/٣٣ أ	.٣٣
١	.	١٤٠	١٩٧٩/١١/٢٣	٥٢/٣٤ أ	.٣٤
١	.	١٠٩	١٩٨٠/١١/٣	١٣/٣٥	.٣٥
٢	٢	١٤١	١٩٨١/١٢/١٦	١٤٦/٣٦ أ	.٣٦
١	.	١٤٤	١٩٨٢/١٢/١٦	١٢٠/٣٧ ك	.٣٧
١	.	١٤٧	١٩٨٣/١٢/١٥	١٨٣/٣٨ أ	.٣٨
١	.	١٤٥	١٩٨٤/١٢/١٤	١٩٩/٣٩ أ	.٣٩
١	.	١٤٩	١٩٨٥/١٢/١٦	١٦٥/٤٠ أ	.٤٠
١	.	١٥٠	١٩٨٦/١٢/١٦	١٦٩/٤١ أ	.٤١
١	.	١٥٣	١٩٨٧/١٢/٢	١٦٩/٤٢ أ	.٤٢
١	.	١٥٢	١٩٨٨/١٢/٦	١٥٧/٤٣ أ	.٤٣
١	.	١٣٤	١٩٨٩/١٢/٨	٤٧/٤٤ أ	.٤٤
١	.	١٤٦	١٩٩٠/١٢/١١	٥٣/٤٥ أ	.٤٥
١	.	١٣٧	١٩٩١/١٢/٩	٤٦/٤٦	.٤٦
٢	.	١٣٦	١٩٩٢/١٢/١٤	٧٤/٤٦ أ	.٤٧
٢	.	١٥٩	١٩٩٣/١٢/١٠	٧٣/٤٨ أ	.٤٨
٢	.	١٦٤	١٩٩٤/١٢/٩	٩٣/٥١ أ	.٤٩

المصادر والمراجع العربية

الكتب

- أبو سته، سلمان . "جدوى حق العودة". ورقة عمل مقدمة لمؤتمر اللاجئين في أوتاوا بتاريخ ١٥ تموز ١٩٩٩.
- أبو لغد، إبراهيم وآخرون. تهويد فلسطين. ترجمة د. أسعد رزق. بيروت: سلسلة كتب فلسطينية ٣٧، م.ت.ف. مركز الأبحاث، ١٩٧٢.
- أبو لغد، إبراهيم. سياسة أميركا تجاه فلسطين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
- إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية. القدس: مركز القدس للاتصال والإعلام، ١٩٩٤.
- بابادجي، رمضان وآخرون. حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. بيروت: مركز الدراسات الفلسطيني، ١٩٩٦.
- البديري، موسى وآخرون. المجتمع الفلسطيني. عكا: دار الأسوار، ١٩٩٠.
- براديل، جيرو دولا. مبادئ تطبيق حق العودة. ترجمة لمياء الخطيب. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
- بن خضراء، ظافر. سوريه واللاجئون الفلسطينيون العرب المقيمون. دمشق: دار كنعان، ١٩٩٩.
- بني موريس. طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين وثيقة إسرائيلية. عمان: دار الجليل، ١٩٩٢.
- ببرز، شمعون. الشرق الأوسط الجديد. ترجمة مصطفى كبها. الناصرة: دار النهضة للطباعة والنشر، ١٩٩٤.
- تماري سليم. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.
- توربين، أولف. هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟ عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣.
- جرجس، فواز. السياسة الأميركية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

- اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات. رام الله: دائرة شؤون اللاجئين، كانون ثاني ٢٠٠١.
- زريق ، إيليا. اللاجئون الفلسطينيون والعملية السياسية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨ .
- زعيتر، أكرم. القضية الفلسطينية. عمان: دار للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦.
- سالم، وليد. حق العودة والبدائل الفلسطينية. القدس: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، ١٩٩٧.
- ستيوارت، ايزينشتات. "الأمن الاقتصادي والشرق الأوسط". واشنطن: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٩٩٩. (محاضرة ألقاها بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى حول السياسات الأميركية في الشرق الأوسط بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٩، ترجمتها ونشرتها دائرة العلاقات القومية في م.ت.ف في كتيب في أيلول ١٩٩٩).
- سمارة، عادل. اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة. القدس: وكالة أبو غوش للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- السيد، ياسين وآخرون. صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩.
- شرابي، نظام. أمريكا والعرب: السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.
- شيبان، انطون. دبلوماسية التآزيم: قرار أميركا بالفشل في الشرق الأوسط. بيروت، ١٩٨٤.
- صايغ، روز ماري. الفلاحون الفلسطينيون : من الاقتلاع إلى الثورة . بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٣.
- الطويل، فالح. اللاجئون الفلسطينيون: قضية تنتظر حلا. اربد: مطبعة ابن خلدون، ١٩٩٦.
- عبد الرحمن أبو عرفة. الاستيطان : التطبيق العملي للصهيونية . عمان : دار الجليل للنشر ، ١٩٨٦ .

- عبد الشافي، حيدر. مؤتمر مدريد للسلام. ورقة من الإنترنت على العنوان: www.israel-
mfa.gov.il، ١٩٩١.
- عطايا، أمين محمود. أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي. بيروت: دار المنارة للنشر،
١٩٩٥.
- القراعين، يوسف. حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير. عمان: دار
الجليل للنشر، ١٩٨٣.
- مذكرة بشأن تعريف النازحين. قدمها الوفد الفلسطيني في اجتماع اللجنة الرباعية بشأن
النازحين. القاهرة، ٥ تموز ١٩٩٥.
- مصالحة، نور الدين. مفهوم التراسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني. بيروت: مؤسسة
الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.
- مصالحة، نور الدين. أرض أكثر وعرب أقل: سياسة التراسفير الإسرائيلية في التطبيق
(١٩٤٧ - ١٩٩٦). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.
- منصور، كميل. الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل: العروة الأوثق. ترجمة نصير
مروة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
- منظمة التحرير الفلسطينية. وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩ -
١٩٨٧. دائرة الثقافة، ١٩٨٧.
- منظمة العفو الدولية. دليل إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان. لندن: قسم الإعلام
لمنظمة العفو الدولية، ١٩٩١.
- الموسوعة الفلسطينية. قسم الدراسات الخاصة. المجلد السادس. بيروت: هيئة
الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠.
- ميخائيل، سليمان، وآخرون. فلسطين والسياسة الأميركية من ويلسون إلى كلينتون.
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
- الناطور، سهيل. أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان. بيروت: دار التقدم، ١٩٩٣.
- نتينياهو، بنيامين. مكان تحت الشمس. ترجمة عمر الدويري. عمان: دار الجليل للنشر،
١٩٩٦.
- وايزمن، عيزرا. الحرب من أجل السلام. ترجمة غازي السعدي. عمان: دار الجليل
للنشر، ١٩٨٨.

الدوريات

- النشرة الفصلية لشهر شباط عام ٢٠٠٠، صادرة عن رئاسة الأنروا.
- إفرات، موشيه. "لاجئون ومهاجرون". مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩٨.
- الدجاني، أحمد صدقي. "رؤية حضارية للصراع العربي - الصهيوني". المستقبل العربي . العدد ٣٩ ، ١٩٩٩.
- الدجاني، هشام. "الاستراتيجية الصهيونية تجاه الأردن". شؤون فلسطينية. بيروت : مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٨٠.
- الغنيمي، محمد طلعت. "الحقوق القومية لشعب فلسطيني" .. مجلة السياسة الدولية. العدد (٥) السنة السابعة، ١٩٧١.
- المبجوح، عوض. " قضية اللاجئين وسيناريوهات الحوار ". مجلة العودة. العدد ٢٤٤، القدس، ١٩٩٩.
- باروخ، كيرلنغ. "حق العودة : كم وإلى أين". مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩٨.
- بن عامي، شلومو. "مقابلة آري شفيط". مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩٨.
- شبلاق، عباس. "مسيرة السلام وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين". مجلة السياسة الفلسطينية. السنة الثانية، العدد ٦، ١٩٩٥.
- ظريف، آليا. "مناقشات إسرائيلية: تعقيب حول مراجعة باروخ كيدلنغ وتعليق موشيه إفرات على كتاب اللاجئين الفلسطينيين وعملية السلام". مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩٨.
- عزيز، حيدر. "القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف". مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد ٣٦، خريف ١٩٩٨.
- غازيت، شلومو. "قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي". مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٥.
- محمود عقل، باسيا. "مخيم اللاجئين الفلسطينيين". القدس: الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٣.

□ موعد، حمد سعيد. "الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني للاجئين الفلسطينيين في سوريا". نشرة شمل. العدد ٦. رام الله: ديسمبر ٢٠٠٠.

الصحف

- نصار، سليم. صحيفة الأيام، بتاريخ ١٩٩٩/٩/٥.
- سعيد، إدوارد. صحيفة القدس، بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣٠. "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط".
- العامر، نواف. صحيفة القدس، بتاريخ ١٩٩٩/٩/١١. "دراسة حول اللاجئين".
- أبو سرحان، وليد. صحيفة القدس، بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢١. "ملف اللاجئين والأوضاع القانونية والديمقراطية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في سوريا".
- شلهوب، فيكتور. صحيفة القدس، بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٦. "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من التحالف إلى التدخل".
- زلمان، شوفال. صحيفة القدس، بتاريخ ١٩٩٩/٢/٨.
- صحيفة الأيام، بتاريخ ٢٠٠١/٢/٣. "مقابلة مع نبيل شعث".
- أبو سرحان، وليد وعويضة، بسام. صحيفة القدس، بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٣٠. "ملف اللاجئين: اللغم الأول".
- صحيفة القدس، بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠. تقرير بعنوان "يحق للفلسطينيين المقيمين في العراق التملك".
- أبو شلال، أحمد. صحيفة القدس، بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٨. "اللاجئون الفلسطينيون في العراق".
- أبو سرحان، وليد وعويضة، بسام. صحيفة القدس، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢١. "ملف اللاجئين".
- صحيفة الشعب المقدسية، بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٤. "مقابلة مع أسعد عبد الرحمن".
- صحيفة القدس، بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٦.
- المصري، هاني. صحيفة الأيام، بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢١. "اللاجئون العقدة والحل".

- عوكل، طلال. صحيفة الأيام، بتاريخ ١١/٢٢/١٩٩٩. "اللاجئون حسابات ومخاوف".
- صحيفة القدس، بتاريخ ١١/٢٦/٢٠٠٠. "مقابلة مع محمود عباس".
- صحيفة الأيام، بتاريخ ١٢/٣٠/٢٠٠٠. "النص الكامل لأفكار كلينتون".
- صحيفة الأيام، بتاريخ ١/٢/٢٠٠١. نص الرسالة الفلسطينية "ملاحظات وأسئلة فلسطينية".
- صحيفة القدس، بتاريخ ٩/١٣/٢٠٠٠. "نص التقرير السياسي المقدم للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية".
- بشارة، مروان. صحيفة القدس، بتاريخ ٧/٢٠/٢٠٠٠. "قراءة ما بين الخطوط الحمراء".

المصادر والمراجع الأجنبية

- AbuSitta, Salman H .The feasibility of the Right of Return .ICJ and CIMEL paper, June 1997).
- Hrtz, Donna .Refugees or Citizens? The Cornerstone of Middle East peace. Canadian International Development Research Center (Hull), 18 June 1997.
- Center for Palestine Studies and Research .Attitudes to Beilin-Abu Mazen plan, right of return. (March 1997). (via CPRS)
- Masalha, Nur Israeli Plans to Resettle Palestinian Refugees, 1948-72. Shaml Monograph 2 (via Shaml)
- Norbert, Scholz. U.s. Official Statements: The Palestinian Refugees. Washington, D.C.Institute for Palestine studies.1996.
- Commentary: It All comes back to 194. Palestine Report 2, 4 (28 June 1996).
- Palestinian Refugees: Their Problem and future Washington, D.C.TheCenter for policy Analysis on Palestine, 1994.
- R. Halloum .Palestine through documents. Istanbul:Yazir Matbaacilik, 1998.
- Salim Tamari .Palestinian Refugee Negotions. Washington D. C.: Institute for Palestine Studies, 1996.
- Shiblak, Abbas .Civil and Citizenship Rights of Palestinian Refugees. Shaml Monograph 1 (via Shaml)
- Tamari, Salim. Return, Resettlement, Repatriation :The Future of Palestinian Refugees in the Peace Negotiations. Final Status Strategic Studies, Institute for Palestine Studies. April 1996.
- The Palestinian ISRAELI PEACE AGREEMENT: A Documentary Record. Washington, D.C. Institute for Palestine studies, 1994.
- The whole megilla on oleh rights, the zionist Archives. Bir nbaum @ wzo. Org . il.
- Zureik, Elia .Palestinian Refugees and the Peace Process .Paper presented at the UQAM conference on The Middle East Peace Process: Costs of Instability and Outlook for Insecurity, 22-23 October 1998.
- Shabtai Teveth ,ben-gurion and the Palestinian Arabs. Oxford University presses 1985.

- Rosemary sayigh .Palestinian Refugees in Lebanon. FOFONET Digest. 1996.
- Avison paper of the new Middle East :Aperspective from the Refugee grup. 3rd Draftk.Ohawa, 17.3.1995.
- ” Mohammad Hallaj ” The refugee Question and the peace process ,The Center for Policy Analysis Palestine p14.
- Ori Nir ,what is arefugee? Aretz 7.3 1995.
- Avi Shlaim. Za im and The plan to resettle Palestine studies, 15,p.69-80.